مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (٥)

محاضرات في نشوء الفكرة القومية

ابو خلدون ساطع الحصري

مركز درا ت ا ة المر..

سلسلة التراث القو

الاعمال القومية لساطع الحصري: (٥)

محاضرا ت

لفكر ة

ا. ون طع الحصر

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

حقوق نشر الطبعة الخاصة محفوظة للمركز

طبعة خاصة(*)

الطبعة الاولى: بيروت: كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥
الطبعة الثانية: بيروت: تموز/ يوليو ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٥١ وهو يمثل مجموعة محاضرات القيت في قاعة الجمعية الجغرافية بالقاهرة بدعوة من كلية الآداب سنة ١٩٤٨.

المحتويـات

المحاضرة الاولى :

نظرة عامة إلى نشوء الفكرة القومية والانقلابات السياسية
التي نجمت عنها (منذ أوائل القرن التاسع عشر) ٧

المحاضرة الثانية :

نشوء الفكرة القومية في ألمانيا وتصادم النظريتين الفرنسية
والالمانية في تعريفها وتحديدها ٢٥

المحاضرة الثالثة:

نشوء الفكرة القومية في بلاد البلقان ـ وتأثير اللغة والتاريخ
والكنيسة في تكوين الدول البلقانية ٥٥

المحاضرة الرابعة :

نشوء الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين والتيارات اللغوية
والتاريخية التي رافقتها وساعدتها ٨٧

المحاضرة الخامسة :

نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية حتى الحرب العالمية الاولى ١١٧

المحاضرة السادسة :

نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية منذ نشوب الحرب العالمية الأولى
حتى تكوّن جامعة الدول العربية ١٤٩

المحاضرة الأولى(*)

نظرة عامة إلى نشوء الفكرة القومية
والانقلابات السياسية التي نجمت عنها في أوروبا
(منذ اوائل القرن التاسع عشر)

(*) القيت هذه المحاضرة في ١٩٤٨/١/١٧

- ١ -

من المعلوم أن « مؤتمر فينا » المشهور انعقد سنة ١٨١٥ ، بغية إعادة تنظيم أوروبا ، بعد انتهاء الأعاصير التي أثارتها والانقلابات التي أوجدتها الحروب النابوليونية الطويلة .

وقد قرر المؤتمر المذكور التمسك بمبدأ « حقوق الملوك الشرعية » ، ووضع خارطة سياسية جديدة لمعظم القارة الأوروبية ، عملا بهذا المبدأ .

غير أن هذه المقررات والتنظيمات لم تضمن للبلاد المذكورة « الاستقرار السياسي » الذي كان ينشده المؤتمرون . وقد طرأ على أوضاع أوروبا السياسية ـ منذ مؤتمر فينا ـ من التطورات والانقلابات ما لم يسجل التاريخ مثيلاً لها ، في أي عهد من العهود الغابرة .

فإننا إذا ألقينا نظرة فاحصة على خارطة أوروبا السياسية التي تقررت بعد مؤتمر فينا ، وقارنّاها بالخارطة السياسية التي تقررت بعد الحرب العالمية الأولى ، وجدنا بين الخارطتين إختلافاً كبيراً جداً ، ورأينا أن هذا الاختلاف بلغ في بعض النواحي حداً يقرب من التعاكس والتضاد .

فإننا نجد ـ مثلاً ـ أن القسم الجنوبي الشرقي من القارة الأوروبية كان ملوناً في الخارطة الأولى بلون واحد ، يدل على مملكة واسعة الأرجاء ـ هي السلطنة

العثمانية ـ ، تمتد من جبال الكاربات وسهول المجر وسواحل الأدرياتيك إلى البحرين الأسود والأبيض ، وتشمل جميع جزر بحر الأيجة ، في حين أننا نجد في الخارطة الثانية مكان هذا اللون الواحد ، ستة ألوان مختلفة ، جعلت هذا القسم من الخارطة شبيهاً بقطعة زخرفية غريبة التخطيط والتلوين ، تدل على الدول العديدة التي قامت مقام تلك السلطنة العظيمة .

وبعكس ذلك ، نجد أن القسم الغربي الوسطي من القارة الأوروبية كان ـ في الخارطة الأولى ـ ملوناً بعشرات من الألوان المختلفة ، جعلت هذا القسم شبيهاً بالفسيفساء ، في حين أننا نجد في الخارطة الثانية ، مكان هذه القطعة المفسفسة ، لوناً واحداً ، يدل على إمبراطورية عظيمة وهي ألمانيا التي تكونت من اتحاد تلك الدول الكثيرة .

إننا نشاهد بين الخارطتين فروقاً مماثلة لما ذكرناه آنفاً في وسط القارة وفي جنوبها الوسطي أيضاً : مكان امبراطورية النمسا المنقرضة من جهة ، ومكان دولة إيطاليا القائمة من جهة أخرى .

إذن ، نحن أمام سلسلة طويلة من حوادث الاتحاد والانحلال ، والانفصال والانضمام ، والاستقلال والاندماج . . . حدثت خلال قرن واحد ، وغيّرت معالم أوروبا السياسية تغييراً كلياً .

فقد تكونت ـ خلال هذه المدة ـ دولتان كبيرتان ، هما ألمانيا وإيطاليا : قامت الأولى مقام الدويلات الألمانية الكثيرة التي كان عددها يزيد على الثلاثمائة في أواخر القرن الثامن عشر ، وكان لا يزال قريباً من الأربعين في أواسط القرن التاسع عشر ، وأما الثانية ، فقد قامت مقام ثمانية أقطار ودول ، كانت مستقلة ومنفصلة بعضها عن بعض، عند إبرام معاهدة فينا .

وانحلت وانقرضت ـ خلال المدة المذكورة ـ دولتان عظيمتان ، هما الامبراطورية النمساوية ، والسلطنة العثمانية . فقد انقسمت أراضي الأولى بين سبع دول مختلفة . كما توزعت أراضي الثانية على ست دول جديدة (هذا بقطع النظر عن أراضيها الآسيوية والإفريقية التي تجزأت هي أيضاً إلى أقسام عديدة) .

ومن جهة أخرى ، قد تولدت دول عديدة ، على أساس الانفصال عن بعض الدول القديمة : فانفصلت بلجيكا عن هولندا ، والمجر عن النمسا ، والنرويج عن السويد ، وفنلندا عن روسيا ، وإيرلندا عن انكلترا . كما استقلت اليونان وبلغاريا ورومانيا وألبانيا عن الدولة العثمانية .

وفي الأخير تكونت ثلاث دول ، على أساس الانفصال من جهة والاتحاد من جهة أخرى : فقد تكونت يوغوسلافيا من أراضٍ كانت منقسمة بين الدولة العثمانية والامبراطورية النمساوية : كما تكونت تشيكوسلوفاكيا من أراضٍ كانت موزعة بين ألمانيا وروسيا والنمسا .

وعادت بولونيا إلى الحياة عن طريق « استقلال واتحاد » أجزائها الثلاثة ، التي كانت تحت سيطرة الدول الثلاث المذكورة .

ولم يبق خارجاً عن نطاق هذه التغيرات والانقلابات الأساسية في القارة الأوروبية الا قسمها الجنوبي الغربي من جهة ، وقسمها الشمالي الشرقي من جهة أخرى .

إن جميع هذه التحولات والانقلابات الدولية العظيمة ، قد تمت خلال قرن واحد ولا نعدو الحقيقة كثيراً ، إذا أنقصنا هذا العدد ، وقلنا خلال ستين سنة ، وذلك لأن التغيرات التي طرأت على خارطة أوروبا السياسية حتى سنة ١٨٦٠ كانت محدودة جداً فإنها انحصرت تقريباً في انفصال بلجيكا عن هولندا ، واستقلال قسم صغير من بلاد اليونان عن الدولة العثمانية ، وأما سائر التغيرات الهامة ، فقد حدثت بعد التاريخ المذكور بوجه عام . ولا حاجة إلى القول إن الفترة التي مضت بعد ذلك حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى ، كانت أقل من ستين سنة .

ولذلك ، لا نكون من المغالين أبداً إذا قلنا : ان التغيرات والانقلابات السياسية الخطيرة التي ذكرناها آنفاً ، قد تمت بسرعة خارقة للعادة ، في مدة ستة عقود من السنين تقريباً .

وأما العامل الأساسي الذي أنتج هذه التحولات السياسية الخطيرة بهذه السرعة الخارقة ، فكان « نشوء الفكرة القومية » ، وتغلغلها في نفوس الشعوب ، تغلغلاً جعلها من القوى « المؤثرة » و « المبادىء الفعالة » في تكوين الدول وتوجيه السياسة الدولية .

وتتلخص هذه الفكرة ـ من حيث الأساس ـ في وجوب « تأسيس الدول على أساس القوميات » . لأن كل أمة من الأمم تكوّن « عضوية اجتماعية طبيعية » ، ذات كيان معنوي خاص ، فيحق لها أن تستقل في إدارة شؤونها ، دون أن تخضع لمشيئة أمة أخرى ، وأن تؤسس « دولة خاصة بها » مستقلة ومنفصلة عن غيرها .

نشأت هذه الفكرة ـ وأخذت تتغلغل في النفوس ـ في أوائل القرن التاسع عشر ، في الوقت الذي كانت معظم الدول القائمة في أوروبا مؤسسة على أسس

تختلف عن مقتضيات « مبدأ القوميات » اختلافاً كلياً : إذ كان هناك دول كثيرة ، تحكم كل واحدة منها أمماً عديدة ، كما كان هناك أمم عديدة توزعت كل واحدة منها بين دول كثيرة .

وعندما أخذت الفكرة الآنفة الذكر تنتشر بين الشعوب وتتغلغل في النفوس ، وأصبحت من المبادىء والمعتقدات الفعالة التي تدفع إلى العمل ، كان من الطبيعي أن تتزعزع وتتخلخل أركان الكثير من الدول القائمة ، وكان من الطبيعي أن تتغير وتتطور أوضاع معظم الدول وفق مقتضيات « الفكرة القومية » ومطالب « مبدأ القوميات » .

كان من الطبيعي أن تتفكك أوصال الدول المؤلفة من أمم متعددة ، وكان من الطبيعي ـ بعكس ذلك ـ أن تتحد أوصال الدول التي تنتسب إلى أمة واحدة .

وكان من الطبيعي ـ لهذه الأسباب كلها ـ أن تظهر على مسرح السياسة بعض الدول الجديدة ، وأن تزول من المسرح بعض الدول القديمة .

فأخذت السلطنة العثمانية ـ مثلاً تنحل وتتفكك شيئاً فشيئاً ، إلى أن انقرضت تماماً . لأنها كانت تتألف من أمم عديدة ، لكل واحدة منها لغة خاصة وتاريخ خاص ، وعندما بدأت هذه الأمم تشعر بقوميتها ، صارت تنزع إلى الاستقلال ، وتكافح وتجاهد في سبيل الاستقلال ، إلى أن استطاعت أن تنفصل وتستقل عن السلطنة المذكورة .

وأخذت الدولَ الألمانية تتحد شيئاً فشيئاً ، إلى أن كونت دولة متحدة تماماً . لأنها كانت تنتسب إلى امة واحدة . ذات لغة واحدة ، وتاريخ مشترك . وعندما أخذت شعوب هذه الدول تشعر بالقومية الألمانية صارت تنزع إلى الاتحاد ، إلى أن استطاعت أن تكوّن دولة واحدة لأمة واحدة .

وانقرضت الامبراطورية النمساوية لأسباب تشبه أسباب انقراض الدولة العثمانية ، واتحدت إيطاليا تحت عوامل شبيهة بالعوامل التي أدت إلى اتحاد ألمانيا . وتكونت جميع الدول التي ذكرتها آنفاً ، تحت تأثير الفكرة القومية ومبدأ القوميات .

ولهذه الأسباب ، اتفق المؤرخون والكتاب على تسمية القرن التاسع عشر باسم « عصر القوميات » .

قلت ، خلال حديثي هذا ، إن هذه الانقلابات السياسية الخطيرة قد حدثت بتأثير « الفكرة القومية » . إن قولي هذا قد يبدو غريباً في الوهلة الأولى . لأنه ـ من المعلوم ـ أن هذه الانقلابات اقترنت بحروب كثيرة ، وذلك قد يحمل على الظن بأن الانقلابات المذكورة حدثت من جراء تلك الحروب .

غير أن قليلاً من التعمق في درس الوقائع لا يترك مجالاً للشك في أن هذا الظن وهم خاطىء تماماً ، وأن هذه الحروب لم تكن من الأسباب الموجبة للانقلابات التي ذكرتها آنفاً ، بل كانت من الوسائل المسهلة لها . وأما الدافع الأصلي لها فكان نشوء الفكرة القومية . وانتشارها بين الشعوب ، وتغلغلها في النفوس ، كما قلت ذلك سابقاً .

في الواقع ، إن وحدة ألمانيا لم تقم إلا بعد حرب السبعين ، غير أنه يجب أن لا يغرب عن البال ، إنّ الحرب المذكورة لم تنشب بين الدول الألمانية . إنما نشبت بين بروسيا وفرنسا . وإذا كانت هذه الحرب ، قد ساعدت على اتحاد ألمانيا ، إنما ساعدتها من جراء المكانة المعنوية التي خلعتها على بروسيا ، لأن هذه المكانة سهلت اتفاق جميع الدول الألمانية على الاعتراف بزعامتها ، وحملت جميع الملوك والأمراء في تلك الدول على الالتفاف حول ملكها ، وعلى انتخابه امبراطوراً على ألمانيا . فلا مجال للشك إذن في أن العامل الأصلي في هذا الاتحاد ، كان انتشار الفكرة القومية واختمارها في النفوس ، منذ عدة عقود من السنين .

إن تغلغل هذه الفكرة وهذه النزعة في نفوس الشعوب الألمانية ، هو الذي أوجد التيار القوي العميق الذي جرف الدول الألمانية ورؤساءها جرفاً . . .

ومما يبرهن على ذلك برهنة قطعية : أن الاتحاد الذي حدث بعد حرب السبعين كان اتحاداً ناقصاً ، لأنه أسس الامبراطورية الألمانية على أسس «فدرالية» وأما وحدة المانيا الحقيقية الكاملة ، فقد تمت بعد انكسارها في الحرب العالمية الأولى .

إن درس سائر الوقائع التي ذكرناها آنفاً ، يوصلنا إلى نتائج مماثلة لهذه ، ويبرهن لنا على أن الحروب لم تكن من العوامل الأصلية في هذه الانقلابات فيحق لنا أن نكرر القول بدون تردد : ان الانقلابات الخطيرة التي شرحتها آنفاً حدثت من جراء نشوء الفكرة القومية وتغلغلها في النفوس ، وتخمرها تخمراً طويلاً .

- ٢ -

بعد أن تأكدنا من هذه الحقيقة ، يجدر بنا أن نتساءل لماذا لم تنشأ هذه الفكرة إلا في القرن التاسع عشر؟ لماذا لم يسيطر هذا المبدأ على السياسة الدولية قبل القرن المذكور ؟

إن جواب هذين السؤالين يتجلى لنا بوضوح تام ، من بين العقائد والتقاليد السياسية والاجتماعية التي كانت راسخة في النفوس ، قبل القرن التاسع عشر :

كان مفهوم الدولة عندئذ مرتبطاً بمفهوم « الملك » تمام الارتباط ، ومنفصلاً عن مفهوم « الأمة » كل الانفصال .

كانت الدولة ـ قبلاً ـ بمثابة « مملكة » بكل معنى الكلمة : إنها كانت تتمثل بشخص الملك وحده ، وتعتبر ملكاً له ، فتخضع لمشيئته ، خضوعاً مطلقاً ، لا يقيده أيّ قيد .

كلنا نعلم الكلمة التي اشتهرت عن لسان لويس الرابع عشر ـ ملك فرنسا المفخم « الدولة ، أنا !! » . غير أنه يجب أن نعلم في الوقت نفسه أن هذه الكلمة لم تكن ـ في حقيقة الأمر ـ خاصة بالملك المشار إليه وحده ، بل كانت بمثابة « لسان حال » ملوك أوروبا بأجمعهم . إنها لم تكن صحيحة بالنسبة إلى الدولة الفرنسية وحدها ، بل أنها كانت صحيحة بالنسبة إلى جميع الدول الأوروبية بأسرها .

كان يحق للملوك أن يتصرفوا بمملكتهم تصرفاً مطلقاً ، كما يتصرف الأفراد بالأراضي والعقارات التي يملكونها .

وكان يحق للملوك أن يبيعوا أو يهدوا بعض المقاطعات من مملكتهم إلى ملوك آخرين ، أو أن يبادلوها بمقاطعات تابعة إلى ممالك أخرى .

وكانت المقاطعات تخضع لقوانين الأرث وأنظمة الصداق أيضاً ، وفقاً للتقاليد الموروثة من القرون الوسطى . ولذلك كثيراً ما كانت تنتقل المدن والبلاد من مملكة إلى أخرى ، ومن حكم إلى آخر ، تبعاً لظروف زواج الملوك وشروط وراثتهم .

وكثيراً ما كانت الممالك تتوسع أو تتقلص ، ينضم بعضها إلى بعض أو ينفصل بعضها عن بعض ، حسب أهواء الملوك أو رغباتهم ، ومن جراء تغير أحوالهم الشخصية ، بين زواج ، وتوارث ووفاة . . .

كل ذلك ، علاوة على الحقوق التي كانوا يكتسبونها ، عن طريق القوة والغلبة ، بفضل الحروب والمعاهدات .

وأما الشعوب ، فكانت من العناصر المهملة التي لا شأن لها في جميع هذه الأمور . لأنها كانت تعتبر من رعايا المملكة ، أيا كان صاحبها ومالكها . وكان عليها أن تطيع أوامر الملك ، مهما كان نوعها . وخلاصة القول : كانت الشعوب محرومة من حق النقض أو الإبرام في شؤون الملك والسياسة ، بوجه عام .

وكانت جميع شعوب المملكة تتساوى في هذه التبعية والرعوية . فما كان يوجد بينها شعب حاكم وشعوب محكومة . في الواقع ان بعض الشعوب كانت تستفيد من

أوضاع الملك أكثر من غيرها ، وذلك من جراء انتساب الملك إليها ، أو قيام العاصمة في كنفها . غير أن كل ذلك كان يحدث بطبيعة الحال ، دون أن يقصده أحد ، وربما دون أن ينتبه إليه أحد . فالحكم كل الحكم ، كان بيد الملك أولاً ، وبيد من يوليه ثقته من أتباعه ومقربيه ثانياً .

إن هذه الأحوال الاجتماعية والسياسية لم تكن من وضع رجال الفقه والقانون ، بل كانت من نتائج الوقائع التاريخية التي سبقت تكوين الدول الأوروبية ، والاعتقادات الدينية التي انتشرت بين الناس واستقرت في النفوس منذ قرون عديدة . وكان الناس يعتقدون « ان الملوك يحكمون البلاد بتفويض وتخويل من الله ، ويستمدون حقوقهم وسلطانهم من مشيئة الله » ، ولذلك كانوا يسلمون بأنه يترتب على جميع رعايا الدولة أن يطيعوا أوامر الملك ، كما يطيعون أوامر الله .

وكان هذا الاعتقاد قد انتشر بين الناس وتغلغل في النفوس ، وأصبح من المبادىء العامة التي يتولى رجال الدين تلقينها في المعابد ، خلال مختلف التعاليم والطقوس .

ولكي أبين لكم قوة هذه التلقينات الدينية وشدتها ، سأقرأ عليكم بعض الفقرات المقتبسة من كتاب ديني مطبوع في باريس سنة ١٨٠٨ : هذا الكتاب من نوع كتب « علم الحال المسيحي » التي تعرف باسم الـ « كاتيشيزم » . وقد وضع للاستعمال في الكنائس الكاثوليكية في جميع أنحاء « الامبراطورية الفرنسية » ، وهو مرتب على طريقة السؤال والجواب ، كما هو معتاد ومتعارف عليه في أمثال هذه الكتب الدينية .

عندما نتصفح هذا الكتاب نجد بين الأسئلة التي يتضمنها ، سؤالاً هاماً يتعلق بهذا الموضوع :

« ما هي واجبات المسيحيين نحو الأمراء الذين يحكمونهم ؟ وما هي على وجه أخص واجباتنا نحن ، نحو امبراطورنا نابليون الأول » ؟

يلي ذلك جواب طويل ، يذكر هذه الواجبات بالتفصيل . ثم يأتي سؤال آخر ، يعقبه جواب حاسم بليغ :

« لماذا فرضت علينا كل هذه الواجبات » ؟

« لأن الله الذي يخلق الممالك ويوزعها كما يشاء ، أغدق على امبراطورنا خصالاً ومزايا كثيرة ، ونصّبه سلطاناً علينا ، وجعله وكيلاً لقدرته ، وصورة له على الأرض . ولهذا السبب كان تقديم الاحترام والخدمة إلى امبراطورنا بمثابة تقديم الخدمة والاحترام إلى الله نفسه . . . » .

هذا ، ونفهم من الأسئلة والأجوبة التي تلي ذلك :

« أن الذين يقصرون في أداء واجباتهم نحو الامبراطور ، يكونوا ـ على رأي الحواري القديس بولس ـ قد خرجوا على النظام الذي أسسه الله ، فيستحقون لذلك اللعنة الأبدية » .

وبعد ذلك كله ، نجد في الكتاب سؤالاً وجواباً يوسعان أمر « التفويض الإلهي » توسيعاً كبيراً ، ويجعلانه يشمل ورثة الملوك وأولياء العهد أيضاً :

« هذه الواجبات ، هل تربطنا نحو ورثته الشرعيين أيضاً » ؟

« نعم ، لا شك في ذلك ، لأننا نقرأ في الكتاب المقدس بأن الله ، فاطر الأرض والسماء ، يعطي السلطان ـ بفضل مشيئته ورحمته ـ ليس إلى شخص الملك نفسه فحسب ، بل إلى أسرته أيضاً . . » .

لاحظوا أن هذا الكتاب الديني موضوع ومطبوع في عهد امبراطورية نابليون . يعني : بعد أن كانت قد عصفت في أجواء فرنسا عواصف الثورة الكبرى ، التي هدمت صرح الملكية ، وأطاحت برأسي الملك والملكة ، مع رؤوس الآلاف من الكبار والنبلاء . وتصوروا ـ بناء على ذلك ـ كم كان شديداً تأثير هذا الاعتقاد القديم في النفوس ، قبل حدوث تلك الثورة التي أثارت مطامح الشعب واندفاعاته ، وأصدرت منشور حقوق الإنسان !

من البديهي أنَّ « فكرة حقوق القوميات » التي ذكرتها ووصفتها آنفاً ، ما كان يمكن أن تنشأ وتترعرع في جو مشبع بمثل هذه المواعظ والاعتقادات الدينية .

ولكنه ، من البديهي أيضاً أن أمثال هذه الاعتقادات كان محكوماً عليها بالزوال السريع . لأنها ما كان يمكن أن تبقى مسيطرة على العقول ، بعد أنطلاق النفوس من عقال التقاليد القديمة ، وسلوكها سبل البحث المنطقي والتفكير الحر .

كان من الطبيعي أن يدرك المفكرون ما في هذا الاعتقاد من ضلال وتضليل ، وأن يتوصلوا في آخر الأمر إلى نظرية « الحق الطبيعي » المنبثق من الطبيعة البشرية والحياة الاجتماعية . وكان من الطبيعي أن يقولوا ـ بناء على هذه النظرية ـ « إن مصدر جميع السلطات هو الشعب » . وكان من الطبيعي أن تجد هذه الآراء والنظريات هوى في نفوس الناس ، وتنتشر بينهم انتشار النار في الهشيم .

وهذا ما حدث فعلا ، منذ النصف الأخير من القرن الثامن عشر . وهذا ما سبّب حدوث الثورة الفرنسية الكبرى ، وثورات الحرية التي أخذت تتوالى في سائر أنحاء أوروبا ، في أوقات مختلفة وبأشكال شتى .

ولكن هذا المبدأ ـ الذي يرجع جميع السلطات إلى الشعب ـ كان يحتوي بذور مبدأ خطير آخر ، هو مبدأ « حقوق القوميات » لأنه ، بعد التسليم بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات ، كان من الطبيعي أن يتبادر إلى الأذهان سلسلة أسئلة هامة : ما هو الشعب ؟ وممن يتألف ؟ وكيف يظهر مشيئته ؟ وبأية طريقة يستعمل سلطانه ؟

ذلك لأن معظم الدول القائمة عندئذ كانت بعيدة عن التجانس من الوجهة القومية . بل إنها كانت مؤلفة من شعوب وأمم عديدة ، يختلف بعضها عن بعض بكثير من الخصائص الهامة والنزعات الخاصة .

وعندما انفسح أمام جميع أفراد الشعب ، مجال التفكير والنظر في أمور البلاد ومصالح المجتمع ، كان من الطبيعي أن تعمل هذه النزعات الخاصة عملها وتجعل الناس يشعرون باختلاف الأمم التي ينتسبون إليها ، على الرغم من وحدة الدولة التي يتبعونها . وكان من الطبيعي أن تتولد ـ من جراء ذلك مسائل خطيرة . مثل قضايا « شعب الأكثرية وشعوب الأقلية » و« الأمة الحاكمة والأمم المحكومة » . وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك كله إلى تقرير مبدأ « حقوق القوميات » : يحق لكل أمة من الأمم أن لا تخضع لحكم أمة أخرى ، وأن تؤلف دولة خاصة بها ، تكون فيها مصدر السلطات بأجمعها ، فلا تصبح ضحية تحكّم جماعة غريبة عنها .

ولذلك أخذت الأمم تشعر بكيانها الخاص . وتنزع إلى تقوية هذا الكيان . فصارت لا تعبأ كثيراً بالحدود السياسية التي تفصل الدول القائمة بعضها عن بعض ، بل أخذت تسعى ـ تارة ـ إلى الانفصال عن الدولة التي تحكمها ، لتأليف دولة مستقلة عنها ، وتعمل ـ طوراً ـ للاتحاد مع فروعها المنتسبة إلى دول أخرى ، لتكوين دولة موحدة تجمع شمل الأمة بأجمعها .

وهذا ما أوجب الانقلابات السياسية الخطيرة التي شرحتها آنفاً .

- ٣ -

إن تأثير نظرية « حق القوميات » في الأوضاع السياسية والدولية ، ظهرت شيئاً فشيئاً ، وفي مملكة بعد أخرى . واستوقفت أنظار الكثيرين من الكتاب والمفكرين ، خلال سيرها واختمارها .

وكان البعض منهم يستبشر بها ، والبعض منهم يتوجس خيفة منها ؛ والبعض يدعو إليها ، والبعض يناهضها ، وكل ذلك حسب ما كان يتوقع منها لبلاده من المنافع أو الأضرار .

وقد نشر ـ الكاتب البلجيكي المشهور « إميل لافلاي » ـ سنة ١٨٦٨ ـ مقالا عن ذلك ، قال فيه :

« إني أقف ذاهلا ومدهوشاً ، عندما أفكر في الانقلابات العظيمة التي ستحدث من جراء تغلغل الفكرة القومية في النفوس » .

وكتب المفكر الشهير « أرنست رينان » يقول : « أنا أرجح كثيراً « حقوق الملوك الشرعية » اللطيفة ، على الحقوق التي تستمد قوتها من مبدأ حقوق القوميات » .

وكان البعض يحبذون هذا المبدأ بالنسبة إلى بعض البلاد ، ويستنكرونه بالنسبة إلى بلاد أخرى ، وذلك تبعاً لمنافع بلادهم منها . وكان عدد كبير من مفكري فرنسا ـ مثلاً ـ يروجون المبدأ بالنسبة إلى إيطاليا ، ولكنهم يكافحونه بالنسبة إلى ألمانيا . وكان السياسي المشهور « تيار » يصرح بأن أهم أسباب حنقه على الوحدة الإيطالية هو اعتقاده بأنها « ستكون سابقة ـ وقدوة ـ لوحدة ألمانيا » .

وعندما رأى أن ألمانيا سائرة في طريق الاتحاد . أخذ يحدد لها الخطط . محاولا توجيهها الاتجاه الذي تقتضيه مصالح فرنسا ، تحت ستار « المصالح الأوروبية والمنافع البشرية » . وقد قال في خطاب ألقاه في المجلس النيابي سنة ١٨٦٦ :«إني أرجو من ساسة الألمان أن يدركوا أن مصالح أوروبا تقضي بأن تبقى ألمانيا مؤلفة من دول مستقلة ، على ان ترتبط بعضها ببعض على نظام فدرالي . . . » .

ولكن ، للطبيعة أحكام ، لا تخضع لمشيئة الأشخاص ، ولا تتأثر من الدعايات التي تقوم لها أو عليها . وللطبيعة الاجتماعية أيضاً سنن تسير عليها غير آبهة بالأضرار أو المنافع التي تنجم عنها .

ولذلك سارت فكرة ، « حقوق القوميات » سيرها الطبيعي ، ووصلت إلى نتائجها المحتومة ، وأعادت بناء الدول الأوروبية ، على أسس جديدة ، تختلف عن أسسها القديمة اختلافاً كلياً .

ومما تجب ملاحظته في هذا الصدد . أن نشوء فكرة « حقوق القوميات » لم يجر في كل البلاد على وتيرة واحدة . بل إنه جرى في مختلف البلاد على أنماط متنوعة . اختلفت باختلاف الأحوال السياسية ، والأطوار الاجتماعية ، والعوامل التاريخية التي كانت قائمة فيها .

وعندما نستعرض تاريخ الحركات القومية في مختلف البلاد الأوروبية نجد أنفسنا أمام نماذج عديدة ، يختلف بعضها عن بعض بمعالم واضحة .

وأنا أرى من المفيد أن أشير هنا إلى أبرز هذه النماذج ، لإعطاء فكرة عامة عن سير الحركات القومية ، بمختلف مظاهرها :

(أ) كانت الأمة الألمانية تتمتع بأدب راق وثقافة عالية ، ومع هذا كانت مجزأة إلى دول ودويلات كثيرة . ولكن هذه الدول والدويلات كانت مستقلة تماماً . فالمشكلة القائمة أمام ألمانيا ، كانت تنحصر في قضية الاتحاد وحدها . وأما الموانع التي تحول دون اتحاد هذه الدول والدويلات فكانت تتأتى ـ في الدرجة الأولى ـ من أنانية الملوك والأمراء ، وتمسكهم بالامتيازات التي كانوا يتمتعون بها . فالحركات القومية في ألمانيا قامت على أساس ضمان تعاون الدول الألمانية ، وتفاهم ملوكها وأمرائها .

(ب) وأما في إيطاليا ، فالأمر كان يختلف عن ذلك اختلافاً بيناً : فإن إيطاليا أيضاً كانت تتمتع بأدب راق ، وثقافة لا بأس بها ، ومع هذا كانت منقسمة إلى أقطار عديدة ، منفصلة بعضها عن بعض من الوجهة السياسية . غير أن بعض هذه الأقطار كانت تابعة لدول أجنبية ، وبعضها في حالة دولة مستقلة . فالحركات القومية في إيطاليا قامت على أساس تخليص الأقطار من سيطرة الأجنبي من جهة ، وتوحيد الدول المستقلة تحت تاج واحد من جهة أخرى .

(ج) وأما في بلاد اليونان ، فكان الأمر يختلف عن هذين النموذجين في وقت واحد : فإن الشعب اليوناني كان قد أضاع استقلاله السياسي تماما ، وكان قد ظل تحت حكم السلطنة العثمانية قروناً عديدة ، ولم يبق له شيء من خصائصه الأصلية غير لغته الخاصة ومذهبه الأرثوذوكسي . فنشأت الفكرة القومية في بلاد اليونان على أساس تذكير التاريخ ، وإثارة الحماس الديني في ظل الكنيسة الأرثوذوكسية التي كانت حافظت على كيانها الخاص محافظة تامة .

(د) أما في بلغاريا، فكانت الأمور تختلف عن كل ما سبق اختلافاً كبيراً . فإن الأمة البلغارية كانت أضاعت استقلالها تماماً ، وكانت دخلت بأجمعها تحت حكم السلطنة العثمانية . وفضلا عن ذلك كانت ارثوذوكسية المذهب ، فكانت تابعة إلى الكنيسة اليونانية . وهذه الكنيسة كانت تعمل على نشر اللغة اليونانية بين الشعب البلغاري بوسائل شتى . فالفكرة القومية في بلغاريا ، نشأت على أساس إحياء اللغة البلغارية والتذكير بالتاريخ البلغاري ، ثم الاستقلال عن الكنيسة اليونانية أولا ، وعن الدولة العثمانية ثانيا .

(هـ) وأما عند الأتراك ، فالأمور كانت أكثر تعقيداً من جميع النماذج التي ذكرناها آنفاً . لأن الشعب التركي كان العنصر الحاكم في دولة إسلامية كبيرة . تجمع

بين السلطنة والخلافة . فالشعور القومي عندهم ظل تابعاً إلى الشعور الديني مدة طويلة . وذلك أوجد بعض الحالات الخاصة ، التي حملت القوم على معالجة الأمور بأساليب ووسائل خاصة . وكان أهم هذه الوسائل إصلاح اللغة والأدب بنظرات قومية بحتة ، وإعادة النظر في مباحث التاريخ على أساس تبعيدها من النظرات الدينية ، وإيجاد تاريخ تركي جديد ، يثير في النفوس حس الغرور والمباهاة بأمجاد الأجداد . . . .

إني لن أسترسل في استعراض جميع أنواع الحركات القومية بالتفصيل . بل سأكتفي بسرد أهم النماذج وأهم الصفات المميزة . وسأتوسع بوجه خاص في وصف الحركات التي قامت أولاً في ألمانيا ، ثم في بلاد البلقان، ثم بين الأتراك . وسأختم هذه المحاضرات ، باستعراض الحركات القومية التي قامت في البلاد العربية . أولا : حتى الحرب العالمية الأولى ، وثانياً : بعد الحرب المذكورة .

- ٤ -

إني تكلمت إلى الآن عن « الفكرة القومية » وعن « مبدأ القوميات » وعن « حقوق القوميات » ، على وجه الإجمال . وسأتكلم في المحاضرات القادمة عن نشوء هذه الفكرة ، وعمل هذا المبدأ في بعض البلاد على وجه التفصيل .

ولكني أرى من المفيد ، أن ألقي من الآن نظرة عجلى على عناصر القومية وعواملها أيضاً : ما هي العناصر التي تتكون منها القومية وتتألف منها الأمة ؟

إن أول ما يخطر على البال في هذا الصدد : هو وحدة الأصل والمنشأ .

يظن الناس عادة أن كل أمة من الأمم ، تنحدر من أصل واحد ، ويزعمون أن جميع أفراد الأمة الواحدة يكونون بمثابة الأشقاء الذين ينحدرون من صلب أب واحد .

غير أن هذا الظن لا يستند إلى أساس صحيح . لأن جميع الأبحاث العلمية - المستمدة من حقائق التاريخ ومن مكتشفات علم الإنسان - لا تترك مجالا للشك في أنه لا توجد على وجه البسيطة أمة تنحدر من أصل واحد حقيقة .

ونستطيع أن نقول ، بكل جزم وتأكيد : أن وحدة الأصل والدم ، في أية أمة من الأمم ، إنما هي من الأوهام التي استولت على العقول والأذهان ، من غير أن تستند إلى برهان .

ومع هذا ، يجدر بنا أن نلاحظ ، أن الاعتقاد بوحدة الأصل ، يعمل عملاً هاماً

في النفوس ، ولو كان مخالفاً للحقيقة والواقع ، والشعور بالقرابة يؤثر في النفوس تأثيراً شديداً . ولو كانت هذه القرابة غير حقيقية .

وأما أهم العوامل التي تدفع إلى الاعتقاد بوحدة الأصل وإلى الشعور بالقرابة في الشعوب ، فهي وحدة اللغة والاشتراك في التاريخ .

فإن اللغة ، هي أهم الروابط المعنوية التي تربط الفرد البشري بغيره من الناس . لأن اللغة ، هي : أولا ، واسطة التفاهم بين الناس ، وثانياً ، آلة التفكير عند الفرد ، وثالثاً واسطة نقل الأفكار والمكتسبات من الآباء إلى الأبناء ، ومن الأسلاف إلى الأخلاف .

ولهذا نجد أن وحدة اللغة توجد نوعا من الوحدة في الشعور والتفكير ، وتربط الأفراد بسلسلة طويلة ومعقدة من الروابط الفكرية والعاطفية ، وتكون أقوى الروابط التي تربط الأفراد بالجماعات .

وبما أن اللغات تختلف من قوم إلى قوم ، فمن الطبيعي أن مجموع الأفراد الذين يشتركون في اللغة ، يتقاربون ويتماثلون ويتعاطفون أكثر من غيرهم ، فيؤلفون بذلك أمة متميزة عن الأخرى .

ونستطيع أن نقول لذلك : ان الأمم يتميز بعضها عن بعض . في الدرجة الأولى ، بلغاتها ، وأن حياة الأمم تقوم - قبل كل شيء - على لغاتها . وإذا أضاعت أمة من الأمم لغتها ، وصارت تتكلم بلغة أخرى ، تكون قد فقدت الحياة ، واندمجت في الأمة التي اقتبست عنها لغتها الجديدة .

ولا نغالي إذا قلنا : ان اللغة هي روح الأمة وحياتها ، وانها بمثابة محور القومية وعمودها ، وهي أهم مقوماتها ومشخصاتها .

وأما التاريخ ، فهو بمثابة شعور الأمة وذاكرتها ، فإن كل أمة من الأمم ، إنما تشعر بذاتها ، وتتعرف إلى شخصيتها ، بواسطة تاريخها الخاص .

ونستطيع أن نقول : ان الذكريات التاريخية تقرّب النفوس وتوجد بينها نوعاً من القرابة المعنوية .

والأمة المحكومة التي تنسى تاريخها الخاص ، تكون قد فقدت شعورها ووعيها ، وهذا الشعور وهذا الوعي لا يعودان إليها ، إلا عندما تتذكر ذلك التاريخ وتعود إليه .

ولهذا السبب ، نجد أن الأمم المستولية والحاكمة ، تعمد قبل كل شيء إلى

مكافحة تاريخ الأمة المحكومة ، وتبذل ما استطاعت من الجهود لإقصاء ذلك التاريخ من الأذهان .

وأما اليقظات القومية ـ بعد عهود الحكم الأجنبي ، ـ فتبدأ عادة ، بعكس ذلك ،' بتذكر التاريخ القومي ، وبالاهتمام به اهتماماً خاصاً .

ويتبين من كل ما تقدم ، أن اللغة والتاريخ هما العاملان الأصليان اللذان يؤثران أشد التأثير في تكوين القوميات . ونستطيع أن نقول : إن اللغة بمثابة روح الأمة وحياتها ، والتاريخ بمثابة وعي الأمة وشعورها . والأمة التي تنسى تاريخها تكون قد فقدت شعورها ، وأصبحت في حالة السبات ، وإن لم تفقد الحياة ، وتستطيع هذه الأمة أن تستعيد وعيها وشعورها ، بالعودة إلى تاريخها القومي ، وبالاهتمام به اهتماماً فعلياً .

ولكن الأمة إذا ما فقدت لغتها ، تكون عندئذ قد فقدت الحياة ، ودخلت في عداد الأموات .

إن هذه الحقائق ستظهر بوضوح أكبر ، عندما نتتبع في المحاضرات القادمة ، صفحات نشوء الفكرة القومية عند مختلف الأقوام .

كلمة ختامية

وقبل أن أختم هذه النظرات العامة في هذه المحاضرة التمهيدية ، أود أن أشير إلى فكرة خاطئة ، أخذت تنتشر في بعض المحافل الفكرية وتجد آذاناً صاغية عند بعض الشبان :

يتوهم البعض أن فكرة « حقوق القوميات » قد انتهت من عملها في هذا القرن ، ودخلت في أغوار التاريخ . والعالم الآن قد تعدى مرحلة « التنظيم القومي » ، ووصل إلى مرحلة « التكتل الدولي والأممي » . يقول ذلك عدد كبير من المفكرين الأوروبيين ، ويأخذ عنهم هذا القول ـ على علاته ـ عدد غير قليل من الكتاب والمفكرين في مختلف الأقطار العربية .

لا شك في أن هذا القول يوافق الحقيقة بالنسبة إلى أغلب البلاد الأوروبية ، لأن الفكرة القومية هناك أتمت نشوءها ، وحققت مطالبها ، ووصلت إلى أقصى النتائج المتوقعة منها . فلم يبق أمامها هناك أي مجال لعمل آخر وتأثير جديد .

فإن تأثيراتها المتواصلة أدت إلى انحلال السلطنة العثمانية والإمبراطورية

النمساوية ، كما أنها حققت الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية ، وخدمت استقلال الكثير من الأمم الأوروبية ، مثل اليونان والبلغار ، واليوغوسلاف والهنغار . . . ولم يبق أمامها مجال لعمل جديد في تلك البلاد ، بعد أن أصبحت دولها « قومية » ، وأممها « مستقلة ومتحدة » ، وفق ما تقتضيه الفكرة المذكورة .

ولكن الأمر لم يكن كذلك في البلاد الشرقية بوجه عام ، وفي البلاد العربية بوجه خاص : لأن نشوء الفكرة القومية في هذه البلاد تأخر كثيراً عن نشوئها في البلاد الأوروبية . ولا نغالي إذا قلنا : ان هذه الفكرة لا تزال حديثة العهد في هذه البلاد . إنها لا تزال في بدء نشوئها ، وفي الصفحات الأولى من تأثيرها الفعال ، فلا يزال أمامها عمل طويل ، سيؤدي إلى انقلابات معنوية وسياسية هامة ، في جميع أنحاء العالم العربي وبين جميع الشعوب العربية .

وأما « التكتل الدولي » الذي يشار إليه في هذا المقام ، فإنه لم يكن مخالفاً لمبدأ « استقلال القوميات » ، بل إنه جاء متمماً للمبدأ المذكور ، ومكملاً له : ذلك لأن الشعوب المنتسبة إلى أمة واحدة تستقل وتتحد ، وتكتسب كياناً سياسياً ، يحملها على تأليف « دولة قومية » .

والدول القومية التي تتكون على هذا المنوال تسعى إلى التكتل وفق ما تقتضيه مصالحها الأساسية .

وأما التكتل الذي قد يسعى إلى السير في اتجاه مخالف لما يقضيه مبدأ القوميات ، والذي قد يحاول أن يضم أجزاء الأمة الواحدة إلى كتل دولية مختلفة . . فإنه يكون تكتلا اصطناعياً ، لا يمكن أن يدوم طويلا ، بل يكون معرضاً إلى الانحلال ، عاجلا أو آجلا .

وأما القول بأن « عصر القوميات قد انتهى » نظراً لانتهاء أعماله وآثاره في أوروبا ، فيشبه قول من يذهب إلى أن موسم الأمطار انتهى من العالم ، نظراً لانتهائه في بعض الأقطار من الكرة الأرضية ! أو قول من يظن أن موسم نضوج الأثمار قد انتهى ، نظراً لانتهاء نضوج الأثمار في بعض الأشجار التي يشاهدها ، متوهماً أن كل أنواع الأشجار تنضج في وقت واحد في جميع أقطار العالم !

ولذلك ، أكرر القول بأن « الفكرة القومية » لم تتم بعد مهمتها في هذه البلاد ، وإن كانت قد أتمتها في كثير من البلاد ، ولا شك في أنها ستؤدي مهمتها في هذه البلاد أيضاً ، عاجلاً أو آجلا .

إني سأتكلم عن تاريخ نشوء الفكرة القومية ، معتقداً بأن هذه الأبحاث التاريخية

ستلقي نوراً كشافاً على تفكيرنا السياسي ، وستساعدنا على التنبؤ بما سيكون عليه مستقبل الفكرة القومية في البلاد العربية : وستسمح لنا بإصدار « حكم صحيح » على ما يجب أن يكون عليه سلوك الناشئة العربية إزاء الفكرة القومية .

وأظن أنني عندما أنتهي من استعراض هذه الأبحاث التاريخية ، سيقدر ذلك كل واحد من السامعين الكرام ، من تلقاء نفسه ، وسيصدر حكمه في هذا الباب دون أن ينتظر سماع حكمي فيه .

المحاضرة الثانية(*)

نشوء الفكرة القومية في ألمانيا
وتصادم النظريتين الفرنسية والألمانية
في تعريفها وتحديدها

(*) القيت هذه المحاضرة في ١٩٤٨/١/٢٤ .

- ١ -

إن تاريخ الوحدة الألمانية من أهم وأمتع صفحات التاريخ في القرون الأخيرة. لأن ألمانيا كانت - في العقد الأخير من القرن الثامن عشر - منقسمة إلى ٣٦٠ وحدة سياسية . مستقلاً بعضها عن بعض استقلالا مطلقاً . غير أن عدد هذه الوحدات السياسية ، أخذ يقل شيئاً فشيئاً . بسبب اتحاد واندماج بعضها ببعض : فقد نزل هذا العدد إلى ٢٤٨ سنة ١٨٠٣ . وإلى ٣٩ سنة ١٨١٥ ثم إلى ٢٥ سنة ١٨٧١ . إلا أن هذه الوحدات الأخيرة ، كونت في السنة المذكورة « دولة اتحادية » فدرالية ، وتنازلت لها عن جميع السلطات المتعلقة بجميع الشؤون العسكرية والخارجية .

هذا ، وعدد الدول المكونة لهذه الدولة الاتحادية أيضاً لم يبق على حاله ، بل إنه نزل إلى ١٧ سنة ١٩١٨ ، وفي الأخير - في سنة ١٩٢٣ - زالت هذه الوحدات الباقية أيضاً من الوجود - وتركت محلها إلى «الريخ الألماني» ، أعني إلى الدولة « الألمانية الموحدة » توحيداً تاماً .

ولا حاجة إلى القول ، بأن العامل الأصلي في هذه التحولات الكبيرة كان « نشوء الفكرة القومية » في ألمانيا ، وتغلب هذه الفكرة على « فكرة الدولة » القديمة الباقية من القرون الوسطى .

إنني سأستعرض اليوم أهم المراحل التي مرت بها فكرة القومية في البلاد الألمانية .

إن تاريخ الفكرة القومية في ألمانيا ، يبدأ بصورة واضحة ، بالحروب النابليونية .

كانت ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر في وضع غريب وشاذ جداً من الوجهة السياسية ، لأن معظم أقسامها كانت في حالة شبيهة بإقطاعيات القرون الوسطى : إنها كانت منقسمة إلى عدد كبير من الدول والدويلات والمدن الحرة . وكان الحكم يعود في بعضها إلى رؤساء دينيين وفي بعضها الآخر إلى رؤساء زمنيين ، وكان بين هؤلاء الرؤساء ، ملوك وأمراء ودوقات وغراندوقات ، وكان بجانب ذلك كله مدن حرة عديدة ، مستقلة في إدارة شؤونها متمتعة بسيادة تامة في أمورها الداخلية والخارجية . وكان عدد هذه الوحدات السياسية في أواخر القرن الثامن عشر يزيد على ٣٦٠ .

في الواقع ، كان هناك ما يسمى ـ بصورة رسمية ـ باسم « الإمبراطورية المقدسة » . ولكن هذه الإمبراطورية كانت بمثابة اسم بلا جسم ، لا تتمتع بأية سلطة حقيقية . فكانت كل واحدة من هذه الوحدات السياسية ـ الكبيرة والصغيرة ـ مستقلة في شؤونها استقلالا تاماً . فكان لكل واحدة منها حكومة خاصة وجيش خاص وقوانين خاصة . وإذا استثنينا من بينها « مملكة بروسيا » ، استطعنا أن نقول : إنها كانت في منتهى الضعف من جميع الوجوه السياسية والعسكرية .

ولكن . . مع ذلك . . كانت ألمانيا قد وصلت إلى مرتبة عالية جداً من التقدم والرقي في ميادين العلوم والفنون والآداب . وكان بين أبنائها أدباء عباقرة مثل شيللر وغوته ، وفلاسفة عظام ، مثل كانت وهيجل ، وعلماء مشهورون في كل فرع من فروع العلوم المختلفة مثل غوس وهومبولد وفرنر . وكان لها عدة جامعات راقية ، اشتهرت كل واحدة منها بعدد غير قليل من الأساتذة والمفكرين .

وخلاصة القول : كانت ألمانيا قوية وراقية وموحدة من حيث الثقافة ، على الرغم من كونها ضعيفة ومشتتة ومتأخرة من حيث السياسة .

وكان العلماء والأدباء والمفكرون قلما يلتفتون إلى الأوضاع السياسية ، وكثيراً ما كانوا يفكرون تفكيراً عالمياً ، ويسترسلون وراء أحلام الإنسانية ، حتى أن الفيلسوف العظيم « عمانوئيل كانت » كان كتب رسالة في « السلم الدائم » . أعلن فيها اعتقاده بأن الدول سترضخ إلى أحكام القوانين ، كما يرضخ الأفراد ، وزعم أن الحاجات الاقتصادية ستقضي على الحروب قضاءاً مبرماً .

هذه كانت حالة ألمانيا ، عندما قامت الثورة الكبرى في فرنسا .

وقد قوبلت أخبار هذه الثورة ، بحماس واستحسان ، في محافل المفكرين ، في

جميع أنحاء ألمانيا . لأنها بدت لهم كفاتحة عهد جديد في تاريخ البشرية ، سيضمن الحرية لجميع الأفراد ولجميع الأمم .

كان رجال الثورة يذيعون كل يوم خطباً رنانة ، تبشر العالم ببزوغ عهد أمثل وأكمل .

وقد أعلن هؤلاء سنة ١٧٩٠ أن فرنسا تتجرد من كل نزعة توسعية ، وأنها تعتبر حدودها الحالية ، حدوداً مقررة بالمقدرات الأزلية .

كما أنهم صرحوا سنة ١٧٩١ «أن الأمة الفرنسية لن تقدم على أية حرب ترمي إلى الفتح والتوسع ، ولن تستعمل قواها ضد حرية أية أمة من الأمم».

وكان من الطبيعي أن تستقبل أمثال هذه التصريحات والإعلانات بالتحبيذ والتصفيق ، في جميع أنحاء ألمانيا ، وكان من الطبيعي أن تتقوى في نفوس مفكري الألمان « النزعة العالمية » ، التي كانوا يحملونها ، وحب الإنسانية الذي كانوا يدعون إليه .

غير أن الوقائع لم تلبث أن كذّبت هذه البيانات والتصريحات ، وخيبت الآمال التي كان علقها مفكرو الألمان ، على هذه الثورة : قبل أن تمضي سنة كاملة على التصريحات الأخيرة ، أخذت فرنسا تحشد الجيوش ، وبدأت تخوض غمار حروب طويلة .

في الواقع أن رجال الثورة أعلنوا في بادىء الأمر ، أن هذه ستكون من « الحروب التحريرية التي تخاصم الملوك ، لتضمن الحرية والسلام للشعوب ، وتخاصم القصور لتساعد الأكواخ » .

غير أن الحماس العسكري والحربي الذي دب في نفوس الفرنسيين ، لم يتأخر في توجيه هذه الحروب نحو التوسع والفتوح .

وقد صرح أحد رجال الثورة ـ سنة ١٧٩٥ ـ من منابر مجلس الثورة نفسها ، أنه « يحق للجمهورية الفرنسية ، بل يجب عليها ، أن تُلحق وتضم إليها البلاد التي تلائم مصالحها ، سواء أكان ذلك عن طريق الفتوحات ، أم عن طريق المفاوضات والمعاهدات » .

وبهذه الصورة استسلمت فرنسا الثورية إلى أطماع « الفتح والتوسع » استسلاماً علنياً . ومن المعلوم أن هذه الأطماع وصلت إلى حدها الأقصى بعد تتويج نابليون ، وتنصيبه إمبراطوراً على فرنسا .

ومما يلفت النظر ، أن ألمانيا صارت أولى أهداف هذه الأطماع وأشقى

ضحاياها . لأن انقسامها إلى دويلات كثيرة ، صغيرة وضعيفة ، سهل على نابليون أن يتغلب عليها ، وأن يتصرف في شؤونها كما شاءت أطماعه وأهواؤه .

بدأ نابليون اجراءاته في شؤون ألمانيا ، من الدول والدويلات الجنوبية المتصلة بنهر الراين ، وألحق قسما منها لفرنسا إلحاقاً مباشراً ، وكون من قسم آخر منها مملكة جديدة سماها باسم « مملكة وستفاليا » ونصب أخيه « جروم » ملكا عليها . ثم كون دولة اتحادية تجمع عددا غير قليل من الدويلات الألمانية ، سماها باسم « اتحاد الراين » ، وأعلن نفسه حامياً عليها . وبعد كل ذلك هجم على بروسيا نفسها ، ودحر جيوشها في موقعة « ينا » المشهورة ، ثم زحف إلى برلين واستولى عليها ، وأملى على ملك بروسيا ، ما شاء من الشروط : فصل من المملكة أكثر من نصف أراضيها ، وفرض عليها غرامة مالية باهظة ، ورقابة عسكرية قاسية . وبعد ذلك ، جعل ألمانيا الشمالية قاعدة للاستعدادات العسكرية التي كان يقوم بها لغزو روسيا ، وفضلا عن كل ذلك ، جند عدداً كبيراً من الألمان ، واستخدمهم في الحروب الروسية ، وقد بلغ عدد الألمان الذين جندهم واستخدمهم نابليون بهذه الصورة مئات الآلاف . وقد قدر الخبراء عدد الضحايا من هؤلاء الجنود بأكثر من مائة وخمسين ألفاً .

إن هذه الوقائع والكوارث ، كان من الطبيعي أن تولد رد فعل شديداً في نفوس الألمان : صار الكل يشعرون شعوراً واضحاً بأن هذه الرزايا كانت من نتائج « فقدان الوحدة القومية » و « ضعف الروح الوطنية » .

والمفكرون الذين كانوا يسيرون وراء المثل الإنسانية العليا ، ويفخرون بكونهم عالميين يسمون بشعورهم فوق الأوطان ، رأوا بأم أعينهم نتائج هذه النزعات ، وشاهدوا كيف أن الجنود الذين كانوا انسحبوا من أمام الجيوش الفرنسية ـ دون أن يحاولوا الدفاع عن أوطانهم ـ أرغموا فيما بعد على الانتظام في سلك الجيش الفرنسي ، وعلى الحرب تحت إمرة الفرنسيين ، خدمة لأطماع امبراطور فرنسا !

فكان من الطبيعي أن تؤثر هذه الوقائع في نفوسهم تأثيراً عميقاً ، وأن تغير اتجاه نزعاتهم تغييراً سريعاً . ولهذا السبب تولد في نفوس الألمان ، تيار قوي جارف من الحماسة الوطنية المقرونة بالرغبة الملحة في الاتحاد .

وقد سرى هذا التيار في نفوس الجميع بسرعة كبيرة ، واستثار بوجه خاص همم رجال الفكر والسياسة ، ودفعهم إلى العمل عملا متواصلا في سبيل تخليص البلاد من ربقة فرنسا .

إن مركز هذه المساعي والحركات ومحورها الفعال كانت بروسيا . وقد اجتمع

فيها كبار رجال الفكر والأدب والسياسة من جميع أنحاء ألمانيا ، وتضافروا على خلق روح جديدة في البلاد .

اندفع الأدباء والشعراء ـ وعلى رأسهم آرنت وغور ـ يصورون الرزايا التي ألمت بالبلاد تصويراً مؤثراً ، ويلهبون روح الوطنية ، ويثيرون حب الاستقلال والاتحاد بأشعار حماسية جداً . ويقول مؤرخو الأدب الالماني إن التاريخ لم يشهد في دور من أدواره تدفق هذا القدر من الأدب الحماسي الوطني المثير للهمم والحافز إلى العمل !

واندفع كذلك المفكرون والمعلمون ، وعلى رأسهم فيخته المشهور ، إلى نشر الخطب والمقالات وإلقاء الدروس والمحاضرات ، لاستثارة روح التضحية ، وتقوية نزعة الاتحاد في النفوس .

ومن جهة أخرى ، أخذ رجال السياسة أيضاً ، يقدمون على إجراء إصلاحات إدارية واجتماعية ، لتهيئة السبل لحركات الوحدة والاستقلال . لأنهم اعتقدوا اعتقاداً جازماً بأن الناس لن ينزعوا إلى الاستقلال نزوعا قوياً ، ما لم يذوقوا طعم الحرية .

كانت القوانين المرعية في بروسيا ـ في ذلك التاريخ ـ تميز طبقات المجتمع بعضها عن بعض تمييزاً صريحاً فعلياً . فكانت ـ مثلا ـ تحرم الفلاحين ورجال الطبقة الوسطى من حق تملك أراضي النبلاء ، حتى عن طريق الشراء . كما أنها كانت تمنع النبلاء من ممارسة المهن ، مهما كان نوعها . وقد أدرك رجال الإصلاح ما في هذه الأحوال من المنافاة لمقتضيات الوحدة القومية ، فألغوا القوانين المذكورة ، واستعاضوا عنها بقوانين جديدة ، تزيل هذه القيود ، وتبيح لجميع أفراد الوطن حق امتلاك الاراضي وحق ممارسة المهن في وقت واحد ، وتجعل الناس يشعرون بأنهم أبناء أمة واحدة ووطن واحد .

وبجانب أمثال هذه الإصلاحات والتنظيمات الإدارية والاجتماعية ، قام رجال الجيش أيضاً بتنظيم الحياة العسكرية على أسس جديدة تماماً .

كان نابليون اشترط على بروسيا ـ في معاهدة الصلح التي أملاها عليها ـ أن لا يزيد عدد أفراد جيشها عن ٤٢٠٠٠ جندياً . واحتفظ لنفسه بحق مراقبة الجيش المذكور للتأكد من مراعاة هذا الشرط . ولذلك بحث رجال الجيش ـ وعلى رأسهم « شارنهورست » و « غنايز ناو » ـ عن طرائق تضمن تدريب جميع المواطنين على الحياة العسكرية ، دون زيادة عدد أفراد الجيش عن المقدار المقرر في المعاهدة . فقرروا أن يتوصلوا إلى هذه الغاية عن طريق تقصير مدة التدريب العسكري والخدمة العسكرية الفعلية . ولهذا السبب ، أخذوا ـ من جهة ـ يهتمون بتعميم الرياضة البدنية بين

الشبيبة ، وابتدعوا ـ من جهة أخرى ـ أنظمة عسكرية بارعة ، واستطاعوا بهذه الصورة أن يعدوا جميع المواطنين للخدمة العسكرية إعداداً تاماً ، دون أن يخرجوا على أحكام المعاهدة التي كانت فرضت عليهم فرضاً .

وقد استمرت هذه الجهود والتدابير التنظيمية والإصلاحية بدون انقطاع مدة سبع سنوات ، وخلقت في بروسيا روحاً جديدة ، تختلف عن الروح التي كانت سائدة أيام « ينا » اختلافاً كلياً . حتى إذا ما بدأ نابليون يتراجع عن موسكو ، أقدمت بروسيا على التجنيد العام ، وكونت بغتة جيشاً كبيراً قوياً . انضم إلى جيوش الحلفاء ، وانتصر على الفرنسيين في معركة لا يبسيك المشهورة ، ومحا بذلك العار الذي كان لحق بالجيش البروسي وبالأمة الالمانية في موقعة ينا .

وعندما عددت العوامل التي ساعدت على نهضة بروسيا بعد كبوتها ذكرت اسم فيخته . إن الخطب التي وجهها المفكر المشار إليه إلى الامة الألمانية ، قد أثرت في النفوس تأثيراً عميقاً جداً . وظلت توجه الشبيبة الألمانية عدة عقود من السنين . فصارت تعتبر من أهم عوامل ودوافع الوحدة الألمانية .

ولهذا السبب ، أرى من الضروري أن أتوسع قليلا في تلخيص هذه الخطب المشهورة :

كان فيخته أستاذاً للفلسفة في جامعة ينا ، قبل بدء الحوادث النابليونية . كان يبحث بوجه خاص في « مهمة رجال الفكر في المجتمع » وأخذ يجتمع مع الطلاب أيام الأحد ليتحدث إليهم في هذا الموضوع . غير أن رجال الدين توهموا أنه يريد أن يحدث ديناً جديداً ، وتهجموا عليه ثم اتهموه بالخيانة ، فاضطر إلى الالتجاء إلى برلين . وكان في برلين عندما حلت كارثة ينا . ولكنه التجأ إلى الدانمرك ، عندما علم باقتراب جيوش نابليون إلى العاصمة البروسية . ولم يرجع إليها إلاّ بعد سنة ، مع أنها كانت لا تزال تحت احتلال الجيوش الفرنسية . ولكنه خلال هذه المدة كان قد تأمل ملياً في أساس النكبات التي حلت بالأمة الألمانية ، وفي الوسائل التي لا بد من التوسل بها لإنهاضها من كبوتها . وعندما عاد إلى برلين أخذ يلقي سلسلة خطب موجهة إلى الأمة الألمانية ، ضمّنها آراءه في هذا الموضوع .

فقد صرح فيخته في مستهل هذه الخطب ، أنه يخاطب جميع الألمان ، قائلا : « إذا تكلمت أمام الحفل المجتمع هنا ، فإنما أوجه كلامي إلى جميع الألمان ، إلى جميع أفراد الأمة الألمانية » كما صرح بأنه يقصد من كلمتي الألمان والأمة الألمانية ، جميع المتكلمين باللغة الألمانية .

فكان فيخته ـ مثل غيره من مفكري الألمان عندئذ ـ لا يعرف حدوداً لألمانيا غير حدود اللغة الالمانية . وكان ممن يقولون على الدوام إن الفروق التي تشاهد بين البروسيين وبين غيرهم من الألمان ، كلها فروق عارضة ، اعتبارية ، مصطنعة . وأما الفروق الموجودة بين الألمان وبين غيرهم من الأمم فهي فروق طبيعية جوهرية .

تكلم فيخته في خطبه هذه عن أسباب النكبات التي حلت بالمانيا . وقال إن السبب الأصلي لهذه النكبات هو الأنانية المستحوذه على النفوس ، الأنانية في جميع طبقات الأمة هي مصدر كل البلايا ، وسبب جميع النكبات ، فلا سبيل إلى التخلص من هذه البلايا ، ولا إمكان للنهوض بالأمة الألمانية ، بغير التجرد من روح الأنانية ، وتغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة . وأما الوسائل التي تؤدي إلى هذه الغاية فهي تتلخص في نظر فيخته في تجديد التربية وتعميمها بين الناس مع تأسيسها على أسس علمية جديدة . هذه الأسس لا يسترسل فيخته بتحديدها وتفصيلها كثيراً ، لأنه يجدها معينة في الطرائق التي وضعها المربي السويسري العظيم « بستالوتزي» . يمتدح فيخته آراء المربي المشار إليه ، ويدعو الأمة الألمانية إلى العمل بها ، كما يدعو إلى تعميم التربية والتعليم ، بين جميع أفراد الشعب بدون استثناء .

يهتم فيخته بقضية تعميم التعليم وتجديده اهتماماً كبيراً ، ثم يعقب على ذلك بهذه الكلمات : « قد يقال إن ذلك يستغرق وقتاً طويلا . ولكن طول الوقت اللازم لتحقيق هذه الغاية يجب أن لا يحول دون اهتمامنا بها اهتماماً كبيراً . لأن الغد أهم من اليوم . . ولا سيما فإن زمام اليوم قد خرج من أيدينا . وما نملكه الأن ، هو الغد وحده . فيجب علينا أن نبذل كل ما نستطيع من جهد لتحسين هذا الغد . . . » .

ولذلك يستحث فيخته جميع الألمان على تعميم التعليم على هذه الأسس الجديدة ، ويؤكد أن ما سيصرف في هذا السبيل ، سيوفر على الأمة نفقات كثيرة ، وسيعود عليها بمنافع كبيرة ، وسيقوم مقام « قرض بفائدة مرتفعة جداً » .

وعدا ذلك ، يعتقد فيخته بأن على الأمة الألمانية « رسالة إنسانية سامية » . لأن « نهوض العالم أصبح متوقفاً على نهضة ألمانيا » . ذلك لأن « فرنسا وصلت إلى أقصى حدود الرقي الذي تستطيع أن تحققه ، فهي لم تعد صالحة لإنهاض البشرية ودفعها إلى الأمام » ، « ولم يبق على الكرة الأرضية أمة قادرة على إنهاض العالم ، غير الأمة الألمانية » . فالسعي لانهاض الألمان ، لن يكون واجباً وطنياً فحسب ، بل سيكون واجباً إنسانيا أيضاً . لأن ذلك هو السبيل الوحيد ، لضمان تقدم البشرية .

وأما الدلائل التي يسردها فيخته على صحة رأيه في هذا الصدد ، فانها كلها دلائل صوفية ، عاطفية غامضة ، لا تستند إلى بحث علمي . مع هذا يسردها فيخته

بإيمان عميق وحماسة شديدة . فيؤثر بواسطتها في نفوس الشبان وعقولهم تأثيراً عظيماً جداً .

إن الحماسة التي ترافق تلقينات فيخته ، تصل إلى الحد الأقصى في خطبته الأخيرة . لأنه في هذه الخطبة يوجه كلامه ـ على التتالي ـ إلى الشبان ، والشيوخ والأمراء وإلى جميع طبقات الشعب ، ويقول لكل طائفة منهم « إن خطبي هذه تستعطفكم وتتضرع إليكم . . . » ان تعملوا كذا وكذا . . .

ثم يقول : « إن أصوات أجدادنا أيضاً تنضم إلى صوتي ، وتستحلفكم وتتضرع إليكم » وبعد ذلك ينقل كلمة عن لسان « الألمان الذين ضحّوْا بأرواحهم في سبيل الدفاع عن بلادهم ، خلال حروب الرومان»، وكلمة أخرى عن لسان «الألمان الذين ضحوا بحياتهم في سبيل حرية الوجدان » خلال الحروب المذهبية . وفي الأخير ، يصل إلى منتهى الحماس ، فيقول : « إن القدرة الفاطرة نفسها تستحلفكم ، وتطلب إليكم أن تقوموا بالواجبات االمترتبة عليكم. لأنكم أصبحتم الأمل الوحيد لنهوض البشر وتقدم الإنسانية . وإذا سقطتم أنتم . فلا يبقى للبشرية أي أمل في النهوض ! » .

وبهذه الصورة ، يمزج فيخته فكرة القومية الألمانية مع نزعة الإنسانية السامية ، ويستنهض همم الألمان ، باسم الوطنية وباسم الإنسانية في وقت واحد .

وقد انتشرت هذه الخطب في مدة وجيزة في جميع أنحاء ألمانيا ، وأثرت في النفوس تأثيراً قوياً .

وهذا التأثير لم ينته بانتهاء الحروب النابليونية ، بل استمر بعد ذلك أيضاً ، حتى تحقيق الوحدة الألمانية بصورة فعلية .

ولا نغالي إذا قلنا ان خطب فيخته لا تزال تعتبر من أناجيل القومية الألمانية .

إن الجهود التي بذلها رجال الفكر والسياسة والجيش في بروسيا ، بعد كارثة « ينا » كانت تستهدف غايتين أساسيتين : تخليص البلاد الألمانية من النير الفرنسي من جهة ، وتوحيدها سياسياً وعسكرياً من جهة أخرى .

إن تكلل هذه الجهود بالنجاح التام في دحر الجيوش النابليونية ـ بمؤازرة جيوش الدول المتفقة ـ أوجد في نفوس الوطنيين العاملين أملا قوياً في تحقيق الوحدة الألمانية أيضاً .

إلا أن السياسة التي سارت عليها الدول المتفقة ، بعد الانتصار على فرنسا والتخلص من نابليون ، خيبت آمال هؤلاء . ذلك لأن ساسة الدول المذكورة قرروا

تنظيم أوروبا من جديد ، على أساس « إعادة الملوك إلى حقوقهم الشرعية»، وذلك حال دون توحيد ألمانيا بطبيعة الحال .

فإن النظام الجديد الذي قرره المتفقون لأجل ألمانيا ، أبقى على تسع وثلاثين وحدة سياسية ، بين ملكية ، ودوقية وغراندوقية وإمارة . . ومع هذا حاول أن يوجد نوعاً من التحالف بين هذه الوحدات السياسية ، وذلك بواسطة « مجلس تحالف » يتألف من أعضاء يمثلون جميع الدول الألمانية .

ومن الغريب أن هذا النظام خول البعض من ملوك الدول الأوروبية أيضاً حق الاشتراك في المجلس المذكور ، نظراً إلى علاقتهم ببعض البلاد الألمانية : فكان لملك بريطانيا العظمى مثلا ، أن يوفد لمجلس التحالف عضواً يمثله فيه بصفته أميراً وحاكماً على مقاطعة « هانوفر » الألمانية . وكذلك كان لملك الدانمرك ، أن يوفد من يمثله في مجلس التحالف الألماني ، بصفته أميرا وحاكماً على دوقية « هولشتاين» الألمانية . . .

ولا حاجة إلى القول ، ان مجلس التحالف الذي تألف على هذا المنوال ، لم يستطع أن يقوم بعمل إيجابي يذكر .

ولذلك استمرت كل دولة من هذه الدول الالمانية الكثيرة على العمل مستقلة عن غيرها تمام الاستقلال . وفضلا عن ذلك صارت هذه الأحوال تفسح مجالا واسعاً للدسائس والمؤامرات الداخلية والخارجية التي تهدف إلى تقوية النزعة الإقليمية في كل واحدة من هذه الوحدات السياسية ـ وتسعى وراء مكافحة فكرة الاتحاد فيما بين هذه الوحدات .

ومع كل ذلك ، وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها الحكومات في هذا السبيل ، ظلت فكرة الوحدة الألمانية تتغلغل في النفوس ، وأخذت تتحقق شيئاً فشيئاً ، ومرحلة بعد مرحلة ، متغلبة على جميع أنواع المشاكل والعوائق التي كانت تعتري سبيلها . .

إن أولى المراحل التي قطعتها ألمانيا في سبيل « الوحدة » كانت مرحلة « توحيد الجمارك » بين مختلف البلاد الالمانية .

من المعلوم أن الحياة الاقتصادية في أوروبا أخذت تتطور تطوراً عميقاً جداً وسريعاً جداً، في الربع الثاني من القرن التاسع عشر ، وذلك من جراء اختراع المكائن البخارية وتقدم الصناعات الميكانيكية . وقد أدرك رجال الفكر والمال في مختلف أقسام ألمانيا، أن بلادهم لا يمكن أن تساير هذه التطورات والانقلابات الاقتصادية ،

ما دامت منقسمة على دول ودويلات كثيرة ، ينفصل بعضها عن بعض بسلسلة معقدة من الحواجز الجمركية .

فأخذ كثيرون من المفكرين ـ وعلى رأسهم العالم الاقتصادي المشهور فريدريك ليست ـ يدعون إلى توحيد الجمارك بين البلاد الألمانية .

وقد تبنت بروسيا هذه الحركة بصورة رسمية ، وأخذت تبذل جهوداً كبيرة للقيام بمفاوضات مع كل واحدة من الدول الألمانية لعقد معاهدات تضمن رفع الحواجز الجمركية . وفي الأخير تكللت الجهود التي بذلتها بروسيا في هذا السبيل بالنجاح التام ، فتكونّ « الاتحاد الجمركي » الذي عرف باسم الـ « زولفراين » بين جميع الدول الألمانية .

ولكن . . الوطنيون ، ما كانوا يكتفون بالاتحاد في ساحة الجمارك والاقتصاديات وحدها ، بل كانوا يدعون إلى الاتحاد في سائر الميادين أيضاً .

ونستطيع أن نقول : إن جميع المفكرين كانوا يتفقون في القول بوجوب توحيد ألمانيا سياسياً . ولكنهم كانوا يختلفون فيما بينهم في أشكال هذا التوحيد وطرائقه.

كان يقول البعض بوجوب « توحيد ألمانيا » على أساس النظام الجمهوري ، في حين أن البعض الآخر كان يرى أن هذه الطريقة ليست عملية ، وكان يقول لذلك بوجوب السعي إلى « تحقيق الوحدة عن طريق تفاهم الملوك والأمراء » .

والقائلون بهذا الرأي الأخير أيضاً كانوا ينقسمون إلى حزبين مختلفين : يقول أحدهما بتحقيق هذا الاتحاد تحت زعامة هابسبورغ ـ وهي العائلة المالكة في الامبراطورية النمساوية ـ ، ويقول ثانيهما بتحقيق هذا الاتحاد تحت زعامة هو هنزولرن ـ وهي العائلة المالكة في المملكة البروسية . وقد عرف الحزب الأول باسم « حزب ألمانيا الكبرى » ، كما عرف الحزب الثاني باسم « حزب ألمانيا الصغرى » .

إن أنصار هابسبورغ كانوا في بادىء الأمر أكثر من أنصار هو هنزولرن . إلا أنهم صاروا يقلون شيئاً فشيئاً ، كلما توالت الأيام ، فظهرت سياسة الأسرتين وإمكانياتها إلى العيان :

إن أسرة هابسبورغ كانت تتمتع بشهرة أقدم وأوسع من شهرة الأسرة المنافسة لها . لأنها كانت تحكم « أمبراطورية النمسا » العظيمة ، كما أنها كانت ترأس « أمبراطورية جرمانيا المقدسة » ولو بصورة اسمية . إلا أن إمبراطورية النمسا كانت تتألف من عناصر وقوميات عديدة ، القسم الأعظم منها غير ألماني. حدودها كانت تمتد من غاليتشيا شمالا إلى لومبارديا وفينيسيا جنوباً ، وكانت تضم تحت لوائها كتلا

كبيرة وكثيفة من الهنغار ، والطليان والجك ، والكروات ، والسلوفن . . إلخ . وفضلا عن ذلك كله ، كانت أسرة هابسبورغ كاثوليكية ، وكانت تعتبر نفسها حامية للكاثوليك ، وكانت تجد في هذه الحماية الوسيلة الفعالة لحكم هذه الشعوب والأمم المتخالفة . وكل ذلك كان يجعل من المتعسر عليها أن تسير على سياسة المانية خالصة ، تقدم منافع القومية الألمانية على جميع المنافع والاعتبارات الأخرى .

في حين أن أسرة هو هنزولرن كانت تحكم بروسيا التي كانت ألمانية بحتة ، فكان في استطاعتها أن تسير على سياسة ألمانية خالصة ، تقدم منافع القومية الألمانية على جميع المنافع والاعتبارات الأخرى ، من غير تردد ولا التواء . .

وفعلا التزمت بروسيا السير على سياسة ألمانية صريحة ، وسعت إلى الاستفادة من جميع مفكري الألمان ، مهما كانت الدولة التي ينتسبون إليها ، وبتعبير أقصر : أخذت تعمل كل ما في استطاعتها لتكوين « دولة ألمانية » بكل معنى الكلمة . .

ولهذه الأسباب كلها ، صار القائلون بوجوب توحيد الدول الألمانية تحت زعامة بروسيا يزدادون يوماً عن يوم . .

وعندما قامت الثورات الشعبية في مختلف أنحاء أوروبا سنة ١٨٤٨ ، خرجت من ساحة النظريات إلى ميدان العمليات :

فقد رأى الملوك والأمراء ، أن « حكمة الحكومة » تقضي عليهم بمسايرة الرأي العام في هذا المضمار ، فوافقوا على دعوة مؤتمر شعبي عام ، لوضع دستور يسري على البلاد الألمانية بأجمعها ، وذلك بغية تأسيس دولة ألمانية ، تجمع شمل الدول والدويلات القائمة على أراضي جرمانيا القديمة .

إن أعضاء هذا المؤتمر انتخبوا عن طريق التصويت العام ، الذي اشتركت فيه جميع الشعوب الألمانية .

ومجلس التحالف الذي كان يتألف من ممثلي الدولة الألمانية أيضاً وافق على هذه الإجراءات ، وترك محله إلى المؤتمر الشعبي الذي ذكرناه آنفاً .

اجتمع المؤتمر في مدينة « فرنكفورت » ، وأخذ يعمل - في بادىء الأمر - بنشاط وحماس . وقرر أولا - باتفاق الآراء - تكوين حكومة فدرالية ، ثم أخذ يتذاكر في نظام هذه الحكومة ، وقرر - بأكثرية الآراء - أن تكون «امبراطورية وراثية» . وبعد ذلك أخذ يتذاكر في أمر رئاسة هذه الحكومة ، وبعد مناقشات طويلة انتهى إلى قرار يقضي بتقديم تاج « امبراطورية ألمانيا الجديدة » إلى ملك المملكة البروسية .

ولكن . . . خلال هذه الانتخابات والمذاكرات والمناقشات ، كان حدث تطور هام في الجو السياسيّ العام ، في جميع أنحاء أوروبا . لأن معظم الحكومات استطاعت ، خلال هذه المدة ، أن تتغلب على الحركات الثورية ، فأخذت تتراجع شيئاً فشيئاً عما كانت وافقت عليها من نظم وتشكيلات شعبية .

وكانت النمسا ، من أولى الدول التي نجحت في القضاء على الثورات الشعبية . ولذلك قلبت ظهر المجنّ لمؤتمر فرنكفورت ـ وحملت ممثلي النمسا على الانسحاب منه .

وملك بروسيا نفسه ، كان ظل متردداً في بادىء الأمر ، أمام مقررات المؤتمر ، على الرغم من موافقة هذه المقررات لمطامح الدولة البروسية . لأنه هو أيضاً كان ساير الثورة على مضض ، وكان يرى أنه لا يليق بمقامه الملكي أن يقبل تاج الأمبراطورية من يد مجلس شعبي ، منبعث من ثورات شعبية ، ولذلك عندما زالت من نفسه مخاوف الثورة ، أعلن بأنه لا يقبل تاج الأمبراطورية الألمانية ، الا إذا قدم له من قبل الملوك والأمراء الذين يحكمون الشعوب الألمانية . .

ولا حاجة إلي القول ، إن ذلك أدى إلى فشل مشروع الامبراطورية الألمانية وانحلال مؤتمر فرنكفورت .

وظن الكثيرون من رجال الفكر والسياسة في مختلف أنحاء أوروبا أن فكرة الوحدة الألمانية تلاشت بعد تجربة فرنكفورت ، ودخلت في خبر كان ، وعادوا يعتبرونها من الأوهام والأحلام التي لا يمكن أن تتحقق في وقت من الأوقات .

وقد قال قيصر روسيا : إن فكرة الوحدة الألمانية ، ليست إلا نوعاً من أضغاث الاحلام التي تليق بالروايات الخيالية .

وقد صرح ملك فورتمبرج أن فكرة الوحدة الالمانية من أسخف الاوهام وأضر الأحلام .

وانبرت الصحف والمجلات ، تكتب وتنشر المقالات عن إفلاس فكرة الوحدة الالمانية ، حتى أنها أخذت تُزدَرى بشتى الأساليب وأقسى العبارات : هذا يقول عنها إنها « خيال محال ، لا يؤمن به أحد غير الشعراء » ، وذلك يدعي بأنها « سراب خداع ، لا يسير وراءه إلا المغفلون وأصحاب الأطماع » .

وتساءل أحدالكتّاب : « ما هي ألمانيا ؟ وأين هي ؟ » ثم أجاب عن هذا السؤال قائلا : « إنها خيال واهٍ ، لا وجود له إلا في عالم الأحلام . . الأحلام التي يتلهى بها الفلاسفة ، ويتغنى لها الشعراء . . » .

وكان مما كتبه أحد محرري السياسة العالمية في هذا الصدد : « إن الفشل التام الذي انتهى إليه مؤتمر فرنكفورت ، يجب أن يعتبر من أهم الوقائع التي سجلها تاريخ القرن التاسع عشر ، ومن أفيد الدروس التي أعطاها للساسة والباحثين . لأن أعمال المؤتمر أظهرت إلى العيان ماهية الأوهام التي كانت مستولية على الأذهان . فإنّ جميع الجهود التي بذلت في المؤتمر المذكور لتحقيق موهومة الوحدة الألمانية ، ذهبت سدى . وفي الوقت الذي نكتب هذه السطور نستطيع أن نقول : ان حزب الاتحاد الالماني قد تلاشى وزال من عالم الوجود . . . » .

ولكن الوقائع التي حدثت فيها بعد ، برهنت ـ على العكس من ذلك ـ على أن جميع هذه الأحكام والتكهنات كانت بعيدة عن جادّة الصواب . لأن إيمان القائلين بالوحدة الألمانية لم يتزلزل من جراء فشل مؤتمر فرنكفورت ، كما أن جهود العاملين في سبيل هذه الوحدة ، لم تنقطع من جراء انقطاع مذكرات المؤتمر المذكور .

وظل المفكرون والأدباء ، والساسة والأساتذة . . يؤمنون بفكرة الوحدة الألمانية ، ويدعون إليها ، ويعملون من أجلها . . إلى أن تكللت مساعيهم بالنجاح ، وتحققت الوحدة الألمانية بصورة فعلية ، بعد مرور عقدين من السنين ، على محاولة فرنكفورت الأليمة .

إن العوامل والأعمال التي ساعدت على تحقيق الوحدة الألمانية كانت كثيرة ومتنوعة جداً . ولا شك في أن الأشعار والمقالات ، والدروس والخطب ، التي كانت تصدر ، بدون انقطاع ، من أقلام الكتاب والشعراء ومن أفواه الأساتذة والخطباء ، كانت أهم هذه العوامل وأقواها ، ولكن الأعمال والتدابير الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي قامت وتوالت بجانب ذلك أيضاً لعبت دوراً هاماً في هذا المضمار .

ومما يجب أن لا يغرب عن البال . إن السكك الحديدية ايضاً لم تخل من التأثير الفعال في انتشار فكرة الاتحاد في مختلف أنحاء البلاد : فإن الدول الالمانية ، كانت تتفق على إنشاء السكك الحديدية ، بقصد تنشيط التجارة ، وتنمية الاقتصاديات . ولكن بعض المفكرين كانوا ينتظرون من وراء ذلك فوائد أخرى ، وكانوا يقولون : « كلما ارتبطت البلاد الألمانية بعضها ببعض بواسطة السكك الحديدية ، سيزداد التزاور والتعارف والتفاهم بين مختلف الشعوب الالمانية ، وذلك سيؤدي إلى إضعاف الفوارق الإقليمية . وتقوية النزعات الاتحادية ، بطبيعة الحال » . وقد شبه بعض الكتاب السكك الحديدية التي تربط الأقاليم الألمانية بعضها ببعض ، بحلقات الخطوبة التي تربط الأرواح بعضها ببعض . وقد قال المؤرخ المشهور « طرايتشكه » . إن السكك الحديدية ، أتمت العمل الذي بدأ به « الاتحاد الجمركي » في أمر تحقيق الوحدة الألمانية .

وعلى كل حال ، جميع الوقائع دلت دلالة قاطعة ، على أن فكرة الاتحاد ، ظلت تنتشر بين الألمان ، وتتخمر في نفوسهم ، وتسيطر على مشاعرهم . . بعد انحلال مؤتمر فرنكفورت أيضا ، وذلك بسرعة تتزايد سنة عن سنة .

وأما الأسباب التي كانت تحول دون تحقيق الوحدة ـ على الرغم من انتشار الإيمان بها والاعتقاد بضرورتها ـ فيمكن أن تتلخص بالامرين التاليين :

أولاً : أنانيات الملوك والامراء ، الذين كانوا يحرصون حرصاً شديداً على الاحتفاظ بالسلطان الذي يتمتعون به ، ولا يرضون بتضحية شيء من ذلك السلطان .

ثانياً : دسائس بعض الدول الأجنبية ـ ولا سيما الدولة الفرنسية ـ التي كانت تبذل شتى الجهود ، لإذكاء نيران التحاسد والتنافس بين الدول الألمانية من جهة ، ولتقوية النزعات الإقليمية في مختلف البلاد الألمانية من جهة أخرى ، وذلك بقصد الحيلولة دون قيام دولة ألمانية قوية ، على حدود فرنسا الشمالية .

ولقد أدرك رجال الفكر والسياسة في مختلف البلاد الألمانية ، تمام الإدراك بأن اتحاد بلادهم لا يمكن أن يتحقق إلا بعد تذليل هذه العقبات الأساسية ، وأخذوا يعملون في سبيل ذلك عملا متواصلا ، بحكمة وتبصر وحزم وثبات .

وقد رأوا من الحكمة أن يختاروا « النظام الفدرالي » ليتركوا للملوك والأمراء شيئاً من حقوقهم وسلطانهم ، فيضمنون بذلك عدم معارضتهم لمشروع الاتحاد معارضة قوية قد تصل إلى درجة الاستماتة .

كما رأوا من الضروري أن ينشئوا جيشاً قوياً ، يكون مرهوباً في الداخل وفي الخارج ، ليستطيعوا أن يضعوا بواسطته حدا للدسائس والمؤامرات ، عند مسيس الحاجة .

إن هذه الخطط العملية كانت تتطلب جهوداً جبارة جداً . وما كان هناك دولة تستطيع أن تأخذ على عاتقها مهمة تنفيذ هذه الخطط ، سوى المملكة البروسية . ولذلك أصبحت الدولة المذكورة قبلة آمال جميع القوميين الألمان ، فاحتشدت هناك جميع القوى المفكرة والفعالة من مختلف أنحاء البلاد الألمانية ، لا سيما بعد أن آلت الزعامة السياسية في بروسيا إلى شخصية بسمارك القوية .

فإن هذا الرجل العبقري ، عندما تولى رئاسة الحكومة البروسية ، كان قد أحاط علماً بكل ما يتصل بقضايا الوحدة الألمانية ، من الوجهتين الداخلية والخارجية لأنه كان

عاش عدة سنوات في باريس ، بصفته سفيرا لملك بروسيا لدى فرنسا ، فاطلع خلال هذه المدة على أطماع فرنسا وتحريكاتها تمام الاطلاع ، وعرف طبائع الشعب الفرنسي ونزعاته حق المعرفة . كما أنه كان اشترك في مؤتمر فرنكفورت ، ووجد هناك مجالا واسعاً للاطلاع على نزعات الدول الألمانية المختلفة ، وعلى اتجاهات رجال الحكم والسياسة فيها . ولذلك كله ، وضع خططه السياسية على ضوء اطلاعاته الواسعة ، وصار ينتهز الفرص لتقريب وجهات النظر بين مختلف الدول الألمانية من جهة ، وللقضاء على تأثيرات الدسائس الأجنبية من جهة أخرى ، وعمل عملا متواصلا ، لرفع مكانة بروسيا بين الدول الألمانية ، تسهيلا لاجتماع الكل تحت زعامتها السياسية والعسكرية .

إنه اعتنى بوجه خاص لتقوية الجيش ، ولم يتردد في الاستناد إلى هذا الجيش القوي ، لتنفيذ خططه السياسية ، كلما ساعدته الظروف .

إن مسألة الدوقيات الألمانية التابعة للدانمارك ، أعطته أولى الفرص لاستغلال الأوضاع وتوسيع دائرة العمل في هذا المضمار .

كانت مقاطعتا « الشلزويغ والهولشتاين » دوقيتين تابعتين إلى ملك الدانمارك . وكان الملك المشار إليه يحكمهما بصفته غراندوقاً عليهما . ولكن نظام وراثة العرش في الهولشتاين ، كان يختلف عن نظام وراثة العرش في الدانمارك . والاختلاف الموجود بين هذين النظامين كان يمكن أن يؤدي إلى انفصال الهولشتاين عن التاج الدانماركي بصورة قانونية ، عند تحقق بعض الأحوال والظروف .

وفعلا ، كانت اقتربت الهولشتاين من أمثال هذه الظروف : فإن الأمير الذي أصبح ولياً للعهد ـ بموجب نظام وراثة العرش الدانمركي ، ما كان يحق له أن يتولى دوقية الهولشتاين ـ بموجب نظام وراثة العرش الخاص بها ـ . فإذا مات ملك الدانمرك ، كان يجب أن تنتقل الدوقية إلى أمير من أسرة ألمانية معروفة .

وأراد ملك الدانمرك ، أن يتفادى هذه النتيجة . فأعلن الحاق الهولشتاين إلى تاج الدانمرك مباشرة ، وألغى بذلك نظام وراثة العرش الخاص بالمقاطعة المذكورة .

إن هذا العمل الذي أقدم عليه ملك الدانمرك ، كان تعدياً صريحاً على حقوق الامارات الألمانية المقررة بالنظم المرعية آنذاك . ولذلك ، أوجد استياءاً شديداً ، واستنكاراً عاماً في جميع البلاد الألمانية .

وأسرع بسمارك إلى الاستفادة من هذا الاستياء العام ، واتفق مع النمسا في

هذا المضمار ، ثم أعلن الحرب على الدانمرك ، واستولى على الدوقيتين واضطر الملك المشار إليه على التنازل عنهما .

إن العمل السريع الحاسم الذي قام به بسمارك بهذه الصورة ، رفع مكانة بروسيا في أنظار سائر الدول الألمانية واستجلب تقدير الجميع لها .

ولكن بعد ذلك ، حدث خلاف بين بروسيا وبين النمسا ، أدى إلى نشوب الحرب بينهما ، وهذه الحرب انتهت بانتصار الجيوش البروسية على الجيوش النمساوية في معركة صادوفا الخاطفة . ومع هذا رأى بسمارك أن الحكمة تقتضي بتجنب كل عمل من شأنه أن يترك بعض الحزازات في نفوس النمساويين ، ولذلك لم يستغل هذا النصر بوجه من الوجوه ، بل اكتفى بضمان عدم تدخل النمسا في الشؤون الألمانية .

وبعد الوصول إلى هذه النتيجة ، لم يبق أمام ألمانيا عامل خارجي يعرقل اتحادها ، سوى فرنسا .

وقد لاحظ بسمارك أن تأثيرات فرنسا وتحريكاتها ، كانت قوية بوجه خاص في دول ألمانيا الجنوبية ، وقد تأكد من أنها كانت وعدت البعض منها بمساعدات فعلية . ولذلك رأى من الأوفق للمصلحة أن يترك الدول الجنوبية جانباً ـ بصورة موقتة ـ ، ويوجه جهوده إلى توحيد الدول الألمانية الشمالية ، معتقداً بأن الاتحاد الذي سيقوم بين هذه الدول سيجذب إليه الدول الجنوبية أيضاً ، إن عاجلاً أو آجلاً .

والجهود التي بذلها بسمارك في هذا السبيل ، انتهت إلى إتفاق سبع وعشرين دولة من الدول الألمانية على تأليف دولة اتحادية ، تحت زعامة العائلة المالكة البروسية .

وقد جمعت الدول المذكورة مجلساً تأسيسياً لوضع دستور الاتحاد ، وقد قرر المجلس المذكور ، أن تدار شؤون الاتحاد تحت مراقبة مجلسين ، على أن يتألف أحدهما من ممثلي الدول الألمانية الداخلة في الاتحاد ، ويتألف الثاني من منتخبي الشعوب الألمانية .

ولكن . . خلال هذه الإجراءات ، حدثت الأزمة السياسية التي عرفت باسم أزمة العرش الأسباني : لقد شغر عرش أسبانيا ، بعد موت الملك من غير أن يترك وارثاً شرعياً له . عندئذ تألف حزب قوي في اسبانيا ، لترشيح الأمير فرديناند لتولي هذا العرش ، وكان الأمير المشار إليه من عائلة هوهنزولرن الألمانية . والحكومة الاسبانية أيضاً حبذت هذا الترشيح ، واتخذت الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

ولكن فرنسا أسرعت إلى الاحتجاج على ذلك احتجاجاً شديداً ، قائلة « إن ذلك يكون بمثابة أحياء سلطنة شارلكان ، وهذا مما لا يسع لفرنسا أن تقف تجاهه

مكتوفة اليدين » . ثم راجعت ملك بروسيا بصورة رسمية ، وطلبت إليه أن يستعمل نفوذه لرفض هذا الترشيح ، بصفته رئيساً لعائلة هوهنزولرن ، وذلك خدمة للسلم وضماناً للسلام العام .

وقد رأى ملك بروسيا ، أن يلبي هذا الطلب ، تحاشياً لحدوث مشاكل لا فائدة من ورائها ، وأعلن عدم موافقته على ترشيح الأمير فرديناند على عرش إسبانيا ، كما حمل على الأمير نفسه على رفض الترشيح للعرش المذكور .

ولكن فرنسا لم تكتف بذلك ، بل عادت وطلبت منه هذه المرة - بواسطة سفيرها - أن يعدها بأنه لن يوافق على ترشيح أحد من عائلة هوهنزولرن على عرش اسبانيا في المستقبل أيضاً .

غير إن الملك رأى أن هذا الطلب الجديد يتعدى حدود الآداب السياسية ، فاعتذر عن التكلم فيه . وأما فرنسا ، فقد اعتبرت ذلك ماساً بكرامتها ، ومهدداً لمصالحها ، وأعلنت الحرب على بروسيا ، متوهمة بأن جيوشها على أتم الاستعداد لإحراز نصر سريع ، يوصلها في مدة وجيزة إلى قلب برلين .

غير أن الأمور سارت على عكس ما كانت تتوقعه فرنسا . لأن الحرب التي أعلنتها على بروسيا ، على المنوال الآنف الذكر ، بدون تردد ولا تروّ ، انتهت بانكسار فظيع : فإن الجيوش البروسية ، بعد أن أسرت الإمبراطور نابليون الثالث مع الجيش الذي كان يقوده في سدان ، زحفت على باريس ، فاستولت على قسم كبير من الولايات الفرنسية ، فاضطرت الدولة الفرنسية - في الأخير إلى قبول الشروط التي أملتها عليها ، مستندة إلى انتصاراتها المتتالية .

إن انكسار فرنسا واندحار جيوشها بهذه الصورة الفظيعة وبهذه السرعة الكبيرة ، أدى بطبيعة الحال إلى حدوث تطور هام في مواقف الدول الألمانية ، نحو بروسيا الظافرة : فإن دول ألمانيا الجنوبية ، التي كانت تعارض الاتحاد ، مدفوعة بتحريكات فرنسا وتشجيعاتها . . . رأت نفسها مضطرة إلى الاتحاد الذي كان تقرر بين بروسيا وبين دول ألمانيا الشمالية . ولذلك لم يبق مانع يحول دون إعلان اتحاد جميع الدول الألمانية ، وتنصيب ملك بروسيا وتتويجه امبراطوراً على ألمانيا الاتحادية .

وقد تم هذا الاعلان وهذا التنصيب ، باحتفالات مطنطنة ، في قصر فرساي الشهير ، القائم في إحدى ضواحي العاصمة الفرنسية ، وذلك في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٨٧١ .

وهكذا تحققت وحدة ألمانيا ، وتأسست الامبراطورية الألمانية ، بعد جهود دامت مدة طويلة ، تقرب من سبعين عاماً .

والدولة الاتحادية التي تشكلت بهذه الصورة أظهرت تماسكاً شديداً ، لا يقل عن تماسك أي دولة من الدول الموحدة ، وترابطاً متيناً ، يحسدها عليه الكثير من الدول الموحدة .

والملوك والأمراء ، بقوا على رؤوس حكوماتهم المحلية ، مكتفين بالسلطات المتروكة لهم بحكم دستور الاتحاد ، من غير أن يعرقلوا عملاً من أعمال الحكومة الاتحادية ، ومن غير أن يفكروا في الخروج عليها ، أو الحد من سلطانها .

وبعد تحقيق الاتحاد ، أخذت ألمانيا تتقدم نحو المجد والعظمة في جميع ميادين الحياة ، بقفزات واسعة وسريعة ، إلى أن أخذت موقعها في الصف الأول من الدول المعظمة ، وصارت تلعب دوراً خاصاً في السياسة الأوروبية بل وفي السياسة العالمية .

ونستطيع أن نقول : إن وحدة ألمانيا ، كانت أكبر الانتصارات التي « أحرزتها الفكرة القومية » في القرن التاسع عشر .

- ٣ -

إن الظروف التي أحاطت بحركات الوحدة الألمانيا ، والوقائع التي رافقت تلك الحركات . . صارت سبباً لظهور بعض النظريات المتباينة ، حول معنى القومية .

في أواسط القرن التاسع عشر كان عدد كبير من المفكرين يسلمون بأن « فكرة القوميات » أصبحت من القوى المؤثرة في الحياة الدولية ، فلا بد من مراعاتها في التنظيمات السياسية . ولكنهم ـ مع ذلك ـ كانوا يختلفون في تحديد معنى « القومية » وتعيين مداها .

والاختلاف في هذا الشأن ، ظهر بوجه خاص بين مفكري فرنسا وبين مفكري ألمانيا ، وذلك لأسباب لا يصعب استبانتها :

كانت فرنسا تطمع منذ عصور ، في التوسع شمالاً حتى نهر الراين ، لتضمن لنفسها حدوداً طبيعية قوية ، ولكن الألمان كانوا بعكس ذلك ، يحرصون على الاحتفاظ بنهر الراين داخل بلادهم ، كما انهم كانوا يتوقون إلى استرداد الألزاس من فرنسا ، ليضمنوا لأمتهم وحدة كاملة .

وكان الفرنسيون ينظرون إلى هذه الأمور ، بنظرات « دولة » أتمت وحدتها ،

وصارت تفكر في وسائل الاحتفاظ بممتلكاتها ، مع تنظيم وتقوية حدودها ، وأما الألمان فكانوا ينظرون إلى هذه الأمور بنظرات « أمة » تسعى إلى تكوين دولة تضم شتاتها ، فتقضي على الحدود السياسية التي كانت تفرق بين مختلف أقسامها . .

وكان من الطبيعي أن يتأثر معظم المفكرين في ألمانيا وفرنسا ، بنزعات الدولة أو الأمة التي ينتسبون إليها ، وكان من الطبيعي أن يميلوا إلى قبول النظريات التي تلائم تلك النزعات . .

ولا حاجة إلى القول بأن الألمان كانوا في موقف أكثر مساعدة على فهم الفروق التي تميز مفهوم « الأمة » عن مفهوم « الدولة » ، وعلى إدراك معنى « القومية » على وجهها الصحيح .

كان الألمان يقولون : إن الأمة كائن اجتماعي حي ، يتكون بعمل اللغة والتاريخ وينشأ نشأة طبيعية ، بدوافع ذاتية . مثل سائر الكائنات الحية . واللغة إنما هي العامل الأصلي في تكون الأمة ، فيجب أن تكون العامل الأساسي في تحديد الدولة أيضاً . .

ولكن الفرنسيين ، كانوا يعارضون هذه النظرية ، لأن الأخذ بها كان من شأنه أن يضرهم أضراراً فادحة .

فإن هذه النظرية كانت تحول دون تحقيق أطماعهم في الوصول إلى نهر الراين ، كما أنها كانت تستوجب فصل قسم من البلاد الداخلة في حدودهم الراهنة أيضاً . ولذلك فإنهم عارضوها بكل ما لديهم من قوة . وأرادوا أن يقابلوها بنظرية مخالفة لها ، فتوصلوا إلى نظرية المشيئة : قالوا إن الأمم تتكون بمشيئة الجماعات ، فحدودها يجب أن تتعين وفق ما تقتضيه هذه المشيئة . .

إن المناقشة حول هذه النظريات اشتدت بوجه خاص ، بسبب إثارة مسألة الألزاس ، خلال حرب السبعين .

إن الألزاس كانت مقاطعة المانية حتى أواسط القرن السابع عشر . فقد استولت عليها فرنسا في عهد لويس الرابع عشر ، وضمتها إلى بلادها بموجب معاهدة وستفاليا . ومع هذا ، كان الألزاسيون لا يزالون يتكلمون باللغة الألمانية ، ويحتفظون بالكثير من تقاليدهم الخاصة . وكان الألمان القوميون يتألمون من دخول الألزاس تحت حكم فرنسا ألماً شديداً ، حتى ان المؤرخ الفرنسي المشهور « أدغار كينه » كان لاحظ حساسية الألمان نحو الالزاس واهتمامهم بها ، وكتب يقول : « إن معاهدة وستفاليا لا تزال تدمي في قلوب الألمان ، كما تدمي في قلوبنا نحن مقررات فينا » . . ويروي عن بسمارك أنه

كان يقول : « كلما ألقيت نظرة على خارطة أوروبا ، ورأيت الالزاس داخلة في حدود فرنسا . . وكلما تصورت أن اشترازبورغ تعيش تحت ظل العلم الفرنسي . . شعرت في أعماق نفسي ، ثورة غيظ شديدة . . ».

وعندما انتصرت بروسيا على فرنسا في حرب السبعين ، واستولت على ولاياتها الشمالية بما فيها الالزاس ، بفضل سياسة بسمارك وتدابيره المحكمة ، كان من الطبيعي أن تطلب من فرنسا التنازل عن هذه « المقاطعة الألمانية » ، وكان من الطبيعي أن يفتح هذا الطلب باباً لمناقشات حادّة بين كتّاب الطرفين ومفكريهم .

كان الفرنسيون يعتبرون ذلك « تعدياً على حقوق فرنسا ، ومخالفة للعدالة البشرية » ، في حين أن الألمان كانوا يدعون بعكس ذلك ـ أن الأمر ما هو إلا « استرداد للحقوق المغصوبة ، وتحقيق للعدالة العليا » .

وقد اشترك في هذه المناقشات كبار المفكرين والمؤرخين من الطرفين مثل : استراوس وموسن ، وطريتشكه في ألمانيا . . وارنست رينان وفوستل دوكولانج في فرنسا .

نشر استراوس بعض الابحاث التاريخية ، للبرهنة على « حقوق ألمانيا في الالزاس » . ولكن ارنست رينان ، عندما اطلع على هذه الأبحاث ، رد عليها بتهكم وسخرية : « يقولون ان الألزاس كانت قبلاً ألمانية . ولكني أنا أقول أن قبل الالمان ، كان هناك السلت ، وغيري يستطيع أن يعقب على قولي هذا ، قائلاً : وقبل السلت كان هناك أبناء الكهوف . . وقبل أبناء الكهوف كان هناك الأورانغ أو تانغ ! . . » .

ولكن النقاش الذي جرى بين المؤرخ الألماني موسن ، والمؤرخ الفرنسي فوستل دوكولانج ، لم يخرج عن نطاق الأبحاث الجدية .

إن الآراء التي أبداها فوستل دوكولانج في هذا المضمار ، يمكن أن تتلخص بما يلي :« قد يكون الألزاسيون ألمان باللغة . ولكنهم ـ على كل حال ـ افرنسيون بالنزعة والمشيئة . والذي جعلهم فرنسيين ، لم يكن فتوحات لويس الرابع عشر أو معاهدة وستفاليا ـ كما يتوهمه الالمان ـ بل هي : الثورة العظمى . فإن هذه الثورة هي التي أدمجت الألزاس بفرنسا ، وجعلت الألزاسيين فرنسيس بكل معنى الكلمة . . . إن القومية لا تتعين باللغة ، بل أنها تتبين بالرغبة والمشيئة . . فالعدالة تقضي بمراعاة مشيئة الألزاسيين ، وتحقيق رغباتهم في هذا المضمار . . » .

وأما ردود « مومسن » على هذه الآراء ، فكانت تتلخص بما يلي : « قد استولى الفرنسيون على الألزاس بقوة الحديد والنار . وحكموا الألزاسيين منذ قرنين ، تحت

شبكة تشكيلاتهم الادارية والانضباطية . وخلال هذه المدة . اتخذوا شتى التدابير لتخدير شعورهم ، حتى أنسوهم تاريخهم وقوميتهم ، وربما كان الألزاسيون قد فقدوا وعيهم القومي ، ولكنهم لا يزالون ألمان باللغة ، فأصبح من حقنا نحن الألمان - بل من واجبنا أيضاً - أن نوقظ هؤلاء من سباتهم ، ونعيد إليهم وعيهم ، ونحيي شعورهم بقوميتهم . . ومن البديهي أن ذلك لا يمكن أن يتم ، إلا بعد تحريرهم من حكم فرنسا ، وتخليصهم من سيطرتها . . » .

ومن المعلوم أن قضية الألزاس ، حسمت بحكم القوة والغلبة ، بعد حرب السبعين ، بمعاهدة فرنكفورت المعلومة . ولكن المناقشات التي قامت حولها لم تنته بذلك . بل أنها استمرت ، ولكنها خرجت عن حدود هذه القضية الخاصة ، وأخذت شكل « نظريات عامة » حول معنى القومية ومداها .

وقد عاد أرنست رينان نفسه ، إلى معالجة مسألة القوميات من الوجهة العامة ، وذلك بعد مرور أكثر من عشر سنوات على حرب السبعين :

ألقى رينان سنة ١٨٨٢ ، في قاعة السوربون خطبة شاملة . بعنوان « ما هي الأمة ؟ » .

كان رينان يتباهى كثيراً بخطبته هذه ، ويعتبرها من أنفس وأبلغ كتاباته . وكان يقول بأنه لم يُطِل التفكير في مسألة من المسائل بقدر ما أطاله في هذه المسألة، ولم يعصر ذهنه لكتابة مقالة من المقالات ، بقدر ما عصره عند كتابة هذه الخطبة .

استعرض رينان في خطبته هذه مختلف الآراء والنظريات التي كانت تُبدى في ماهية الأمة ، وفي العناصر المؤثرة في تكوينها ، وانتقدها كلها ، واحدة بعد اخرى ، إلى أن انتهى من انتقاداته هذه إلى القول بأن « العنصر الأصلي في القومية ، هو الإرادة والمشيئة » وأدعى بأن الأمة « إنما هي جماعة من الناس ، اتفقت مشيئتهم على أن يعيشوا سوية » .

إن النظرية التي عرضها رينان بخطبته هذه ، انتشرت بسرعة في جميع محافل الفكر والسياسة ، في كثير من البلاد ، ولا سيما في فرنسا ، لأن الخطبة كانت بليغة وأخّاذة ، والنظرية كانت ملائمة لنزعات فرنسا ومصالحها .

قلت ان الخطبة كانت بليغة وأخّاذة . ويجب عليّ أن أعترف بأنني أيضاً كنت أُخذتُ بها عندما اطلعت عليها ، وبقيت أقول بالنظرية التي تتضمنها مدة من الزمن . ولكني بعد ذلك بدأت أشك في صحتها . وكلما تعمقت في دراسة التاريخ ، وكلما توسعت في أبحاث الاجتماع . . تيقنت بأنها كانت بعيدة عن جادّة الصواب بعداً

كبيراً ، وتأكدت من أنها كانت بمثابة « خطابة محام بارع ، يحصر كل جهوده في البحث عن الحجج المؤيدة للقضية التي تولى الدفاع عنها سلفاً » ، لا « كتابة عالم باحث » يوجه كل جهوده إلى « تحري الحقيقة » مجرداً عن كل غاية ومنفعة ، وغير مقيد بأية فكرة سابقة .

يقول رينان « إن العنصر الأساسي في بناء القومية وفي تكوين الأمة هي الإرادة والمشيئة » .

ولكن هذا القول لا يلقي أي ضوء كشّاف على « ماهية الأمة » . لأن « المشيئة » ليست من الأمور القائمة بذاتها ، فهي لا تنشأ اعتباطاً ، من غير دوافع وأسباب . ولذلك ، نستطيع أن نقول : إن التوقف عند حد « المشيئة » خلال تحليل عناصر القومية وتعليلها ، لا يوافق شيمة البحث العلمي بوجه من الوجوه ، لأن هذه « المشيئة » نفسها ، تحتاج إلى تحليل وتعليل . ولو سلمنا مع ارنست رينان بأن العامل الأساسي في القومية هو الإرادة والمشيئة ، يترتب علينا أن نتساءل بعد ذلك : من أين تأتي هذه المشيئة ، وكيف تتكون ؟ لماذا تشاء بعض الجماعات البشرية أن تعيش سوية ، وتريد أن تكوِّن أمة واحدة ؟ ولماذا تشاء بعض الجماعات أن تبقى مستقلة عن غيرها ، ولا ترضى بالاتحاد معها ، أو الاندماج فيها ؟ لماذا تتولد مشيئة الانفصال عند بعض الأقوام ، ومشيئة الاتحاد عند البعض الآخر ؟

إن قليلاً من التفكير في هذه الأسئلة يظهر لنا بكل وضوح وجلاء أن القول بأن « الأساس في تكوين الأمة ، هو الإرادة والمشيئة » إنما هو من الأقوال الجوفاء التي لا تتضمن أي حكم إيجابي يجوز الوقوف عنده ، والارتكان إليه .

هذا من جهة . . ومن جهة أخرى ، يجب علينا أن نتساءل : كيف تظهر مشيئة الأقوام الحقيقية في أمور الاتحاد أو الانفصال ؟ ما السبيل إلى معرفة هذه المشيئة وتحديدها على وجهها الصحيح ؟

إذ من المعلوم أن الدول ، عندما تستولي على بلد من البلاد ـ وتسيطر على أهاليه ـ لا تترك لهم الحرية لإظهار مشيئتهم في هذا المضمار . لأنها تعتبر « محاولة الانفصال عن الدولة » من كبائر الخيانات والجنايات ، وتعاقب مرتكبيها بصرامة متناهية ، تصل إلى حد الإعدام .

وفضلاً عن ذلك ، أنها تتخذ التدابير اللازمة للتأثير في نفوس الأهالي ـ وبالنتيجة في إراداتهم ـ بوسائط شتى . . . من التدريس في المدارس . والتلقين في المعابد ،

والدعايات بالنشرات والجرائد ، إلى إغراء الزعماء بالأموال والمنافع ، وشراء الضمائر بالرتب والمناصب . . .

فكيف يجوز لنا أن نعتبر « المشيئة » ـ مع كل ذلك ـ العامل الأساسي في تكوين الأمة ، والمعيار الصحيح لتعيين القومية ؟

إن رجال الفكر والقلم الذين انتقدوا نظرية « المشيئة » عند ظهورها استشهدوا على رأيهم بواقعة مشهورة ، من تاريخ فرنسا نفسها : من المعلوم أن خلال الثورة الإفرنسية ، خرجت بعض الأقاليم على حكومة الثورة ، وأرادت أن تنشىء حكومة منفصلة عنها ، ولكن رجال الثورة لم يحترموا مشيئة أهالي الأقاليم المذكورة ، بل جردوا عليها حملة عسكرية ، قضوا بواسطتها على القيام المسلح بعنف وقساوة ، ولم تلبث هذه « المشيئة » أن تلاشت بعد هذه الحملة التأديبية .

فكيف يجوز إرجاع قضايا القومية إلى أمثال هذه المشيئات التي قد تظهر وتختفي ، بهذه الصورة ، لأسباب مختلفة ؟

وأما أنصار نظرية المشيئة ، فقد حاولوا أن يردّوا على هذه الانتقادات بإدخال بعض الكلمات التوضيحية على صيغة النظرية . فقالوا : نحن إنما نقصد من المشيئة ، المشيئة الثابتة التي « تظهر نفسها بقوة ، وتستمر مدة » . . لا المشيئة العارضة « التي قد تظهر وتختفي بسرعة ، لدوافع وقتية » .

ولكن ، من البديهي أن معاني كلمات « القوة ، المدة ، السرعة » الواردة في هذه الصيغة من الأمور النسبية المطاطة التي لا تكفي لتحديد المقصود ، وإزالة الالتباس .

وفضلاً عن ذلك ، فإنه من الممكن أن نستشهد على القضية بأمثلة تاريخية أخرى ، تتحقق فيها « شروط القوة والمدة » المذكورة آنفاً بأجلى مظاهرها . من المعلوم أنه في أواسط القرن الماضي . كان حدث خلافات شديدة في الولايات المتحدة الامريكية ، بين الولايات الشمالية من جهة وبين الولايات الجنوبية من جهة أخرى ، فقد قررت الولايات الأخيرة الانفصال عن الشمالية ، وألفت حكومة خاصة بها ، وأما الولايات المتحدة فلم ترض بهذا الانفصال ، وقررت أن تقضي عليه بقوة السلاح . ونتجت عن ذلك الحرب الأهلية الطاحنة ، التي اشتهرت باسم « حروب الانفصال » والتي استمرت نحو أربع سنوات . وقد انتهت هذه الحروب بانتصار الشماليين على الجنوبيين ، بعد أن بلغت ضحاياها مئات الآلاف من النفوس . .

من الواضح الجليّ ، أن « مشيئة الانفصال » التي أظهرها الجنوبيون خلال هذه

الحقبة من تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، كانت قوية جداً . فإن ضراوة المعارك ، وكثرة الضحايا ، وطول سنوات الحرب . . لا تترك مجالاً للشك في ذلك أبداً . ومع كل ذلك نجد أن هذه المشيئة لم تلبث أن تلاشت ، بعد اندحار جيوش الجنوبيين ، وانهيار دولتهم ، ولم تعد إلى الظهور بعدئذ أبداً . في حين أننا نجد بين صحائف التاريخ ، وقائع مماثلة كثيرة ، انتهت الى نتائج مخالفة لذلك مخالفة كبيرة . فإننا نعلم مثلاً أن الهنغاريين أيضاً قاموا بحركات انفصالية في أواسط القرن الماضي ، إنهم ثاروا على النمسا بغية إنشاء دولة مستقلة عنها . ولكنهم لم يستطيعوا أن يقاوموا جيوش الامبراطورية الجبارة مدة طويلة ، بل غلبوا على أمرهم في مدة قصيرة . ومع هذا ، فإن مشيئة الانفصال التي أظهروها خلال تلك الحركات لم تتلاش بعد هذا الفشل ، بل إنها ظلت تعمل ، تارة في الخفاء وطوراً في العلن ، وحملتهم على الثورة ، المرة بعد الأخرى ، على الرغم من اندحاراتهم المتتالية ، إلى أن نالوا بغيتهم ، واستقلوا عن النمسا بصورة فعلية .

فيجدر بنا أن نتساءل ، عندما نوازن بين هاتين الواقعتين التاريخيتين : لماذا ؟ لماذا تلاشت « مشيئة الانفصال » التي ظهرت بين الجنوبيين في الولايات المتحدة الامريكية ، بعد اندحار جيوشهم في ساحات القتال ، في حين ان « مشيئة الانفصال » التي ظهرت بين الهنغاريين في أوروبا ، لم تتلاش ، على الرغم من الخسائر التي تكبدوها خلال ثوراتهم المتتالية ، وسلسلة الاندحارات الأليمة التي تعرضوا إليها ؟

عندما نفكر في كل ذلك ملياً ، لا بد من أن ننتهي إلى هذا الحكم الصريح : إن مشيئة الانفصال التي ظهرت عند الجنوبيين في الولايات المتحدة الامريكية . تلاشت ، لأنها ما كانت تستند إلى أسس ودوافع قومية ، وأما مشيئة الانفصال التي ظهرت عند الهنغار ، فإنها لم تتلاشَ لأنها كانت مستندة إلى أسس ودوافع قومية . وبتعبير آخر : أن « مشيئة الانفصال » تلاشت عند الجنوبيين ، لأنهم ما كانوا يختلفون عن الشماليين من الوجهة القومية ، ولكنها لم تتلاشَ عند الهنغار ، لأنهم كانوا يختلفون عن النمساويين من الوجهة القومية .

ونفهم من ذلك : أن « المشيئة » لم تكن من عوامل القومية ، بل إنها ـ بعكس ذلك ـ من نتائج القومية .

فاعتبار المشيئة أساساً لتحديد القومية ـ كما يفعل رينان وأنصاره ـ هو قلب للحقائق ، وتخليط بين الأسباب والمسببات ، وبين الأصول والفروع . .

وبناء على كل ما تقدم ، نستطيع أن نقول بلا تردد : إن النظرية الألمانية في قضية « ماهية الأمة وعناصر القومية » أصح وأحكم من النظرية الفرنسية .

ومما يجب ملاحظته في هذا الصدد : أن الوقائع التاريخية التي حدثت بعد حرب السبعين ـ ومنذ خطبة رينان ـ ، جاءت مؤيدة لما قلته آنفاً ، فلم تترك مجالا لأدنى شك في هذا الباب .

وقبل أن أختتم هذا الحديث الطويل ، أود أن ألخص النظرية التي ثبت صحتها في « ماهية الأمة ومقومات القومية » ببضع عبارات قصيرة :

إن أهم العوامل الأساسية في تكوين الأمة هو اللغة والتاريخ .

ان اللغة بمثابة حياة الأمة ، والتاريخ بمثابة شعورها .

فالأمة التي تنسى تاريخها تكون قد فقدت وعيها وشعورها ، ولكن الأمة التي تنسى لغتها تكون قد فقدت حياتها وكيانها .

إن دراسة « نشوء الفكرة القومية في بلاد البلقان » ستبرهن على ذلك بوضوح أكبر .

لاحقة

الاتحاد الجمركي

إن الاتحاد الجمركي كان من أهم العوامل التي مهدت السبل للاتحاد السياسي في ألمانيا .

إلا أن هذا الاتحاد أيضاً لم يتم بسهولة بل صادف عراقيل وموانع كثيرة فلم يتم إلا بعد بذل جهود كبيرة جدا استمرت مدة لا تقل عن ربع قرن .

فإن أولى الاتفاقيات التي تضمنت توحيد الجمارك بين البلاد الألمانية عقدت بين بروسيا وبين شوارزبورغ سنة ١٨١٩ . بعد ذلك تعددت هذه الاتفاقيات . غير أن الاتحاد الجمركي لم يضم أكثرية الدول الألمانية إلا سنة ١٨٣٤ ؛ ولم يصبح تاماً ، وشاملا لجميع الدول الألمانية بدون استثناء ، إلا سنة ١٨٥٢ .

وأما أسباب هذا التأخر ، فكانت كثيرة ومتنوعة :

اولاً : ان النظم الاقتصادية والجمركية القائمة في مختلف الدول والدويلات الألمانية ، كانت متخالفة جداً : إذ كان هناك دول ودويلات تدين بمبدأ حرية التجارة ، وتعتمد على الاستيراد والترانسيت ؛ وأخرى تتمسك بمبدأ الحماية

الجمركية ، وتبني سياستها الاقتصادية على أساس حماية المنتوجات المحلية ، وأخرى تلتزم خطة معتدلة ، بين الحرية والحماية . وكان هناك بعض الدويلات التي لا تزال تعيش على نظام الاقتصاد المحصور الموروث من القرون الوسطى . ومن الطبيعي أن التأليف بين هذه النظم والسياسات والنزعات المختلفة ما كان يمكن أن يتم بسرعة ، وفي حملة واحدة .

ثانياً : إن معظم رجال السياسة والاقتصاد في مختلف الدول الألمانية كانوا قصيري النظر في مبادىء الاقتصاد الدولي . فكانوا يزعمون لذلك أن تغيير الأوضاع الراهنة - ورفع الحواجز الجمركية القائمة - مما يعرض اقتصاديات بلادهم وماليات حكوماتهم إلى شتى الأضرار والأخطار . وزد على ذلك ، فإن الكثيرين ممن يقدرون الفوائد التي تنجم عن الاتحاد الجمركي ، كانوا يزعمون أن ذلك ينقص من سيادة الدولة ؛ ولهذا السبب كانوا يعتقدون بوجوب تضحية هذه المنافع الاقتصادية ، في سبيل المحافظة على تلك السيادة .

ثالثاً : كانت فرنسا وإنكلترا والنمسا تعارض مشروع الاتحاد الجمركي الألماني ، وتسعى إلى الحيلولة دون تحقيقه ، فرنسا كانت تحارب المشروع بناء على ملاحظات سياسية ؛ وانكلترا كانت تحاربه بناء على اعتبارات اقتصادية ؛ وأما النمسا فكانت تشترك في محاربة المشروع ، مدفوعة بروح التنافس والتحاسد القائمة بينها وبين بروسيا ، من أجل زعامة ألمانيا . وكانت هذه الدول الثلاث الكبرى تعمل على الدوام لإحباط المشروع البروسي ؛ وكانت تتوسل في هذا السبيل بكل الوسائل الممكنة . . . من الدعايات الخداعة ، إلى الضغط السياسي والإغراء المالي .

ولذلك كان على زعماء القومية الألمانية - ولا سيما على ساسة بروسيا القوميين - أن يعالجوا جميع هذه المشاكل ، وأن يتغلبوا على جميع هذه الموانع . . . بصبر وثبات ، وتدبير وروية . . .

وقد حاولت بعض الدول الألمانية معالجة المشاكل الاقتصادية القائمة عن طريق توحيد التعريفات الجمركية ، مع إبقاء الإدارات الجمركية منفصلة ومستقلة ، ولكن التجربة برهنت على عدم كفاية هذه التدابير لمعالجة المشاكل الاقتصادية ، بين تطورات التجارة العالمية .

وقد لجأت بعض الدول إلى سياسة التكتل الجزئي ، على أساس اتفاق بعض الدول دون غيرها ، إلا أن هذه الكتل صارت تناوىء بعضها بعضا .

وتأزمت الأحوال بوجه خاص سنة ١٨٢٨ ، عندما اتفقت سبع عشرة دولة من دول

ألمانيا الوسطى على تكوين كتلة تناوىء مشروع الاتحاد الجمركي العام : إن هذه الكتلة ـ التي تكونت بتحريض من انكلترا ـ أوجدت حاجزاً منيعاً بين دول ألمانيا الشمالية وبين دول ألمانيا الجنوبية ، وأرادت بذلك أن تقضي قضاءاً مبرماً على مشاريع بروسيا الاقتصادية .

إلا أن بروسيا تسلحت عندئذ بحزم مقرون بالحكمة ، ولم تحجم عن تضحيات مالية واقتصادية كبيرة ، لإغراء بعض الدويلات الألمانية للانضمام إلى مشروعها ، وتمكنت من إنشاء طريق حر جديد ، يضمن الاتصال الجغرافي والتجاري بين شمال ألمانيا وجنوبها .

وبعد ذلك أخذت تهدد الدول المعارضة لمشروع الاتحاد الجمركي العام ، بحروب اقتصادية وجمركية ، لتبرهن لها أضرار الانعزال بصورة فعلية .

والتدابير التي اتخذتها بروسيا بهذه الصورة ، لم تلبث أن أثمرت الثمرات المرجوة منها ، وحملت الدول والدويلات المعارضة . على الانضمام إلى الاتحاد الجمركي العام ، الواحدة بعد الأخرى .

المحاضرة الثالثة(*)

نشوء الفكرة القومية في بلاد البلقان
وتأثير اللغة والتاريخ والكنيسة في تكوين الدول البلقانية

(*) القيت هذه المحاضرة في ١٩٤٨/١/٣١ .

بلاد البــلقان

كانت البلاد البلقانية ـ في أوائل القرن التاسع عشر ـ تابعة برمتها إلى السلطنة العثمانية ، مع أنها كانت موطناً لشعوب وقوميات عديدة ، يختلف بعضها عن بعض اختلافا كبيراً .

فقد كان هناك اليونان ، والبلغار ، والصرب ، والألبان ، والبوشناق والبوماق ، والأفلاق ، والأتراك . . وكان لكل واحد من هذه الشعوب البلقانية لغة خاصة به ، وتاريخ مستقل عن تاريخ غيره . وكان تاريخ البعض منها ، حافلا بالمفاخر والأمجاد .

وكانت الدولة العثمانية استولت على جميع البلاد البلقانية ، وبسطت حكمها على جميع سكان تلك البلاد ، منذ قرون عديدة . وكان جميع السكان مسيحيين قبل الفتح العثماني . ولكن بعد الفتح ، دخل بين هذه العناصر الأصلية جماعات من الأتراك ، ودخل بواسطتهم الدين الإسلامي إلى بلاد البلقان . واعتنق البعض من السكان الأصليين أيضاً الإسلام . وكثر عدد هؤلاء في المدن الرئيسية بوجه خاص . وتكونت على هذا المنوال جماعات وطوائف إسلامية عديدة ، انضمت إلى الجماعات والطوائف المسيحية القديمة .

وأما لغة هذه الطوائف الإسلامية ، فكانت اللغة التركية في بعض الأقاليم ، ولغة من اللغات المحلية في الأقاليم الأخرى . فمثلا ، كان البوشناق يتكلمون اللغة اليوغسلافية ؛ وكان البوماق شعب يدين بالإسلام ويتكلم بالبلغارية. وكان المسلمون

من الألبان يتكلمون الألبانية ، مثل المسيحيين منهم . كما أن معظم المسلمين القاطنين في أقاليم مورة وتساليا وقريط . . ما كانوا يعرفون لغة غير اللغة اليونانية .

وخلاصة القول : كان سكان البلقان منقسمين إلى شعوب وقوميات متعددة ، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً ، من وجهة اللغة والدين والتاريخ .

وكان كل واحد من هذه الشعوب المختلفة ، يؤلف الأكثرية الساحقة في بعض الأقاليم ، إلا أنه كان يختلط مع غيره من الشعوب في كثير من الأقاليم الأخرى بنسب متفاوتة . وكان اختلاط الشعوب يصل إلى درجة التشابك في بعض الأقاليم . وكان هذا التشابك يصل إلى أقصى درجات التعقيد في الأقاليم الوسطى من البلقان ، ولا سيما في الأقليم المعروف باسم ماكدونيا ـ ما سدوان Macédoine ؛ حتى ان هذه الكلمة صارت تستعمل ـ في بعض اللغات الغربية ـ للدلالة على بعض الأطعمة المشكلة كما إن بعض الكتاب السياسيين صاغوا منها بعض الكلمات الجديدة التي تدل على منتهى التشابك والتعقيد ، مثل كلمة Macédonisation التي نستطيع أن نترجمها بكلمتي « المكدنة » و« التمكدن » .

إن جميع هذه الشعوب المختلفة كانت تعيش تحت حكم السلطنة العثمانية ، وكانت تعتبر من تبعتها ورعاياها .

إن قوة السلطنة وسطوتها ، كانت تكفي لاخضاع هذه الشعوب لحكمها وسلطانها ، حتى أوائل القرن التاسع عشر . إلا أنها لم تعد تكفي لذلك ، بعد بزوغ القرن المذكور ، وذلك لسببين أساسيين :

أولا : ان قوة الدولة العثمانية أخذت تضعف وتنحط بسرعة كبيرة .

ثانيا : أن الوعي القومي ، أخذ يسري في نفوس الشعوب البلقانية ، شيئاً فشيئاً . فكان من الطبيعي أن تبدأ بعض الحركات الاستقلالية في مختلف أقسام البلقان ، وأن تزداد هذه الحركات شدة وقوة ، كلما ضعفت السلطنة العثمانية وقلت سطوتها العسكرية . . . وكلما زاد اتصال الشعوب البلقانية بمختلف الدول الأوروبية ، وتغلغلت دعايات الدول المذكورة ، وعملت تحريكاتها فيها . . . وكلما زاد عدد المتنورين بين أفراد الشعوب المذكورة ، وظهر زعماء قوميون من بين هؤلاء المتنورين .

بدأ الوعي القومي يسري في نفوس الشعوب البلقانية ، بصورة تدريجية ، منذ أوائل القرن التاسع عشر . وصار كل و احد من هذه الشعوب يشعر بقوميته الخاصة . وينزع إلى الاستقلال لتثبيت هذه القومية وتقويتها .

والجهود والثورات القومية والاستقلالية التي قامت بها الشعوب البلقانية بصور وأساليب شتى انتهت إلى تكوين خمس دول قومية ، هي : اليونان، رومانيا ، يوغوسلافيا ، بلغاريا ، وألبانيا . .

ومما يلفت النظر أن الحركات الاستقلالية نجحت أولا في أطراف البلاد البلقانية ، حيث كانت تقطن أكثريات واضحة ، وأما الأقاليم الوسطية ـ التي كانت تتشابك فيها القوميات ـ ، فقد بقيت تحت الحكم العثماني مدة أطول ، كما أنها صارت مثار منافسات ومخاصمات ومقاتلات طويلة بين الشعوب البلقانية نفسها ، قبل أن تقتسم بين دولها .

هذا ، ولا حاجة إلى القول أن الفكرة القومية في كل واحد من هذه الشعوب نشأت وسارت بطرق خاصة ، تختلف عن التي نشأت وصارت عليها في الشعوب الأخرى .

فيجدر بنا أن نتتبع الحركات القومية في كل واحد من هذه الشعوب بشيء من التفصيل ، لنظهر أبرز عوامل نشوئها ، وأهم خطوط سيرها ، في مختلف البلاد البلقانية .

ـ ١ ـ

اليونان

كانت الأمة اليونانية أولى الأمم البلقانية التي استفاقت من سباتها وشعرت بقوميتها ، وثارت على السلطنة ، ونالت استقلالها .

وذلك لأنها كانت حافظت ـ خلال الحكم العثماني الطويل ـ على لغتها الخاصة وتقاليدها الأصلية ، كما أنها ظلت تتمتع بنوع من الكيان القومي المتعضي ، بفضل تشكيلات الكنيسة الأرثوذوكسية .

من المعلوم أن الكنيسة المذكورة كانت تكونت في ظل امبراطورية روما الشرقية ، ولعبت دوراً هاماً في تاريخ الدولة البيزنطية .

والسلطان محمد الفاتح العثماني ، عندما فتح القسطنطينية ، قضى على الامبراطورية البيزنطية ، ولكنه أبقى على تشكيلاتها الكَنسية ، وترك لبطريركية الفنار القائمة في العاصمة الجديدة جميع الحقوق والامتيازات التي كانت تتمتع بها في عهد الدولة البيزنطية .

وظلت هذه البطريركية المرجع الرسمي لجميع اليونانيين ، في جميع أحوالهم الشخصية ، وأمورهم الدينية والثقافية ، وظلت الأمة اليونانية ـ بفضل سلطة هذه الكنيسة وجهودها ـ محافظة على تماسكها وتساندها ، ومتمسكة بلغتها وتقاليدها ، ومدركة لقوميتها ؛ وبتعبير أقصر : مستجمعة لجميع « مقومات أمة ذات كيان متميز خاص » .

ومما يلفت النظر أن جهود هذه الكنيسة وأعمالها لم تقتصر على المحافظة على كيان الأمة اليونانية فحسب ، بل انها تعدّت ذلك إلى نشر اللغة اليونانية والثقافة اليونانية بين الشعوب الأرثوذوكسية غير اليونانية أيضا . لأنها كانت تعتبر نفسها ، « بطريركية مسكونية » بمعنى أن سلطاتها تشمل جميع الاورثوذوكس في جميع أنحاء المسكونة . وفعلا إنها كانت تسيطر على جميع الكنائس الأورثوذوكسية القائمة في جميع بلاد البلقان . فجميع الطقوس الدينية كانت تجري باللغة اليونانية في جميع الكنائس البلغارية والرومانية والصربية ، كما أن كبار رجال الدين فيها كانوا يعينون من قبل البطريركية المذكورة ، وينتخبون من بين اليونانيين بوجه عام . ونستطيع أن نقول : إن بطركية الفنار ـ مع ما يتبعها من تشكيلات كَنَسيّة ومعاهد تعليمية ـ كانت بمثابة « حكومة داخل حكومة » ، تتمتع بسلطات واسعة جداً .

والسلطنة العثمانية ، لم تحاول الحدّ من هذه السلطات الواسعة ، بل إنها كثيراً ما أقدمت على تأييدها وحمايتها أيضا .

ومن البديهي أن وجود هذه التشكيلات الكنسية القومية ، قد ساعد مساعدة كبيرة على بقاء الروح القومية متغلغلة في نفوس اليونانيين منذ الفتح العثماني ـ ، كما أنه سهل لهم القيام بالثورات الاستقلالية ، منذ أوائل القرن التاسع عشر .

هذا ويجب علينا ان نلاحظ في الوقت نفسه . أن عوامل عديدة أخرى انضمت إلى هذا العامل الأساسي ، وسهلت نجاح الثورة ، وأدت إلى تكوين الدولة اليونانية المستقلة ، بسرعة نسبية .

وأما أهم هذه العوامل ، فكان شعشعة تاريخ اليونان القديم ، ومنزلة آدابها القديمة .

من المعلوم أن تاريخ اليونان ، كان مشهوراً ومحبوباً في جميع أنحاء العالم المتمدن ، إنه كان يدرس في جميع المدارس والجامعات الأوروبية ، فيلعب دوراً هاماً في تكوين الثقافة الغربية . وكذلك الأدب اليوناني القديم ؛ فإنه أيضاً كان يدرس في جميع المدارس والجامعات الأوروبية ، وكان يعتبر المصدر الأصلي للآداب العالمية . ونستطيع أن نقول : إن جميع المتنورين ـ في مختلف أنحاء أوروبا ـ كانوا ينشأون على

حب الأدب اليوناني القديم ، وتمجيد تاريخ اليونان ، فكان من الطبيعي أن يعطف هؤلاء المتنورون على « أحفاد اليونانيين القدماء » ، وأن يقولوا بوجوب مساعدتهم على نيل الاستقلال ، وأن يحملوا حكوماتهم على أداء هذا الواجب بدون إبطاء .

وكان من الطبيعي ـ بناء على هذه الأسباب كلها ـ أن تتفق كلمة الدول الأوروبية بأجمعها ، على تأييد ثورة اليونانيين على الدولة العثمانية ، وكان من الطبيعي أن يسهّل ذلك مهمة الثوار تسهيلا كبيراً .

ومما تجب الإشارة إليه في هذا المضمار ، أن المعلومات المتعلقة بالأدب اليوناني القديم ، وبتاريخ الأمة اليونانية القديمة ، لم تكن شائعة ومنتشرة بين اليونانيين أنفسهم ، بقدر ما كانت شائعة ومشهورة بين الأوروبيين . إلا أنه كان من الطبيعي أن تنتشر هذه المعلومات بينهم أيضاً ، بعد اتصالهم بالأوروبيين ، واطلاعهم على مبلغ اهتمام هؤلاء بتاريخ اليونان القديم ، وشدة شغفهم بالآداب اليونانية القديمة .

وكان من الطبيعي ، أن تدفعهم هذه المعلومات إلى التفاخر بأمجاد الأجداد ، وأن تحرك فيهم روح العزة والكرامة ، وتزيد في نفوسهم التبرم من حكم السلطنة العثمانية ، مع النزوع إلى الانفصال عنها ، لتكوين دولة قومية مستقلة ، تعيد للأمة مجدها السابق بكل ما كان يرافقه من ازدهار باهر . .

إن الأمة اليونانية سبقت في ميدان الاستقلال سائر الأمم البلقانية بأجمعها ، لتجمّع وتضافر العوامل والدوافع المساعدة التي أشرت إليها آنفا .

خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر ، كانت فكرة الاستقلال القومي تخمرت الاختمار الكافي في نفوس اليونانيين ، فحملتهم على القيام بثورة مسلحة ضد السلطنة العثمانية .

بدأت الثورة في شبه جزيرة مورة ؛ وسارت تحت قيادة زعماء متحمسين ، مثل كايو ديستريا وايبسيلانتي ، ثم جمعت مؤتمراً قومياً في مدينة ميسولونجي ، والمؤتمر المذكور أعلن استقلال الأمة اليونانية ، ببيان أصدره سنة ١٨٢٢ .

وقد قال المؤتمرون في صدر هذا البيان ما يلي :

« إن الأمة اليونانية تُشهد الأرض والسماء على أنها لا تزال موجودة وحية ، على الرغم من سيطرة النير العثماني الغاشم ، الذي كان يهددها بالفناء . وهي ـ بعد أن دفعت جبروت الحاكمين بشجاعة أبنائها الميامين ـ تعلن استقلالها السياسي ، أمام الله وأمام البشر ، عن لسان ممثليها الشرعيين الذين اجتمعوا في هذا المؤتمر القومي . . » .

ثم قالوا في خاتمة البيان المذكور ما يلي : « إن هذه الحرب التي نخوض غمارها الآن ، هي حرب قومية مقدسة ، تنحصر غايتها في استعادة حقوق الأمة المهضومة ، وضمان كرامتها التي لا حياة بدونها لأمة من الأمم » .

ومن المعلوم أن الجيوش العثمانية كانت عندئذ في حالة هزال وانحلال ، بسبب تمرد الانكشارية على النظام العسكري الجديد ، ولهذا السبب عجزت جنود السلطنة المركزية عن إخماد نيران الثورة ، إلى أن أتى ابراهيم باشا على رأس الجيوش المصرية النظامية ، وأخذ يتغلب على الثوار تغلباً حاسماً في مواقع عديدة .

غير أن الدول الأوروبية ، كانت متحمسة للثورة اليونانية ومصممة على مساعدتها . ولذلك اجتمعت أساطيل الدول الأربع ـ وهجمت فجأة على الأسطول العثماني الراسي في خليج نافارين ، وأخذت تضربه بنيران مدافعها الحامية ، إلى أن تمكنت من احراقه وإبادته تماماً .

والسفن الحربية التي أنشأها محمد علي باشا في مصر ، وأرسلها إلى مياه مورة للاشتراك في حروبها ، كانت من جملة السفن الراسية في ميناء نافارين ، فاحترقت مع سائر وحدات الأسطول العثماني ، خلال القصف العنيف الذي قامت به أساطيل الدول المتفقة .

هذه الواقعة ، كانت ضربة قاضية على القوة البحرية العثمانية ، وصارت « نقطة تحول » في حروب المورة .

ولكن بعض المؤرخين يعتبرون واقعة نافارين « نقطة تحول » في السياسة العالمية بوجه عام ، لأنها كانت أول تأييد فعلي إجماعي لمبدأ القوميات ، وأول عمل إيجابي في سبيل إعادة النظر في بناء الدول ، وفقاً لمقتضيات المبدأ المذكور .

إن حروب مورة استمرت بعد واقعة نافارين أيضاً ، إلى أن تدخلت روسيا في الأمر ، بقواها البرية ، وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية ، وأخذت تغزو ولاياتها الشمالية ، إلى أن وصلت إلى مدينة « أدرنة » ، فأضطرتها إلى توقيع المعاهدة المعروفة باسم المدينة المذكورة . وكان اعتراف السلطنة العثمانية باستقلال الدولة اليونانية ، من جملة الشروط الواردة في معاهدة أدرنة . وكان ذلك سنة ١٨٢٩ .

ومما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد ، أن المساعدات العسكرية التي نالتها الثورة اليونانية ـ كما أسلفنا ـ كانت مصحوبة بمساعدات أدبية هامة ، فقد اشترك في تحبيذ الثورة وتأييدها ، جميع المثقفين في مختلف أنحاء أوروبا من شعراء وأدباء وعلماء

وساسة وفنانين ، حتى ان البعض من هؤلاء تحمسوا لها تحمساً شديداً ، حملهم على مساعدة الثورة فعلا .

وأما الدافع الأصلي لهذا التأييد والتحمس ، فكانت الشهرة العظيمة التي يتمتع بها تاريخ اليونانيين القدماء وآدابهم في جميع أنحاء العالم المتمدن ، كما ذكرت ذلك قبلا ؛ هذه الشهرة هي التي أشاعت في نفوس الأوروبيين « حب اليونان » وحملتهم على « تأييد الثورة اليونانية » تأييداً مقروناً بالحماس .

كان الشاعر الإنكليزي المشهور « لورد بايرون» ، في مقدمة هؤلاء المحبين المتحمسين ، حتى إنه تطوع لمساعدة الثورة اليونانية بنفسه ، واستشهد في سبيلها في ميادين القتال .

وقد خلّد الشاعر الفرنسي العظيم « فيكتور هوغو » بعض الوقائع من الثورة المذكورة بقطعة شعرية رائعة ، واستخدم الرسام الشهير « دولاكروا » عبقريته الفنية لتصوير منظر من مناظر الثورة بلوحة خالدة ، تثير في نفوس مشاهديها روح الاستفظاع للحكم التركي ، ونزعة الإشفاق نحو الثورة اليونانية .

فقد تأسست الدولة اليونانية ، بهذه الصورة ، بتضحيات اليونانيين أنفسهم من جهة ، وبمساعدات الأوروبيين المادية والمعنوية من جهة .

ولكن حدود الدولة اليونانية الجديدة التي تأسست بموجب معاهدة أدرنة ، كانت بعيدة عن الانطباق على حدود القومية اليونانية . والاستقلال الذي أحرزته الأمة اليونانية بفضل ثورتها الأولى ، وبموجب المعاهدة المذكورة ، كان في حقيقة الأمر استقلال جزء صغير من مَواطِنها، لأن حدود هذه الدولة اليونانية لم تتجاوز شبه جزيرة مورة ، مع مقاطعة أتيكا ، فلم تشمل تساليا ، ولا ابير ، ولا ماكدونيا ، ولا شيئاً من جزر الإيجة . واليونانيون القاطنون في المقاطعات المذكورة ظلوا تابعين إلى الدولة العثمانية ، بعد سنة ١٨٢٩ أيضاً .

وأما فكرة « استقلال جميع اليونانيين ، تحت ظل دولة تشمل جميع البلاد اليونانية » . . فقد ظلت تعمل ـ عدة عقود من السنين ـ عمل الأحلام والأماني التي تداعب خيال رجال الفكر والسياسة ، وتخلب ألبابهم وتستملك مشاعرهم ، وتوجه أعمالهم .

إن هذه الفكرة ـ فكرة « استقلال جميع البلاد اليونانية ، لتكوين دولة تجمع شمل اليونانيين ، وتعيد إليهم مجد الأمبراطورية البيزنطية » ، كان اليونانيون يعبرون عنها بتعبير قصير : (مغالي ئيدآ) أي (الفكرة العظمى) .

وظلت هذه الفكرة العظمى تعمل عمل القوة المحركة ، والإبرة الموجهة لجهود اليونانيين السياسية ، حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى ، مع ذيولها الشرقية . . وذلك سواء أكان داخل الدولة اليونانية ، أو في مواطن اليونانيين التابعين للدولة العثمانية ، أو بين الجاليات اليونانية القاطنة في مختلف البلاد الأجنبية .

وأما السبل التي سلكها اليونانيون لتحقيق هذه الفكرة العظمى ولو قسماً فقسماً ، وبصورة تدريجية ، فكانت متنوعة ومتشعبة جدا ، ويمكننا أن نلخصها بما يلي :

(أ) إنشاء المدارس وتكثيرها ، ونشر الثقافة بين جميع أفراد الأمة مع زيادة الإهتمام بتاريخ اليونان ، وبالآداب اليونانية بوجه خاص .

(ب) تأليف الجمعيات ، وتأسيس النوادي ، وإنشاء الملاجىء والمستوصفات والمستشفيات . . وذلك لضمان التعارف والتعاون ، وزيادة التساند والتماسك بين أفراد الطوائف اليونانية ، مع إشاعة الشعور بالخير العام وصالح الأمة في نفوس هؤلاء .

(ج) تأليف الجمعيات السرية لتهيئة وسائل الاستقلال ، ووضع الخطط اللازمة لذلك ، بعيدا عن مراقبة الحكومة العثمانية ومداخلتها .

(د) تأليف العصابات ، لتنفيذ المقررات التي تتخذها الجمعيات السرية بقوة السلاح أو عن طريق التهديد والإكراه .

(هـ) القيام بثورات مسلحة ، لاجبار الحكومة على تلبية المطاليب القومية .

(و) القيام بدعايات واسعة النطاق في البلاد الأوروبية ـ ولا سيما في البلاد التي تهتم بالشؤون الشرقية ـ ، لكسب عطف الشعوب والحكومات على القومية اليونانية ، وضمان مساعدتهم لها عند الاقتضاء .

(ز) الاستفادة من المساعي الدبلوماسية ـ العلنية أو السرية ـ التي تستطيع أن تقوم بها الدولة اليونانية ، لصالح اليونانيين بوجه عام .

إن هذه الجهود المتنوعة ، ضمنت للأمة اليونانية الاستقلال شيئاً فشيئاً ، وللدولة اليونانية التوسع مرحلة بعد مرحلة .

أن أولى مراحل التوسع ، كان انضمام جزيرة كورفو إلى الدولة اليونانية : كانت الجزيرة تحت احتلال الإنكليز منذ حروب نابليون . فقد رأت ـ انكلترا ـ بعد تكون الدولة اليونانية ـ أن تخير أهل الجزيرة بين البقاء على ما هم عليه من الإدارة البلدية ،

وبين الانضمام إلى الدولة الجديدة . والتصويت الذي جرى لهذا الغرض أسفر عن ترجيح كفة الالتحاق . وقد تم ذلك فعلا سنة ١٨٦٣ .

وبعد جزيرة كورفو ، انضمت إلى الدولة اليونانية مقاطعة « تساليا » عقب معاهدة برلين ، التي عقدت بعد الحرب الروسية التركية سنة ١٨٧٩ .

وبعد مدة غير قصيرة انضم القسم الأعظم من المقاطعات المعروفة باسم « أبيرو ماكدونيا وتراكيا » مع جزيرة « كريت » ، وذلك بعد الحرب البلقانية التي نشبت سنة ١٩١٢ - ١٩١٣ .

وفي الأخير انضمت الجزر الايجية المعروفة باسم « الدوديكانيز » أيضاً ، إلى الدولة اليونانية ، بقرار من الدول المتحالفة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

إن انضمام هذه المقاطعات إلى الدولة اليونانية . . . قد تم تارة بسهولة نسبية ، وطورا بصعوبة عظيمة وبعد اقتحام مشاكل كبيرة .

وربما كانت جزيرة كريت من أبرز الأمثلة على المقاطعات التي صارت مثار مشاكل عظيمة ، مدة طويلة .

فإن الثورة على الدولة العثمانية كانت صارت من الأمور المزمنة في الجزيرة المذكورة : كان الثوار يتجمعون ويحتشدون من وقت إلى آخر ، ويهجمون على المدن ويطردون منها موظفي الدولة العثمانية ، ثم ، إذا جاءت الجزيرة حملة عسكرية قوية ، وأخذت تطارد الثوار بقوة ، انسحبوا من المدن ، وتبعثروا في الجبال الداخلية المنيعة ، وانتظروا هناك الفرص الملائمة للعودة إلى الهجوم ، وتكرار التجربة مرة أخرى .

إن استمرار هذه الثورات ، بهذه الصورة ، اضطر الدولة العثمانية إلى منح الجزيرة بعض الامتيازات الخاصة ، وجعلها « ولاية ممتازة » عن سائر الولايات العثمانية في كثير من أمورها الداخلية ، كما أنه اضطرها إلى توسيع نطاق هذه الامتيازات بصورة تدريجية . . . إلى أن أصبحت الجزيرة شبه مستقلة ، تتمتع بحكم ذاتي مطلق ، واستقلال داخلي تام ، تحت سيادة الدولة العثمانية الاسمية .

إلا أن أهل الجزيرة لم يكتفوا بذلك أيضاً ، وظلوا يواصلون العمل لضمان التحاق الجزيرة بالدولة اليونانية مباشرة .

والدول المعظمة التي كانت ترغم السلطنة العثمانية على توسيع امتيازات الجزيرة ، وقفت موقف المعارض من التحاقها بالدولة اليونانية . غير أن أهل الجزيرة لم يترددوا في مخالفة قرارات الدول المعظمة أيضاً ، فاشتركوا في الانتخابات النيابية

اليونانية ، وأرسلوا ممثليهم إلى البرلمان اليوناني ، على الرغم من عدم موافقة الدول على الالتحاق ، وإصرارها على إبقاء ما كان على ما كان . بقوة الحصار البحري الذي ضربته حول الجزيرة . واستمرت الأحوال على هذا المنوال ، مشوشة ومذبذبة ، إلى أن نشبت الحرب البلقانية . فان اندحار الجيوش العثمانية في هذه الحرب ، وانسحابها من البلقان بصورة نهائية ، أزال جميع الموانع التي كانت تحول دون الالتحاق ، فتم التحاق الجزيرة بالدولة اليونانية ، بصورة رسمية ، بعد الحرب المذكورة سنة ١٩١٣ .

وأما الجزر الإيجية التي عرفت باسم « الدوديكانيز » أي « الجزر الإثنى عشر » - من رودس إلى مدللي - فكانت احتلتها إيطاليا خلال الحرب الطرابلسية ، قبل نشوب الحرب البلقانية ؛ ولهذا السبب لم تدخل الجزر المذكورة بين البلاد التي اقتسمها البلقانيون فيما بينهم ، بعد انتصارهم على السلطنة العثمانية ، سنة ١٩١٣ .

وظلت الجزر المذكورة تابعة إلى إيطاليا ، حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية . وخلال الحرب المذكورة احتلها الحلفاء ، إلا أنهم بعد انتهاء الحرب ، قرروا تسليمها إلى الدولة اليونانية . وبهذه الصورة تم التحاق الجزر المذكورة إلى الوطن الأم قبل بضع سنوات .

ولم يبق الآن خارج حدود الدولة اليونانية ، أي إقليم يوناني ، سوى جزيرة قبرص .

ومن المعلوم أن الجزيرة المذكورة ، بعد أن كانت تابعة إلى السلطنة العثمانية حتى سنة ١٨٧٨ ، انتقلت إلى الإدارة الإنكليزية ، بناء على تنازل السلطنة لها عنها عقب الحرب الروسية التركية .

وظلت الجزيرة تحت الحكم الإنكليزي إلى الآن ؛ إلا أن الأكثرية الساحقة من أهل الجزيرة يونانيون ، وقد حافظوا على لغتهم وثقافتهم ، وهم لا يزالون يعتبرون أنفسهم جزءاً من الأمة اليونانية ، ولا يزالون يتوقون إلى الالتحاق بالدولة اليونانية والانضواء تحت علمها . كما أن سائر اليونانيين أيضاً يتوقون إلى بلوغ اليوم الذي يتم فيه التحاق الجزيرة بالوطن الأم ، لكي تصبح حدود الدولة اليونانية منطبقة تمام الانطباق على حدود القومية اليونانية .

هذا ، ويجب ألا ننسى في هذا المضمار ، أن مطامع اليونانيين كانت تذهب إلى حد أبعد من ذلك بكثير : لأنهم كثيراً ما كانوا يمنّون النفس بإحياء امبراطورية بيزنطية على ضفاف البوسفور ، أو على الأقل إعادة مجد اليونان القديم على سواحل بحر إيجه الشرقية .

لقد بذل اليونانيون في سبيل تحقيق هذه المطامح كثيراً من الجهود ، وقدموا كثيراً من الضحايا ، ولكنهم ـ بهذه المطامح ـ كانوا يتجاوزون كثيراً حدود قوميتهم الراهنة سعيا وراء الحدود التاريخية القديمة ـ التي لم تعد تنطبق على أحوال القوميات الحالية بوجه من الوجوه ـ . ولذلك لم يجنوا من محاولاتهم هذه ـ في آخر الأمر ـ غير الخيبة والفشل .

ومن المفيد لنا أن نستعرض استعراضاً سريعا ، أهم صفحات هذه المحاولات الفاشلة أيضاً :

اعتقد الزعيم المشهور « فنيزيلوس » أن الحرب العالمية الأولى ستعطي لليونان فرصة ذهبية لتحقيق هذه المطامح الغالية . فوضع سياسة تقضي باشتراك اليونان في الحرب المذكورة في صفوف الدول المتحالفة ، ضد ألمانيا والمتفقين معها ، على أن تحصّل منها وعدا صريحاً لتحقيق هذه الأمنية ، خلال التسويات التي ستجري بعد انتهاء الحرب .

وقد كتب في التقرير الذي وضعه لشرح وتبرير هذه السياسية « إن مصير الطوائف اليونانية الكثيرة القاطنة في البلاد التركية ، أصبح معلقا على نتيجة الحرب الحالية . لأن الألمان إذا انتصروا في هذه الحرب ، فسيتفقون مع الأتراك على إزالة كيان اليونانيين من تلك الأوطان القديمة ، فيجب علينا أن نعمل كل ما نستطيع عمله لمنع حدوث هذه النتيجة الخطرة . علينا أن نلتحق بالدول المتحالفة ، ولا شك في أننا نستطيع أن نأخذ منها وعداً أكيدا بتحقيق أمانينا بعد انتهاء الحرب » .

واتفق فنيزيلوس مع الإنكليز فعلا على تقديم قوة برية كافية لمساعدة الأسطول البريطاني الذي كان يعد العدة للقيام بالحملة الأولى على الدردنيل . إلا أن ملك اليونان لم يوافق على هذه الخطة وهذا الاتفاق ، فاضطر فنيزيلوس إلى الاستقالة .

إنسحب الزعيم المشار إليه ـ بهذه الصورة ـ من رئاسة الحكومة ، غير أنه لم ينسحب من ميدان السياسة . بل ذهب إلى سلانيك ، وأنشأ هناك « حكومة شعبية » مستقلة عن « الحكومة الملكية » القائمة في أثينا .

وهذه الحكومة ساعدت الحلفاء مساعدة كبيرة . لأنها فسحت المجال لتحشيد « جيش الشرق » هناك . ومن المعلوم أن الجيش المذكور لعب دوراً هاماً جدا ، في انهاء الحرب وإحراز النصر .

والحلفاء أرادوا أن يكافئوا اليونان على هذه المساعدة الثمينة ، فقرروا أن يمنحوها ولاية ازمير ، مع الأقاليم المجاورة لها ، وهي أهم الأقاليم الكائنة في غرب الأناضول وشرق الإيجه .

واستطاع الجيش اليوناني في بادىء الأمر ، أن يستولي على هذه الأراضي الممنوحة لليونان بسهولة كبيرة .

غير أن تلك الأراضي كانت تركية بكل معنى الكلمة ، إنها كانت مسكونة بأكثرية ساحقة من الأتراك منذ قرون عديدة ، وإن كانت يونانية في التاريخ القديم ، وإن كان لا يزال يقطن في بعض أقسامها ـ بين سكانها الأتراك ـ جماعات من اليونانيين .

إن احتلال هذه الأقاليم التركية من قبل الجيوش اليونانية أوجد في نفوس الأتراك رد فعل شديداً جدا ، حملهم على الاندفاع لمقاومة هذا الاحتلال بكل تفانٍ وحماس ، على الرغم من انكسارهم في الحرب العالمية واستسلامهم للحلفاء .

ومن المعلوم أن الأتراك ـ بعد أن نظموا شؤونهم وحشدوا قواهم ـ انتقلوا من الدفاع إلى الهجوم وتمكنوا ـ في آخر الأمر ـ من دحر الجيوش اليونانية وتحرير البلاد منها تحريرا تاما .

ولكنهم لم يكتفوا بطرد الجيوش اليونانية بهذه الصورة ، بل أرادوا في الوقت نفسه ـ أن يقضوا على المطامح اليونانية القضاء الأخير . ولذلك قرروا إخراج جميع اليونانيين من ولايات الأناضول . وخلال مذاكرات الصلح ، استطاعوا أن يحملوا الحلفاء على تقرير مبدأ جديد في السياسة العالمية للوصول إلى هذه الغاية . هذا المبدأ هو مبدأ « تبادل السكان » .

وعملا بهذا المبدأ ، وتنفيذاً لهذا القرار ، نقل جميع اليونانيين الذين كانوا قاطنين في الأناضول الى بلاد اليونان ؛ ومقابل ذلك ، نقل جميع الأتراك الذين كانوا باقين في البلاد اليونانية إلى الأراضي التركية . وبعد إتمام هذا التبادل ، لم يبق في الأناضول فرد واحد من القومية اليونانية ، كما أنه لم يبق في بلاد اليونان فرد واحد من القومية التركية .

وبهذه الصورة زالت أسباب الخلافات القومية التي كانت قائمة بين تركيا وبين اليونان .

يلاحظ من كل ما نقدم : أن الفكرة القومية عند اليونان ، نشأت وترعرعت بسهولة وسرعة ، لتضافر العوامل المساعدة لها .

وأما المشاكل التي اعترضت سبيل تحقيق هذه الفكرة ، فكانت كلها سياسية وعسكرية .

- ٢ -

البلغار

ولكن أحوال الأمة البلغارية ، كانت تختلف عن أحوال الأمة اليونانية اختلافاً كليا . ولهذا السبب ، سار نشوء الفكرة القومية عند الأمة المذكورة سيراً يختلف عن سيره في الأمة اليونانية .

وذلك لأن البلغار كانوا فقدوا كثيراً من مقوّمات الأمة ؛ إنهم كانوا محرومين من تاريخ مشهور ، ومن لغة أدبية راقية ، كما كانوا محرومين من كنيسة قومية تساعد على حفظ كيانهم القومي وتحمي لغتهم الخاصة . بل انهم بعكس ذلك كانوا خاضعين لكنيسة أجنبية عنهم ، تهمل لغتهم إهمالا كليا ، وتعارض قوميتهم معارضة شديدة .

كان البلغار أرثوذوكسيي المذهب . وكانوا لهذا السبب تابعين إلى الكنيسة الأرثوذوكسية التي ترأستها بطريركية الفنار . ومن المعلوم أن البطريركية المذكورة كانت يونانية . فكان من الطبيعي أن تخدم منافع اليونان ، وأن تعمل على « يَوننة » رعاياها ، ولو لم تقصد ذلك مباشرة . إنها كانت تقيم الطقوس الدينية باللغة اليونانية ، لأنها كانت تقول « إن الانجيل كتب في الأصل باللغة اليونانية ، فيجب أن يتلى بلغته الأصلية » ولهذا السبب ما كان يمكن لأحد أن يشغل مركزاً في سلك الرهبنة فيصبح قسيسا ، ما لم يكن متقناً للغة اليونانية ، وما كان يمكن لأحد أن يرتقي إلى المراكز العليا في هذا السلك ، ما لم يكن يونانياً .

وبما أن المدارس كانت تعتبر عندئذ من لواحق المعابد وتوابعها ، فإن التعليم فيها أيضاً كان يجري باللغة اليونانية .

وخلاصة القول : إن لغة الدين والعلم والثقافة عند البلغار ، كانت اللغة اليونانية . أما اللغة البلغارية نفسها ، فكانت أصبحت لغة عامية بحتة ، لاحظّ لها من الأدب المدوّن ، ولا اتصال لها بالعلم والثقافة .

ونستطيع أن نقول ـ لهذه الأسباب كلها ـ ان البلغار كانوا خاضعين إلى سلطتين أجنبيتين : الأولى سلطة الدولة العثمانية ، والثانية سلطة الكنيسة اليونانية .

إن سلطة الدولة العثمانية كانت جرّدتهم من الكيان السياسي ، ولكنها لم تتعرض إلى كيانهم القومي . وأما سلطة الكنيسة اليونانية ، فقد كانت تمس كيانهم القومي مباشرة ، فكانت تعمل على يوننتهم شيئاً فشيئاً . فكان على البلغار ، أن

يتحرروا أولا من سيطرة الكنيسة اليونانية ، ليثبتوا كيانهم القومي ، ثم يتحرروا من سيطرة الدولة العثمانية ، ليكتسبوا كياناً سياسياً أيضاً .

وبتعبير أقصر : كان عليهم أن يسعوا أولاً لنيل الاستقلال الثقافي . ثم يعملوا للحصول على الاستقلال السياسي .

كل ذلك جعل نشوء الفكرة القومية بين البلغار ، معرضاً إلى عوائق عديدة ، ومحفوفاً بمشاكل كبيرة . ومن الطبيعي ان التغلب على هذه العوائق والمشاكل ، تطلب من وطنيي البلغار جهوداً كبيرة ومتنوعة جداً .

بدأت الفكرة القومية بين البلغار ، أول ما بدأت بجهود تحوم حول اللغة البلغارية .

كان التعليم في جميع المدارس الموجودة في البلاد البلغارية يجري باللغة اليونانية ، حتى سنة ١٨٣٥ . وفي السنة المذكورة قام رجل ـ اسمه « تئوفيت ريلسكي » وأسس مدرسة جديدة في مدينة « غبروة » . وأخذ يعلم فيها باللغة البلغارية . وهذه كانت أول مدرسة وطنية قومية تنشأ في البلاد البلغارية .

وقد بذل مؤسس المدرسة المذكورة جهوداً جبارة لتعزيز اللغة البلغارية : دوّن قواعدها الصرفية ، وألّف أول كتاب في الصرف البلغاري . كما أنه ترجم الكتاب المقدس إلى اللغة البلغارية . وهيأ بذلك أهم الوسائل الضرورية « للتعليم والعبادة بالبلغارية » .

وبعد هذه الخطوة الأولى ، تعددت أمثال هذه المدارس وهذه الجهود وزاد عدد المعنيين باللغة البلغارية والساعين إلى جعلها لغة علم وثقافة . وانبرت جماعة من المفكرين الوطنيين ، إلى جمع الأغاني الشعبية والأقاصيص القومية ، لتدوينها ونشرها بين الناس . وعكفت جماعة أخرى منهم على البحث في تاريخ البلغار القديم . وصاروا ينقبون بين صفحاته المنسية ، لإظهار ما كان لأجداد البلغار من مآثر المجد والفخار .

وهكذا ، تضافرت جهود المفكرين الوطنيين ، على العمل في سبيل إيقاظ الشعب البلغاري من سباته العميق ، وحمله على التمسك بلغته الخاصة ، وجعله يشعر بأن له كياناً خاصاً ، وقومية خاصة ، تختلف عن القومية اليونانية التي كان ينتسب إليها رؤساؤه الدينيون ، بقدر ما يختلف عن القومية التركية التي كان ينتسب إليها حكامه الاداريون .

إلا أن هذه المساعي القومية ، كانت تصطدم على الدوام بنفوذ رجال الدين

وتلقيناتهم المعاكسة . لأن الكنيسة الأورثوذوكسية كانت ظلت تتمسك بأذيال اللغة اليونانية ، وظلت تلقن الشعب ضرورة التمسك بها ، زاعمة بأنها من لوازم الدين .٠

ولهذه الأسباب ،٠أدرك المفكرون تمام الأدراك ، بأن الوعي القومي لا يمكن أن يسري في نفوس الشعب البلغاري . . ما لم تتحرر الكنائس من سيادة الرهبان اليونانيين ، وما لم تتخلص المدارس من سيطرة اللغة اليونانية . . وما لم تصبح اللغة البلغارية لغة العبادة ولغة التعليم في جميع الكنائس والمدارس . . .

وقد سعى المفكرون الوطنيون لبث الفكرة القومية بين الرهبان أيضاً ، ونجحوا في هذا المضمار بعض النجاح . إلا أن الرهبان المنتمين إلى أصل بلغاري كانوا باقين في المراتب الدنيا من السلك الكهنوتي ، كما ذكرت ذلك آنفاً . أما المراتب العليا والرئيسية من السلك المذكور ، فكانت تحت احتكار اليونانيين منهم بوجه عام . وهؤلاء الرؤساء اليونانيون كانوا يحظرون على الرهبان الصلاة والوعظ بغير اللغة اليونانية ، وكانوا يعاقبون كل من يجرؤ على مخالفة هذا المبدأ ، بالحبس وبالطرد من الوظائف الروحانية .

ولهذا السبب ، بدأ صراع عنيف بين زعماء القومية وبين رؤساء الدين .

وأصبح « التخلص من نير الكنيسة اليونانية » الشغل الشاغل ، والهدف الأسمى ـ لدى جميع متنوري البلغار .

ولكن ، ما السبيل إلى تحقيق هذه الأمنية ، والوصول إلى هذا الهدف ؟

فكر البعض في السعي وراء تغيير المذهب ، للتخلص من هذا النير البغيض . وقامت بعض الهيئات الدينية ـ الأوروبية والأمريكية ـ الكاثوليكية والبروتسانتيه ـ تشجع هؤلاء على المضيّ في هذا السبيل . إلا أن زعماء الوطنية البلغارية ، رأوا أن هذه السياسة لم تكن مأمونة العواقب : لأن أمثال هذه الآراء وهذه النزعات ، قد تنتشر بين بعض الجماعات من المتنورين ، ولكنها لا يمكن أن تنتشر بين الطبقات الجاهلة من الشعب . فليس من الحكمة في شيء ، العمل بمثل هذه الخطة ، التي تفتح الباب للاصطدام بين النزعات القومية والاعتقادات المذهبية ، ولذلك فكروا في خطة تضمن للشعب البلغاري التخلص من ربقة الكنيسة اليونانية ، من غير خروج على المذهب الأرثوذوكسي . فوجدوا أن السبيل الوحيد إلى ذلك ، هو تكوين كنيسة جديدة ، مستقلة عن بطريركية الفنار ، تقيم جميع الطقوس والصلوات الدينية باللغة البلغارية ، دون أن تغير أو تحذف شيئاً من تلك الطقوس .

وهذه الفكرة انتشرت بين الشعب بسهولة ، كما أنها وجدت تأييداً حاراً من

بعض الدول الأوروبية ، وعلى الأخص من روسيا ، التي كانت تساعد حركات القومية البلغارية مساعدة كبيرة .

والجهود التي بذلت في هذا السبيل تكللت بالنجاح التام : أصدرت السلطنة العثمانية ـ سنة ١٨٧٠ ـ فرماناً سلطانياً ، يخول البلغار حق أنشاء كنيسة خاصة بهم ، مستقلة عن كنيسة الفنار اليونانية . وقد تكونت فعلاً هذه الكنيسة البلغارية ، وسمي رئيسها باسم « الاكسارخ » كما سميت الكنيسة باسم « الاكسارخية » .

وهذه الاكسارخية ـ أسرعت إلى بلغرة التعليم والعبادة . ثم أخذت تشارك زعماء الوطنية البلغارية في الجهود التي كانوا يبذلونها لنشر الفكرة القومية بين جماهير الشعب ، مشاركة فعالة .

واللغة البلغارية أخذت تنهض وتتقدم بسرعة ، بعد أن خرجت ـ بهذه الصورة ـ من مصافّ « لغات الحوار الخاصة بعوام الناس وحدهم » ، ودخلت في عداد « لغات العلم والثقافة » التي يكتبها ويخطب بها ويفكر بواسطتها رجال العلم والتعليم ، ويقيم الصلوات بها ويعظ الناس بواسطتها رجال الدين .

ونستطيع أن نقول : إن انشاء الأكسارخية ، كان من الأعمال الحاسمة في سبيل استقلال البلغار . لأنه ضمن لهم الاستقلال باللغة والثقافة ، وزودهم بمؤسسة قومية ، تعزز لغتهم الخاصة ، وتدعم كيانهم القومي ، وتثير في نفوسهم نزعة الاستقلال ، وتعمل كثيراً لتنظيم وتوجيه الجهود التي تبذل في هذا السبيل .

بعد انتهاء هذه الصفحة من حياة الكفاح والنضال ، انصبت جهود الوطنيين على تتويج الاستقلال الثقافي باستقلال سياسي ، وعلى تدعيم القومية البلغارية بتكوين دولة بلغارية .

ولا حاجة إلى القول ، بأن السبيل إلى ذلك كان : الثورة على الدولة العثمانية .

والثورة التي نشبت لهذا الغرض استمرت مدة غير قصيرة ، وسببت إسالة دماء كثيرة .

وكانت روسيا تعطف على البلغار ، لكونهم من الأمم السلافية مثلها . فكانت تحبذ ثورتهم وتشجعها ، وتساعدها بمختلف الوسائل المادية والمعنوية ، منذ بدئها . ثم أخذت تتدخل في القضية بصورة رسمية ، عن طريق الاحتجاج على مسالك العنف والقسوة التي كانت تسلكها السلطات العثمانية لإخماد الثورة . وفي آخر الأمر تدخلت روسيا تدخلاً مباشراً ، وأعلنت الحرب على السلطنة العثمانية سنة ١٨٧٨ .

ومن المعلوم أن هـذه الحرب انتهت بـانتصار الـروس إنتصاراً حـاسماً ، أوصـل جيـوشها إلى أبـواب القسطنـطينية ، وأرغم السلطنـة العثمانيـة عـلى تـوقيـع معـاهـدة « آياستفانوس » المشهورة .

إن هذه المعاهدة التي عقدت في ضاحية من ضواحي العاصمة العثمانية ، نصت على إحداث دولة بلغاريـة كبيرة ، تمتـد من نهر الدانـوب شمالاً ، حتى سـواحل بحـر الإيجة جنوباً .

ولكن تكوين هذه الدولة البلغارية الكبيرة ، كان يعني إدخـال السـاحـل الشمالي من البحـر المذكـور تحت نفوذ القيصـرية الـروسية . ولـذلك أثـار مخـاوف الإنكليـز ، وحملهم على التدخل في القضية : أعلنت انكلترا بأنها لا تسمح بتأسيس دولـة جديـدة على سواحل البحر المتوسط ، وقامت بتشبثات سياسية ومظاهرات بحريـة ، انتهت إلى عقد مؤتمر دولي في برلين ، لإعادة النظر في المسألة الشرقية . والمذاكرات التي جرت في المؤتمر المذكـور ، اضطرت الـروس إلى العدول عن قسم من مـطالبهم وانتهت بتقريـر معاهدة جديدة ، تقوم مقام معاهدة آياستفانوس التي كانت روسيـا أملتها عـلى الدولـة العثمانية .

والأراضي التي كـانت خصصت للدولـة البلغـاريـة الجـديـدة في معـاهـدة آياستفانوس ، قسمت في معاهـدة برلـين إلى ثلاث منـاطق متوازيـة ، أعيدت المنـطقة الجنوبية منهـا إلى السلطنة العثمـانية وجعلت المنـطقة الشمـالية منهـا «إمارة ذات حكم ذاتي » تحت سيادة السلطنة العثمانية ، وأما المنطقة الوسطى منها ، فقـد جعلت « ولاية ممتازة » تمتاز عن سائر الولايات العثمانية ببعض الامتيازات الإدارية الخاصة ، وسميت هذه الولاية باسم « ولاية روملي الشرقي » .

فتولدت بهـذه الصورة « دولـة بلغاريـة » تحت سيادة السلطنـة العثمانيـة بصورة رسمية .

إلا أن هذه الدولة تقدمت وتقـوت في مدة وجيـزة ، فأخـذت تسير سيـرة الدول المستقلة بكل معنى الكلمة : ألفت جيشاً منظماً قوياً ، ما لبث أن استولت بـواسطتـه ـ فجأة ـ على ولاية روملي الشرقي ، سنة ١٨٨٥ .

والسلطنة العثمانية ، اضطرت إلى الرضوخ لحكم الأمر الواقـع ، مكتفية بحـل القضية بالألفاظ الجوفاء التي تحفظ لها سيادتها الاسمية : فقد أصـدرت فرمـاناً بتعيـين البرنس فرديناند أمير بلغاريـا واليـاً عـلى الروملي الشـرقي . مع منحـه رتبة المشيـرية ؛

وصار البرنس المشار إليه يلقب رسمياً بالألقاب التالية : « صاحب الفخامة أمير بلغاريا ووالي روملي الشرقي المشير فرديناند » .

إن توسع هذه الدولة الناشئة ونهوضها ، أثار حسد الدولة الصربية عليها ، وأحدث بينهما خلافاً على بعض القضايا . وهذا الخلاف أدى إلى نشوب حرب بين الدولتين المتنافستين . وهذه الحرب انتهت بسرعة ، بانتصار البلغار على الصرب .

ولا حاجة إلى القول ، إن هذا الانتصار ، أكسب البلغار مكانة سامية ، وزاد في نفوسهم الثقة بقوميتهم ، ودفعهم إلى مواصلة العمل بجد ونشاط ، لترقية بلادهم من جميع الوجوه ، الثقافية والعمرانية والإدارية والعسكرية . .

ظلت بلغاريا ، على هذا المنوال ، نحو ثلاثة عقود من السنين ، تتصرف تصرف الدولة المستقلة تماماً ، وإن كانت تعتبر « تحت سيادة السلطنة العثمانية » من الوجهة الدولية .

ولكن . . عندما حدث الانقلاب العثماني واعلنت « المشروطية » ، سنة ١٩٠٨ ، رأت الدولة البلغارية ، انه أصبح من المتحتم عليها أن تؤيد استقلالها الفعلي بعمل رسمي ، فأعلنت استقلالها التام . وانتهت بذلك « السيادة الاسمية » التي كانت للسلطنة العثمانية عليها ، بصورة رسمية .

ومما يجدر ذكره بوجه خاص في هذا الصدد : أن الدولة البلغارية التي تألفت وتأسست على المنوال الذي شرحته آنفاً ، لم تنطوِ على نفسها ، فتنصرف إلى معالجة شؤونها الداخلية وحدها ، حتى عندما كانت تحت سيادة السلطنة العثمانية بصورة رسمية . بل انها أولت اهتماماً خاصاً بمصير الجماعات البلغارية التي بقيت خارج حدودها السياسية .

كانت تقطن جماعات كبيرة من البلغار في المقاطعات التي كانت تسمى في التاريخ القديم باسم « تراكيا » و« ماكدونيا » ـ والتي سميت في العهد العثماني باسم ولايات مناستروقوصوة وسلانيك ـ غير أن الجماعات المذكورة كانت مبعثرة بين جماعات من الأتراك واليونانيين ، كما أن سيطرة الكنيسة اليونانية التي استمرت قروناً عديدة كانت يونّنت البعض منها يونَنة تامة ، وجعلت البعض منها حائرة في قوميتها ، مترددة ومذبذبة بين اليونانية والبلغارية، وكثيراً ما كان يشاهد انقسام من هذه الوجهة بين سكان القرية الواحدة ، حتى بين أفراد العائلة الواحدة . إن إحداث وإنشاء الإكسارخية ، حل قضايا الكنائس والمدارس في المدن والقرى المسكونة بجماعات

بلغارية وحدها حلاً حاسماً . لأن الكنائس والمدارس المذكورة انتقلت إلى حوزة الأكسارخية مباشرة ، وأصبحت بلغارية بطبيعة الحال .

غير انه ، في المدن والقرى المختلطة التي كان يقطنها جماعات من البلغار وأخرى من اليونان ، حدثت مشكلات جديدة : لمن ستكون الكنيسة الموجودة والمدرسة القائمة ؟

كانت البطريركية اليونانية واضعة اليد عليها ، فكانت تدّعي حق الاحتفاظ بها لجماعتها .

وكان على الأكسارخية أن تنشىء كنيسة جديدة ، منافسة للكنيسة الموجودة ، ومدرسة جديدة مقابل المدرسة القائمة ، وكان في ذلك ما فيه من الصعوبات المادية والمعنوية .

وفضلاً عن ذلك ، فإن البطريركية اليونانية ، كانت تدَّعي بأن الأكسارخية البلغارية قد خرجت على أحكام الديانة الأورثوذوكسية بإقدامها على ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة البلغارية ، وعلى إقامة الطقوس الدينية باللغة المذكورة . ولهذا السبب كانت تسعى لتبعيد الناس عنها ، بشتى التلقينات الدينية .

ومقابل ذلك ، كانت الأكسارخية تنكر على البطريركية حق امتلاك الكنيسة الموجودة في كثير من القرى والأمكنة . لأنها كانت تقول تارة : « ان اليونان هناك أقلية ضئيلة ، فلا يحق لهذه الأقلية أن تتملك الكنيسة التي شيدت بجهود جميع الأهالي » . وكانت تدّعي طوراً : « ان هذه الأقلية نفسها تنحدر من أصل بلغاري ، ولا تزال تتكلم في بيوتها باللغة البلغارية . فإذا أصبحت الآن غير واعية لقوميتها بسبب تضليلات الكنيسة السابقة ، لم يعد من العدل إبقاؤها تحت سيطرة الكنيسة المذكورة » .

ولهذه الأسباب كلها ، بدأت منافسات شديدة ، ومنازعات حادة بين البطريركية وبين الأكسارخية ، وأخذت كل واحدة منها تتوسل بشتى الوسائل لاجتذاب الأهلين إليها ، وتزييد الموالين لها .

ومن الطبيعي أن الدولة اليونانية كانت تؤيد البطريركية وتشد أزرها ، كما أن الدولة البلغارية كانت تسند الاكسارخية وتشجعها . وكانت كل واحدة من هاتين الدولتين تسعى إلى توسيع نطاق قوميتها ، بتزييد عدد المنتمين إلى تلك القومية في الولايات العثمانية ، آملة أن تستفيد من ذلك لتوسيع حدودها السياسية ، عندما تسنح الفرص الملائمة لتغيير الأوضاع القائمة واقتسام ميراث السلطنة العثمانية .

وقام لذلك صراع عنيف بين القومية اليونانية وبين القومية البلغارية في البلاد الباقية تحت الحكم العثماني .

وقد توسل زعماء الطرفين ووطنيوهم بوسائل شتى للوصول إلى مآربهم ، ـ من الوعظ والدعاية والإغراء ، إلى التضليل والتهديد والإكراه والإرهاب ـ وتألفت جمعيات سرية لتنظيم هذه الوسائل ، وتكونت عصابات مسلحة لإرهاب المعارضين للفكرة القومية أو الخارجين عليها . وصارت العصابات البلغارية تدفع الأهالي إلى مقاطعة القس اليوناني وطرد المعلم اليوناني ، كما أن العصابات اليونانية صارت تدفع الأهالي إلى مقاطعة القس البلغاري وطرد المعلم البلغاري . ثم أخذت هذه العصابات تندفع في أعمالها الإرهابية إلى حد الاجرام الفظيع ، وتقدم على خطف المعارضين ، وقتل الزعماء ، وهدم المباني ، وحرق القرى . . . لإلقاء الرعب والهلع في النفوس .

أنا لا أود أن أطيل هذا البحث بذكر جميع صفحات النزاع الذي قام بين القومية اليونانية وبين القومية البلغارية ، وأكتفي بالقول : إن هذه المنازعات ـ الدموية وغير الدموية ـ استمرت إلى أن تم الاتفاق بين الدول البلقانية على اقتسام الولايات التركية الأوروبية ، ولو على أساس تضحية بعض الجماعات في بعض الجهات .

ومع هذا أودّ أن ألفت الأنظار إلى حقيقة هامة : إن المنازعات الضارية التي توالت على مسرح البلاد المعروفة باسم ماكدونيا ، كانت تحوم كلها حول الكنيسة والمدرسة . وكانت تهدف إلى الاستيلاء على الكنيسة والمدرسة .

ومن المعلوم أن الكنيسة البلغارية ما كانت تختلف عن الكنيسة اليونانية ، إلا في « لغة العبادة » وحدها ، فنستْطيع أن نقول لذلك : إن أسباب المنازعات التي قامت بين الكنيستين كانت ترجع إلى اللغة وحدها .

وخلاصة القول : اللغة . . . لغة الكنيسة والمدرسة . . . لغة العبادة والتعليم . . . كانت الغاية الأساسية من جميع تلك المنازعات التي أسالت كثيراً من الدماء .

وذلك ، لأن اللغة كانت المظهر الأصلي للقومية ، والعامل الأساسي فيها . وهي اعتبرت فعلاً « المعيار الوحيد » للتمييز بين القومية البلغارية وبين القومية اليونانية .

ولهذا السبب ، تجلى النزاع بين القوميتين على شكل نزاع على اللغة ، وعلى المؤسسات التي تحفظ اللغة وتنشرها .

ولا أراني في حاجة إلى القول ، أن أهم هذه المؤسسات هي المعابد والمدارس .

في الـواقع ، أن العـائلة أيضاً تلعب دوراً هـاماً في حفظ اللغـة . ونستـطيـع أن نقول : إن الدور الأول والـدور الرئيسي في هـذا الحفظ يعود إلى العـائلة . ولكن ، لا يخفى على أحد ، أن العائلة أيضاً تتأثر من المعبد والمدرسة . كما ان الـدولة لا يمكن أن تؤثر في العائلة إلا بواسطة المعابد والمدارس .

وهذا هو السبب الدافع إلى شدة تنازع البلغار واليونان على المعـابد والمـدارس : الحرص على الاحتفاظ باللغة ، التي هي أهم مقومات القومية .

- ٣ -

رومانيا

إن مـا ذكرتـه آنفاً عن نشـوء الفكرة القـوميـة في بلغـاريـا ، يغني عن كثير من التفاصيل في أمر نشوء الفكرة القومية في رومانيا .

لأن الأوضاع القومية في رومانيا ، كانت تشبه الأوضاع القومية في بلغـاريا ، من وجوه عديدة :

إن الشعب الروماني ـ مثل الشعب البلغاري ـ كان خاضعاً لسيطرتين أجنبيتين : سيطرة السلطنة العثمانية الإدارية والسياسية من جهة ، وسيطرة بطريركية الفنار الدينية والثقافية من جهة أخرى .

إن لغة التعليم والعبادة في رومانيا أيضاً كانت اللغة اليونانية .

وأما اللغة الـرومانيـة ، فكانت بمنـزلة لغـة عاميـة بحتة ، لا اتصـال لها بـالعلم والثقافة أبداً . وجميع رؤساء الدين كانوا يونانيين ، كما أن معظم رؤساء الإدارة أيضـاً كانوا من منتسبي بطريركية الفنار .

إن السيطرة اليونانية في رومانيا ، كانت قد وصلت إلى درجة من القوة ، أصبـح معهـا الأوروبيون يتـوهمون « ان رومـانيا جـزء من بلاد اليـونان » ولا سيـما أن مـدينـة بخارست مدينة « متيوننة » .

ومما يؤيد هذه المظاهر الغـريبة ، أن زعيم الثورة اليونانية المشهور « إيبسيـلانتي » قام بثورته الأولى في رومانيا ، قبل أن ينتقل إلى بلاد اليونان نفسها .

ولذلك ، عنـدما بـدأت فكرة القـومية الـرومانيـة تدب في نفـوس المفكرين ـ في أوائـل القرن التـاسع عشـر ، ولا سيما في العقـد الثـاني منـه ـ شعـر هؤلاء بضـرورة التخلص من سيطرة اليونانية واليونانيين ، وصاروا يقولون : « علينا أن نثور على سلطة الفنار ، قبل أن نثور على سلطة الباب العالي » .

وبدأت الحركة القومية في رومانيا ، أولا بجهود لانهاض اللغة الرومانية وإيصالها إلى مصاف اللغات الأدبية الراقية ، ثم بأبحاث في التاريخ الخاص بالأمة الرومانية ، مع نشر هذه الأبحاث بين الناس ، لجعلهم يشعرون بأنهم من أحفاد الرومان الذين أتوا تحت قيادة تراجان ، فيعتبرون أنفسهم مساهمين في الحضارة الرومانية القديمة ، ووارثين شرعيين لها .

ومما يجدر بالذكر في هذا الصدد ، إن التدريس باللغة الرومانية لم يبدأ إلا سنة ١٨١٦ ، وذلك في مدرسة أنشأها أحد المهندسين ، لغرض تخرج مسّاحين .

غير أن النضال بين اليونانية والرومانية لم يستمر مدة طويلة ، بعد بدء هذه الحركات القومية .

وذلك لأن رومانيا اكتسبت كياناً سياسياً ، قبل بلغاريا بمدة طويلة ، تبلغ نصف القرن تماماً . والحكومة الوطنية التي تأسست بهذه الصورة في وقت مبكر نسبياً ، دعمت الفكرة القومية بقوة واندفاع ، وضمنت لها التغلب على الموانع والعوائق بسرعة وسهولة .

وأما أسباب حصول الرومانيين على الكيان السياسي بسرعة - في أوائل الربع الثاني من القرن التاسع عشر - فتعود إلى أوضاع بلادهم الجغرافية والتاريخية :

كانت رومانيا في أقصى الحدود الشمالية من اوروبا العثمانية . فلم تنتشر فيها الديانة الإسلامية ، بقدر ما انتشرت في بلغاريا ؛ كما أنه لم يتسرب بين سكانها عناصر أجنبية عنها . فقد درجت السلطنة العثمانية ، منذ فتحها لتلك البلاد ، على إدارتها بواسطة رؤساء وزعماء محليين . ولذلك ، كانت السيطرة العثمانية فيها أخف وطأة مما كانت عليه في بلاد البلغار . وفضلا عن ذلك كله ، أنها كانت متاخمة لروسيا ، وهذه كانت تشجع الحركات الانفصالية في البلقان . وعندما أعلنت الحرب على السلطنة العثمانية - سنة ١٨٧٨ - استولت على البلاد الرومانية بسرعة ، واضطرت السلطنة إلى منح البلاد الحكم الذاتي والاستقلال الداخلي .

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ، أن كلمة « رومانيا » من الأسماء المستحدثة ، فهي لم تصبح علماً للدولة المذكورة إلا سنة ١٨٦٦ . وأما قبل ذلك ، فكانت البلاد منقسمة إلى أيالتين : وكانت تعرف إحداهما باسم « الأفلاق » Valachie والثانية باسم « البغدان » Moldavie وعندما بدأ الحكم الذاتي ، تحولت كل واحدة من الأيالتين المذكورتين إلى امارة مستقلة ومنفصلة عن الأخرى : لها حكومة خاصة ، ومجلس تمثيلي خاص ، ورئيس دولة خاص .

ولكن فكرة « القومية الرومانية » لم تلبث أن أخذت تدب في النفوس ، وتجعل الوطنيين يشعرون بأن هذا التقسيم لا يستند إلى أساس قومي ، وينزعون إلى توحيد الإمارتين ، لتأليف دولة واحدة تضم جزئي الأمة الرومانية .

غير أن السياسة الدولية عارضت اتحاد الإمارتين ، وطلبت إبقاء ما كان على ما كان . ومع هذا ، ظلت فكرة « اتحاد الامارتين » تستهوي النفوس وتدفعها إلى العمل ، إلى أن استطاعت التغلب على المعارضات الدولية ، وتكوين الدولة الرومانية الموحدة .

أولا : حذفت الحواجز الجمركية ، وتوحدت بذلك الامارتان في الشؤون الاقتصادية ، وكان ذلك سنة ١٨٤٦ .

ثم : انتخب المجلس التمثيلي في كل واحدة من الإمارتين . نفس المرشح لرئاسة الامارة ، فتم بذلك « اتحاد شخصي » بين الامارتين ، حيث يرأسهما أمير واحد ، على الرغم من وجود حكومتين ومجلسين . وكان ذلك سنة ١٨٥٩ .

وفي الأخير ، توحدت الإمارتان توحداً تاماً ، وألفت دولة واحدة ، وكان ذلك سنة ١٨٦١ .

وبعد مرور خمس سنوات على ذلك ، أراد القوم أن يزيلوا معالم القسمة السابقة ، فقرروا أن يلغوا أسماء الأفلاق والبغدان ، فسموا الدولة باسم رومانيا . وكان ذلك سنة ١٨٦٦ .

ولكن الدولة المذكورة ، كانت لا تزال تحت سيادة السلطنة العثمانية بصورة رسمية . واستمرت الأحوال على هذا المنوال ، حتى نشوب الحرب الروسية التركية الأخيرة سنة ١٨٧٨ . وبعد الحرب المذكورة ، اضطرت الدولة العثمانية إلى الاعتراف باستقلال رومانيا استقلالا تاما . فأصبحت بذلك رومانيا دولة مستقلة ، ذات سيادة كاملة .

وبعد مرور ثلاث سنوات على إعلان هذا الاستقلال التام الناجز ، اتخذ أمير البلاد لنفسه لقب « الملك » ، فتحولت بذلك الإمارة الرومانية إلى المملكة الرومانية .

يظهر من كل ما تقدم : أن الدولة الرومانية ، تأسست على أسس قومية بحتة .

ولكن . . . كان هناك جماعات رومانية أخرى تقطن خارج حدود السلطنة العثمانية ، في المقاطعة المعروفة باسم « ترنسلفانيا » .

كانت هذه الجماعات من تبعة الإمبراطورية النمساوية ، ولذلك بقيت خارج حدود الدولة الرومانية . التي تكونت ـ كما أسلفنا ـ عن طريق الانفصال عن الدولة العثمانية .

وكان من الطبيعي أن تتجه أنظار القوميين في رومانيا إلى هؤلاء أيضاً : إنهم كانوا يتكلمون باللغة الرومانية ، فكانوا معتبرين لذلك من أبناء الأمة الرومانية .

فكان على الرومان الذين تمتعوا بنعمة الاستقلال ، وكونوا دولة قومية مستقلة ، أن لا ينسوا أبناء قومهم الباقين وراء حدود دولتهم الفتية .

كان عليهم أن يبذلوا كل ما في استطاعتهم من جهود ، ليضمنوا لهؤلاء ، أولاً : الاحتفاظ بكيانهم القومي ، وثانياً : الانضمام إلى الجزء المستقل من أمتهم الأصلية .

إن هذه الجهود بدأت على شكل فتح المدارس ، وتأسيس النوادي ، ونشر الدعاية القومية على أساس النهوض باللغة والاستناد إلى التاريخ . وبدأ بذلك نضال عنيف بين القومية الرومانية وبين القومية الهنغارية في جميع أنحاء ترنسلفانيا .

إن هذه الجهود لم تبق محصورة بحدود الدعايات القومية السرية ، بل انها لم تلبث أن أصبحت علنية ورسمية ، إذ صار يتحدث عنها الملك ، وتشترك فيها الحكومة أيضاً .

وفي سنة ١٨٨٣ ، خلال مأدبة رسمية كبيرة ، لم يتردد الملك في شرب نخب « الغائبين » من الرومان ، ومن الإشارة إلى « اللآلىء » التي لا تزال تنقص التاج الروماني .

ومن المعلوم أن هذه الجهود والدعايات تكللت بالنجاح التام ، بعد الحرب العالمية الأولى : لأن رومانيا اشتركت في الحرب المذكورة إلى جانب الدول المتحالفة ، وهذه الدول قررت ضم المقاطعة المذكورة إلى رومانيا .

ـ ٤ ـ

يوغوسلافيا

كان نشوء الفكرة القومية ـ وسير الحركة الوطنية ـ في يوغوسلافيا أكثر تعقيداً من كل ما ذكرناه آنفا . وذلك لأن القومية اليوغوسلافية نفسها ، كانت أشد تركيبا من القوميات اليونانية والبلغارية والرومانية التي استعرضناها قبلا :

فإن الدولة اليوغوسلافية الحالية ضمت داخل حدودها عدة شعوب كانت تعرف بأسماء خاصة : الصرب ، الكروات ، السلوفن ، البوشناق .

كان الصرب ـ في بداية القرن التاسع عشر ـ تابعين إلى السلطنة العثمانية ، في

حين أن الكروات والسلوفن كانوا تابعين إلى الامبراطورية النمساوية . وأما البوشناق ، فكانوا تابعين إلى السلطنة العثمانية حتى سنة ١٨٧٨ ، ولكنهم انتقلوا إلى إدارة الدولة النمساوية بعد ذلك ، بموجب معاهدة برلين . فنشأت هذه الشعوب ـ لهذه الأسباب ـ تحت ظروف سياسية وإدارية وحضارية يختلف بعضها عن بعض اختلافا كليا .

وفضلا عن ذلك ، كان الصرب أرثوذكسي المذهب ؛ في حين أن الكروات والسلوفن كانوا كاثوليكيي المذهب . أما البوشناق ، فكانوا مسلمين . .

وكان جميعهم يتكلمون بنوع خاص من اللغات السلافية ، اصطلح العلماء على تسميته باسم « اليوغوسلافية » بمعنى « السلافية الجنوبية » .

ولا حاجة إلى القول إن اسم الدولة المذكورة أتى من اسم هذه اللغة .

بدأت الفكرة القومية ـ والحركة الاستقلالية ـ تظهر بين الصرب ، التابعين إلى السلطنة العثمانية ، منذ أوائل العقد الثاني من القرن التاسع عشر ، وذلك ، على شكل جهود تبذل في سبيل إنهاض اللغة القومية من جهة ، وإحياء التاريخ القومي من جهة أخرى .

وقد بذل مفكرو الصرب وزعماؤهم جهوداً كبيرة جداً ـ منذ سنة ١٨١٧ ـ للنهوض باللغة الصربية : فإنهم دّونوا قواعدها الصرفية ، جمعوا كلماتها في قاموس محيط ، وبذلك هيأوا الوسائل اللازمة لجعلها لغة علم وأدب ، ولغة تعليم وعبادة .

كما أنهم عكفوا على نشر أبحاث تاريخية قومية ، تثير في نفوس الناشئة شعور الاعتزاز بمآثر الأجداد . إن هذه الجهود المتنوعة نشرت بين الناس فكرة « القومية الصربية » ودفعتهم إلى القيام بثورات استقلالية . وهذه الثورات ساعدت على تكوين « الدولة الصربية » .

وهذه الدولة كانت في بادىء الأمر ـ سنة ١٨٣٠ ـ إمارة ذات استقلال داخلي تحت سيادة السلطنة العثمانية . ثم صارت سنة ١٨٧٨ ـ مملكة ذات استقلال تام ، باعتراف السلطنة العثمانية نفسها .

ولكن الدولة الصربية ، تكونت ـ في بادىء الأمر ـ في المقاطعات الشمالية التي تقطنها جماعات كثيفة من الصرب ؛ وبقيت جماعات كبيرة منهم ، خارج حدود هذه الدولة ، تابعة إلى الحكم العثماني المباشر .

من الطبيعي أن الدولة الصربية المستقلة ، لم تهمل شؤون هؤلاء ، بل صارت تبذل جهوداً لمساعدتهم على الاحتفاظ بكيانهم القومي ، انتظاراً إلى سنوح الفرص السياسية الملائمة لالتحاقهم بها .

وقام لذلك في ماكدونيا تنافس شديد بين القومية الصربية وبين مختلف القوميات البلقانية ، واستمر هذا التنافس والتنازع إلى أن تم اقتسام الولايات الأوروبية العثمانية بين الدول البلقانية ، عقب حرب سنة ١٩١٣ وتوسعت عندئذ ، حدود المملكة الصربية من جهة الجنوب توسعاً كبيراً .

هذا ، وكانت تكونت ـ قبل ذلك ـ دويلة صغيرة ، في المنطقة الجبلية الوعرة ، المعروفة باسم « الجبل الاسود Monténégro » ـ كانت هذه الدويلة في بادىء الأمر ، إمارة يرأسها زعيم ديني ؛ ولكن . . عندما تولى عرش الإمارة الرئيس الديني « دانيلو » ، لم يشأ أن يحتفظ بصفته الروحانية ، فتنازل عن هذه الصفة ، وتحولت دويلة « الجبل الأسود » بذلك إلى إمارة علمانية ، ثم إلى مملكة . .

غير أن زعماء القومية في صربية ، لم يكتفوا بهذه النتيجة أيضاً .

إنهم كانوا يشعرون شعوراً واضحاً ، بأن الشعب الصربي ما هو إلا جزء من أمة عظيمة ، تضم الكروات والسلوفن والبوشناق . . أيضاً . ولهذا السبب أخذوا يعملون لتهيئة الوسائل التي تكفل تحرير الشعوب المذكورة من حكم الامبراطورية النمسوية ، وتضمن اتحادهم مع الشعب الصربي تحت ظل المملكة الصربية .

ومن المعلوم ان المقاطعة المعروفة باسم « البوسنة والهرسك » كانت دخلت تحت إدارة النمسا واحتلالها ، بموجب معاهدة برلين ـ على أن تبقى تحت سيادة السلطنة العثمانية خلال هذه « الإدارة المؤقتة » . غير أن هذه الادارة استمرت من سنة ١٨٧٨ حتى سنة ١٩٠٨ . وعندما حدث الانقلاب العثماني في السنة المذكورة ، ودخلت بذلك المسألة الشرقية في صفحة جديدة لا يمكن لأحد أن يتكهن بعواقبها ، رأت النمسا أن تثبت الحالة الراهنة في المقاطعة المذكورة بصورة نهائية ، فأعلنت إلحاق البوسنة والهرسك بالامبراطورية بصورة رسمية .

هذا الإلحاق ، أغاظ الدول السلافية ، ولا سيما الدولة الصربية ، لأنه كان بمثابة ضربة قاسية تنزل على آمالها وأمانيها القومية .

وبعد انتهاء الحرب البلقانية ، وتوسع حدود الدولة الصربية ، أخذ الزعماء القوميون يضاعفون النشاط لتحقيق بقية الأماني القومية ، بواسطة جمعيات بعضها علنية ، وبعضها سرية .

ولا يخفى أن الشرارة التي أضرمت نيران الحرب العالمية الأولى ، كانت انبثقت من أعمال هذه الجمعيات :

لقد قتل الأرشيدوك فرديناند ، ولي عهد النمسا ، في مدينة بوسنة سراي ، على يد شاب صربي متحمس للفكرة القومية . وهذه الجناية أثارت نقمة النمسا على صربيا ؛ لأنها زعمت بأن مصرع الأرشيدوك كان من تدبير الجمعيات الارهابية التي تسندها الحكومة الصربية ولهذا السبب أرسلت النمسا إلى صربية انذاراً شديداً ، يتضمن شروطاً قاسية ؛ ثم أعلنت عليها الحرب ، وأخذت تقصف عاصمتها بقذائف المدافع الثقيلة .

ومن المعلوم ان الحرب التي بدأت بهذه الصورة ، لم تلبث أن تحولت إلى حرب عالمية ، اشترك فيها جميع الدول المعظمة ، وعدد غير قليل من الدول الثانوية .

وعندما انتهت هذه الحرب بانتصار الحلفاء ، انقرضت الامبراطورية النمساوية ، وقسمت بلادها إلى دول عديدة ، من جملتها الدولة الصربية . فالتحقت بالدولة المذكورة بلاد الكروات والسلوفن - مع البوسنة والهرسك والجبل الأسود - ، وتكونت بذلك دولة سلافية كبيرة، سميت في بادىء الأمر باسم « الدولة الصربية الكرواتية السلوفنية » تصريحاً لأهم العناصر التي كونتها .

إن هذه الدولة الجديدة ، اصطدمت في بادىء الأمر بمشاكل داخلية كبيرة ، لأن اختلاف التربية والتقاليد الادارية والثقافية التي سادت المقاطعات المذكورة منذ قرون عديدة ، انضم إلى اختلاف المذاهب واختلاف الثقافة ، فأوجد نزعات إقليمية ، عرضت كيان الدولة إلى مخاطر جدية .

إن الكروات والسلوفن كانوا أرقى من الصرب من وجهة العلم والثقافة ، ولكن الصرب كانوا أرقى من هؤلاء من حيث التشكيلات الحكومية والتنظيمات العسكرية .

فكان من الطبيعي أن يحدث تنافس وتنازع بين هذين العنصرين لتولي الحكم ، وكان من الطبيعي أن تتعرض الدولة التي تتكون منها لأزمات خطيرة .

ولكن الشعور بالوحدة القومية كان كفيلا بالتغلب على هذه المشاكل كلها وبالقضاء على النزعات الأقليمية بأجمعها .

وهذا ما حدث فعلا : بعد زوال أزمات الحكم الأولى ، وتلاشي نزعات الأقليمية المختلفة ، رأى القوم أن يتركوا الاسم المركب الأول ، وأن يسموا الدولة باسم مختصر ، يكون أكثر دلالة على الوحدة القومية من الاسم الأول ؛ واختاروا

لذلك اسم « يوغوسلافيا » بالنسبة إلى اللغة التي تربط جميع العناصر بعضها ببعض ؛ والدولة اليوغوسلافية التي تأسست بهذه الصورة ـ وبعد اجتياز مرحلة الولادة العسيرة ـ أصبحت متحدة ومتماسكة بكل معنى الكلمة .

ومن المعلوم أن شدة هذا التماسك والاتحاد ، بهرت الأنظار ، وأدهشت الأذهان ، خلال الحرب العالمية الثانية . . وبعدها .

ـ ٥ ـ

ألبانيا

كان الألبان أصغر شعوب البلقان . إنهم دخلوا تحت حكم السلطنة العثمانية في أواسط القرن الخامس عشر ، وبقوا تحت الحكم المذكور حتى انتهاء حرب البلقان سنة ١٩١٣ .

كانوا يتكلمون بلغة خاصة بهم . غير أن هذه اللغة كانت محرومة من أدب مدوّن ومكتوب .

كان معظمهم اعتنق الدين الإسلامي ، وبعضهم تمذهب بالمذهب الكاثوليكي .

ارتبط الألبان بالسلطنة العثمانية ـ بعد إسلامهم ـ ارتباطاً شديداً ، وشغلوا عدداً غير قليل في المناصب الادارية والعسكرية في مختلف أنحاء البلاد العثمانية ، وفي مختلف أدوار تاريخها . وظلوا حتى أوائل العقد الثاني من القرن العشرين ، موالين للسلطنة موالاة تامة : يشتركون في حروبها ويظهرون خلال هذه الحروب من آثار البسالة والتفاني ما يضعهم في الصف الأول من العناصر المناضلة في سبيل عز السلطنة العثمانية والملة الإسلامية .

ولكن بلاد الألبان ، كانت تقع في أقصى الغرب من حدود السلطنة ، على شواطىء بحر الأدرياتيك . وكان يفصل بينها وبين عاصمة السلطنة بلاد شاسعة ، يقطنها جماعات مختلفة ، من يونانيين وصرب وبلغار .

وعندما قامت الحركات القومية والثورات الانفصالية في البلاد المذكورة ، كان من الطبيعي أن يتأثر بها الألبان تأثراً شديداً ، وأن يفكروا في مصيرهم تفكيراً جدياً ؛ ولا سيما ، أنهم كانوا في بعض النواحي مختلطين مع عناصر أخرى : إذ كان لهم قرى منبثة بين قرى يونانية في بعض النواحي ، وصربية في نواحٍ ، وبلغارية في نواحٍ

أخرى . انهم كانوا يشاهدون هناك ما يعمله هؤلاء الجيران ، وكانوا يلاحظون أنواع المساعدات التي يتلقاها الثوار ، من الدول البلقانية الصغيرة من جهة ، ومن الدول الاوروبية العظيمة من جهة أخرى. وكانوا يدركون أن جميع البلاد البلقانية صائرة إلى الانفصال عن جسم السلطنة ، وأن انفصال البلغار والصرب واليونان سيؤدي إلى انفصالهم هم أيضاً بطبيعة الحال . ولذلك رأوا من الواجب عليهم أن يعتنوا بقوميتهم ويتمسكوا بها . لكي لا يذوبوا في بوتقات الأقوام المجاورة لهم ، عند تحقيق هذا الانفصال . وكثيرا ما كان يقول زعماؤهم : « ان سفينة السلطنة على وشك الغرق ، وعلينا أن نتخذ ما يجب اتخاذه من التدابير ، كي لا نغرق معها ، ما دام ليس في استطاعتنا أن ندفع عنها الغرق . . » .

وهكذا نشأت الفكرة القومية والنزعة الاستقلالية بين الألبان ، في أوائل هذا القرن ، على الرغم من الروابط القوية التي كانت تربطهم بالسلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية .

وبدأت الفكرة القومية تعمل عملها ، أولا بتوجيه العناية إلى اللغة القومية ، وبطلب جعلها لغة التعليم في المدارس . لأن التعليم في بلاد الألبان كان يجري باللغة التركية في المدارس الرسمية ، وباللغات الأوروبية - ولا سيما باللغة الإيطالية - في المدارس الأجنبية . وأما اللغة الألبانية نفسها ، فما كانت تدخل المدارس أبدا ، انها كانت في حالة « لغة حوار » بين الناس ، لا يظهر وجودها الا في البيوت والأسواق .

ولكن الدولة العثمانية لم توافق على طلب الألبان في هذا الصدد . الا بعد قيامهم بثورة مسلحة ، والا بعد عجزها عن اخماد هذه الثورة في الظروف الصعبة التي كانت أحاطت بها .

ولكن أمنية الألبان في « التعليم باللغة القومية » كانت تجابه مشكلة أساسية : لأن اللغة الألبانية لم تكن من اللغات المكتوبة . فكان عليهم أن يدونوها ويكتبوها من جديد ، كما أنه كان عليهم أن يختاروا الحروف التي يجب أن يكتبوها بها .

وهذا أوجد خلافاً بين مفكريهم وزعمائهم : صار بعضهم يقول بوجوب اختيار الحروف العربية ، وبعضهم يدعو إلى تقرير الحروف اللاتينية . وكانت ايطاليا تشجع هؤلاء بمؤسساتها التعليمية ، الا أن الدولة العثمانية كانت تعارض هذا التيار ، وتدعو القوم إلى ترجيح الحروف العربية .

ومع هذا ، لم تستمر هذه الاختلافات مدة طويلة . لأن الأحداث البلقانية تعاقبت بعد الثورة الألبانية بسرعة كبيرة ، وجرفت الألبان معها جرفا . .

ومن المعلوم أن الحرب التي نشبت سنة ١٩١٣ بين السلطنة العثمانية وبين الدول البلقانية المتفقة ، انتهت باندحار الجيوش العثمانية وانسحابها من شبه جزيرة البلقان ، وأدت إلى خروج تلك البلاد من الحكم العثماني بصورة نهائية .

إن ألبانيا ، استقلت بعد الحرب المذكورة ، وأخذت تعزز قوميتها بكل ما لديها من قوة .

إلا أنها كانت أصغر الدول البلقانية كلها ، كما أنها كانت أحدثها في الظهور على مسرح السياسة الدولية ، وفي الدخول إلى ميدان الثقافة العصرية . .

ولذلك بقيت مغبونة الحقوق ، بالنسبة إلى جاراتها : إن الاقتسام الذي تم بين الدول البلقانية ، ترك بعض البلاد الألبانية داخل حدود الدول المجاورة لها . وهؤلاء الألبان أخذوا يهجرون بلادهم ، ويفقدون قوميتهم ، بسبب سياسة التمثيل والضغط التي سارت عليها الدول المذكورة .

كلمة ختامية

بهذه الصورة تكونت في شبه جزيرة البلقان ، خمس دول مستقلة ، مؤسسة على أسس قومية .

ويظهر من التفاصيل التي سردناها آنفا ، بكل وضوح وجلاء : ان الحركات القومية في جميع هذه الدول بدأت بالاهتمام باللغة القومية وبالتاريخ القومي .

ونستطيع أن نقول : ان اللغة كانت العامل الأصلي من جهة ، والهدف الأساسي من جهة أخرى ، في جميع هذه الحركات القومية .

وأما تأثير الأديان والمذاهب في هذه الحركات ، فكان أضعف بكثير من تأثير اللغات فيها .

ولذلك رأينا أن البلغار ـ مثلا ـ انفصلوا عن الصرب وعن اليونان ، وخاصموهم مخاصمة عنيفة ، بسبب اختلاف اللغة ، وعلى الرغم من وحدة الدين والمذهب .

وبعكس ذلك : إن جميع الشعوب اليوغوسلافية اتحدت تحت راية اللغة ، وكونت دولة واحدة ، على الرغم من اختلافهم في الدين والمذهب .

وخلاصة القول : صارت اللغة العامل الأساسي في تحديد القوميات وتكوين الدول ، في جميع بلاد البلقان .

المحاضرة الرابعة(*)

نشوء الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين
والتيارات اللغوية والتاريخية التي رافقتها وساعدتها

(*) القيت هذه المحاضرة في ١٩٤٨/٢/٧.

نشوء الفكرة القومية
عند الأتراك العثمانيين

الأتراك من الأقوام الكبيرة ، المنتشرة على مساحة واسعة من الأرض : فالفرع الغربي منهم يقطن آسيا الصغرى المعروفة باسم « الأناضول » ، في حين ان الفرع الشرقي منهم يقطن كاشغر المعروفة باسم « التركستان الصينية » .

وقد أسس الأتراك دولا عديدة في مختلف أقسام آسيا ، في مختلف أدوار التاريخ ، وبعض هذه الدول حكم اقساماً كبيرة من قارة أوروبا أيضا . غير أن هذه الدول كلها ، كانت انقرضت قبل أواسط القرن التاسع عشر ، باستثناء واحدة منها ، هي الدولة العثمانية ، التي حافظت على استقلالها بالرغم من زوال شوكتها .

والعنصر التركي أصبح خلال القرن التاسع عشر ـ من الأمم المحكومة في كل محل ، باستثناء أراضي السلطنة العثمانية ، التي لم يكن فيها مستقلاً فحسب ، بل كان حاكما أيضا .

إنني لن أتتبع نشوء الفكرة القومية عند جميع الشعوب التركية . بل سأقصر بحثي على الأتراك العثمانيين وحدهم .

سأفعل ذلك لسببين جوهريين :

أولاً : إن نشوء الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين يعطينا نموذجاً خاصا ، يختلف عن سائر النماذج اختلافاً كبيراً . لأن هؤلاء الأتراك كانوا مستقلين ومتحدين ، قبل أن تدب في نفوسهم فكرة « القومية التركية » . ولذلك لم تأت لهم هذه الفكرة . لا بإستقلال ولا بوحدة ، كما حدث في سائر الأمم ؛ إنما أتت إليهم بنهضة جديدة ،

على طراز جديد . ولذلك أصبحت دراسة هذا النموذج ضرورية ، للحصول على فكرة شاملة عن جميع ثمرات الفكرة القومية .

ثانياً : إن السلطنة العثمانية كانت حاكمة على القسم الأعظم من البلاد العربية . ولذلك كان لنشوء الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين علاقة قوية بتاريخ الأمة العربية . ولهذا رأيت من الضروري أن أتتبع سيرة الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين ، قبل أن أنتقل إلى بحث الفكرة القومية في البلاد العربية .

- ١ -

كانت الدولة العثمانية ، دولة اسلامية بكل معنى الكلمة .

كان الأوروبيون يسمونها « تركيا » ، ولكنها هي نفسها ما كانت تتلقب بلقب « التركية » أبداً ، بل كانت تسمي نفسها على الدوام « الدولة العلية العثمانية » .

وكان سلاطينها يلقبون بكثير من الألقاب والنعوت الطنانة ، مثل « سلطان الغزاة والمجاهدين » و« خاقان البرين والبحرين » ، و« خادم الحرمين الشريفين » ، و « خليفة المسلمين » و« سلطان العرب والعجم » ، ولكن بين جميع هذه الألقاب والنعوت ما كانت تذكر كلمة « الترك » بصورة من الصور .

والسبب في ذلك يعود إلى تاريخ نشوء السلطنة وكيفية تأسسها :

من المعلوم أن الدولة العثمانية كانت في بادىء الأمر إمارة من الإمارات التابعة إلى الدولة السلجوقية ، ثم انفصلت واستقلت ، عندما مات آخر سلاطين السلاجقة .

وهذه الأمارة كانت تمتاز عن سائر الأمارات التي انفصلت عن الدولة السلجوقية ، بموقع جغرافي هام : إنها كانت متاخمة لحدود الامبراطورية البيزنطية الهرمة ، من نواحيها القريبة من الدردنيل . فكان أمامها مجال واسع للفتوحات ، على أساس « غزو بلاد الكفر » ، والجهاد في سبيل الإسلام ، وكلما كانت تفتح مدينة من المدن البيزنطية كانت تتلقى من سائر أمراء المسلمين رسائل التهاني والتبريك ، لأنهم كانوا يعتبرون هذه الفتوحات بمثابة « توسيع حوزة الإسلام ، ونشر رايته بين الأنام » .

وهذه الحالة أصبحت أكثر بروزاً للعيان ، بعدما اجتازت الجيوش العثمانية الدردنيل ، ورسخت أقدامها في تلك الناحية من القارة الأوروبية . لأنها عندئذ دخلت بلاداً تعتبر كلها « دار حرب وجهاد » حسب التعبير الذي اصطلح عليه فقهاء الإسلام .

والعثمانيون استفادروا من هذا الوضع ، استفادة كبيرة جداً ، من وجهة أخرى أيضاً ؛ لأنهم اختطوا لدولتهم خطة تجنيد طريفة ، مكنتهم من تكوين جيش قوي كبير ، على الرغم من ضآلة عددهم في بادىء الأمر : إنهم كانوا يقومون من وقت إلى آخر ، بغارات على بلاد الفرنجة ، لغرض استرقاق الأطفال . كانوا يعودون من هذه الغارات « الاقتطافية » ـ حسب تعبيرهم الرسمي ـ بعدد غير قليل من الأطفال « المقطوفين » ، ثم يربون هؤلاء الأطفال في ثكنات خاصة ، تربية إسلامية عسكرية ، فيكونون منهم جيشا قويا ، ـ هو الجيش الذي عرف في التاريخ باسم « الانكشارية » .

إن أفراد هذا الجيش ما كانوا يعرفون شيئاً عن أصولهم ، ولا يرتبطون بأسرة غير أسرة الجيش الذي ينتمون إليه ، ولا يطمحون إلى شيء غير الحرب والجهاد في سبيل الله . وبتعبير أقصر : إنهم كانوا يعدون للحياة العسكرية العنيفة ، منذ نعومة أظفارهم ، إعداداً دقيقاً ، كاملا .

والفتوحات العثمانية التي امتدت في القارة الأوروبية حتى فينا ، تمت بأجمعها على يد هذا الجيش الذي كان يتألف على هذه الصورة ، ويتدرب على هذه الطريقة .

ومن المعلوم أن هذه الفتوحات أثارت ـ منذ البداية ـ مخاوفَ بعض الدول النصرانية في أوروبا ، وحملتها على تأليف « جيوش صليبية » لمحاربة العثمانيين ولتوقيف انتشار الإسلام في تلك الديار .

إن تغلب العثمانيين على أمثال هذه الجيوش الصليبية ، كان يرفع مكانتهم في العالم الإسلامي بطبيعة الحال . وهذه المكانة ، ارتفعت بوجه خاص ، أولاً بعد فتح القسطنطينية ، ثم بعد فتح مصر والحجاز . إذ من المعلوم أن هذه الفتوحات أضافت إلى ألقاب سلاطين آل عثمان ألقابا جديدة هامة ، هي ، أولا لقب « خادم الحرمين الشريفين » ، ثم لقب « خليفة المسلمين » .

هكذا نشأت السلطنة العثمانية ، مشبوبة بإيمان ديني عميق ، متوجهة إلى أهداف دينية صريحة . إنها كانت دولة إسلامية بكل معنى الكلمة ، لا لأنها كانت تدين بدين الإسلام فحسب ، بل لأنها كانت تسعى إلى توسيع حوزة الإسلام من جهة ، وكانت تستمد قوة من الديانة الإسلامية من جهة أخرى .

كان الأتراك العثمانيون يعبرون عن « القومية » بكلمة « الملة » ، وكانوا يقولون على الدوام « الدين والملة شيء واحد » . إنهم كانوا يلقنون الأطفال هذه الفكرة بهذه العبارة البتاتة ، منذ بدء تعليمهم في الكتاتيب. كما أنهم كانوا يدونون هذه العبارة ،

في الصحائف الأولى من الكتب الدينية الأساسية التي كانت تسمى باسم « علم حال ـ علم الحال » .

هذا ، وكانت جيوش الدولة تخوض الحروب بحمية دينية شديدة ، وكانت عبارة « إما غازٍ وإما شهيد !» من الكلمات التي تتكرر على الألسن ، ، في جميع الأوساط ، عند التكلم عن السفر إلى ميادين الحرب والقتال .

وكان الكتاب والمؤرخون يعتبرون التاريخ العثماني ، جزءاً متمماً لتاريخ الإسلام ، وكانوا ينظرون إلى السلاطين العثمانيين ، كأخلاف للخلفاء الأقدمين ـ من الراشدين إلى الأمويين فالعباسيين .

في الواقع أن السلاطين كانوا أتراكاً . إلا أنهم ما كانوا ينتسبون إلى التركية ، لأن كلمة « التركية » ، كانت أصبحت ـ في عرف رجال الدولة وكتابها ـ مرادفة للعامية والبدائية ، فكانت لا تستعمل إلا للدلالة على السوقة والسذج من الناس حتى أن بعض المؤرخين عندما يضطرون إلى ذكر كلمة الأتراك ، كانوا يردفونها بتعبير « بي إدراك » بمعنى « المحرومين من الادراك » .

هذا ، واللغة الرسمية نفسها ، ما كانت تنسب إلى « التركية » ، بل كانت تنعت بـ « العثمانية » ، فانهم كانوا يقولون « لسان عثماني » بمعنى اللغة العثمانية ، و« صرف عثماني » بمعنى الصرف العثماني ، و« أدبيات عثمانية » بمعنى الآداب العثمانية .

وذلك لأن الكتاب والأدباء كانوا يكثرون من استعمال الكلمات العربية والفارسية ، وكانوا يعتبرون القواميس العربية والفارسية ملكاً مباحاً ومشاعاً ، يسوغ لهم أن يقتبسوا منها ما شاءوا من الكلمات ، لإيجاد قواف طريفة في أشعارهم ، أو إبداع عبارات رنانة في كتاباتهم . وفضلا عن ذلك ، أنهم كانوا يستعينون في هذا المضمار بالقواعد العربية والفارسية أيضاً : فكانوا يصوغون مثلا كلمات الجمع ، تارة حسب قواعد التركية الأصلية ، وطورا حسب قواعد اللغة العربية ، وطوراً آخر حسب قواعد اللغة الفارسية . وكذلك كانوا يتفننون في التراكيب الإضافية والوصفية ، فيصوغونها وفق ما تقضيه قواعد إحدى هذه اللغات الثلاث ، حسب ما يحلو لهم من فخامة العبارة وجرس الكلام .

والشعر أيضاً كانوا ينظمونه على أوزان العروض ـ وفق ما كان معتاداً في الأشعار العربية والفارسية ـ ، وكانوا يتخمونه بالكثير من الكلمات والتراكيب العربية والفارسية .

في الواقع إن الشعب ما كان يفهم شيئاً يذكر من هذا الأدب المعقد المزخرف بل

انه كان يعرف نوعاً آخر من الشعر نوعاً لا يتقيد بأوزان العروض ، بل يتبع وزنا خاصا بسيطا ، يسمى « وزن البنان » لأنه يستند إلى عد المقاطع بالأصابع . كان الزجالون ينظمون أشعارهم وأغانيهم على هذا الوزن الشعبي ، ويرتلونها على أنغام الربابات ، ولذلك كانوا يعرفون باسم « شعراء الربابة » .

إلا أن رجال العلم والأدب في الدولة العثمانية ، كانوا يحتقرون هذا النوع من الشعر ، ويترفعون عن ممارسته ، فما كانوا يرونه خليقاً بالدخول في حظيرة الأدب الحقيقي .

بهذا الاعتبار ، نستطيع أن نقول : إن تسمية الأدب الرفيع ـ بالأدب العثماني كان في محله تماما . لأنه كان أدبا أريستوقراطياً ، مترفعاً عن الشعب ؛ نشأ في قصور السلاطين والوزراء ، وترعرع في بيئات العلماء والأغنياء . .

ويظهر من كل ما تقدم ، أن كل شيء في السلطنة العثمانية كان ينعت تارة بالعثمانية وطورا بالإسلامية ، ولكنه ما كان ينسب إلى التركية أبدا .

وأما فكرة القومية التركية ، بمعناها المتميز عن العثمانية وعن الاسلامية على حد سواء . . . فما كانت تجول لا في خواطر رجال الدولة ومنوري الأمة ، ولا في أذهان سواد الشعب وعوام الناس .

واستمرت الأحوال على هذا المنوال ، حتى في العهد الذي عرف في التاريخ العثماني باسم « عهد التنظيمات » .

من المعلوم أن الدولة العثمانية ، دخلت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ولا سيما في الثلث الأخير من ذلك القرن ، في طور إصلاحات واسعة النطاق . قامت الدولة في هذا العهد ـ الذي عرف باسم عهد التنظيمات ـ بإصلاحات إدارية وقضائية ومالية وسياسية شاملة ، على أساس الاقتداء بالغرب ، واقتباس النظم والأساليب العصرية من الغرب . وقد اقترنت هذه التنظيمات الحكومية ، بتطورات هامة في ميادين العلم والأدب أيضاً . إلا أن الدولة العثمانية لم تتخل عن صفتها الأساسية حتى في هذا العهد أيضاً ، وبقيت دولة عثمانية اسلامية ـ بكل معنى الكلمة .

في الواقع أنها أعلنت بـ « خط همايون » المشهور، المساواة بين جميع التبعة ، إلا أنها لم تر من « حكمة الحكومة » أن تساوي بين المسلمين والمسيحيين في أمر الخدمة العسكرية . ففرضت هذه الخدمة على المسلمين فقط . وأما المسيحيون ، فقد فرضت عليهم « بدلاً نقدياً » يقوم مقام الخدمة العسكرية .

ولذلك كانت دوائر النفوس تسجل العثمانيين حسب ديانتهم ومذاهبهم ، من

غير أن تلتفت إلى لغاتهم وقومياتهم ، فجميع المسلمين كانوا يسجلون في دفاتر النفوس ، وفي « التذاكر العثمانية » ، كمسلمين فحسب ، دون ان يذكر بجانب ذلك فيما إذا كانوا من الأتراك أو من العرب ، أو من الشراكسة ، أو الألبان ، أو الأكراد . . . إن ما يهم الدولة من شؤونهم كان ينحصر في ديانتهم : أنهم مسلمون ، وكفى ، وما كانت الدولة تشعر بأية حاجة لأن تعرف عنهم شيئاً أكثر من ذلك .

هذا ، ومما يجدر بالذكر ، أن العلماء والأدباء ما كانوا يختلفون عن رجال الحكم والسياسة في هذا المضمار : انهم أيضاً كانوا يهتمون بالدين وحده ، من غير أن يلتفتوا إلى القومية ، بل من دون أن يفكروا فيها .

إن النهضة الأدبية التي قامت في عهد التنظيمات ، كانت نهضة قوية جداً : إنها تأثرت بالآداب الأوروبية تأثراً شديداً ، ولذلك فتحت في الأدب العثماني عهداً جديداً . والأدباء والشعراء الذين نبغوا في ذلك العهد كتبوا عن الوطن والوطنية كثيراً من المقالات والأشعار ، والقصائد والروايات . . . أسوة بما يفعله أدباء الغرب .

إذا استعرضنا هذه الآثار الأدبية الحماسية ، وجدنا أنها تتكلم على الدوام عن الوطن العثماني ، وعن الأمة الاسلامية ، وتتباهى بأمجاد العثمانيين ومفاخر المسلمين . . . ولكنها ما كانت تنسب ذلك إلى القومية التركية ، حتى أنها ما كانت تذكر كلمة الترك والأتراك على الاطلاق .

مثلاً ، كل ما كتبه الشاعر المشهور نامق كمال ـ الذي يعتبر « أبو الوطنية » في العالم العثماني ـ كان يهدف على الدوام إلى استثارة روح الوطنية العثمانية ، المبنية على الحمية الاسلامية : كانت جميع كتاباته الشعرية والنثرية مشبوبة بحماسة خارقة للعادة ، تصدر من أعماق قلبه ، كأنها « حمم تندفع من فوهة بركان » ـ حسب تعبير أحد النقاد ـ ، ولكنها كانت « عثمانية ـ اسلامية » ، خالية من كلمات الترك والأتراك والتركية بوجه عام .

ولإظهار نوع الوطنية التي كانت تختلج في فؤاد هذا الشاعر العظيم ، أرى أن أصف لكم احدى قصائده الوطنية المشهورة :

يبدأ الشاعر بوصف غادة حسناء ، وصفاً رائعاً رقيقاً . وبعد الانتهاء من وصف جمالها الفتان ، يتعرف اليها بغتة ، ويصيح بحرقة قلب ظاهرة :

« هذه أنت ؟ أنت ؟ أيتها الوطن الجميلة ؟ . . . » .

ثم يخاطبها مستعطفاً وملحاً في وقت واحد :

« إذهبي . . أيتها[1] الوطن . . . تدثري بالسواد في الكعبة . ثم ابسطي إحدى ذراعيك إلى روضة النبي ، ومدي الثانية إلى المشهد في كربلاء . . واظهري على الكائنات على هذه الهيئة . . ولا ريب في أن الخالق نفسه يعشق هذه الهيئة . .

« ثم افتحي صدرك ، واخرجي منها شهداءك وانشريهم على الملأ . فقولي : يا رب . . . هؤلاء هم الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم في سبيلك . . بينهم من كان استشهد في بدر ، ومن كان استشهد في حنين . . » .

وبعد ذلك يطلب إليها أن تعدد رزايا المسلمين ، وأن تتضرع إلى الله تعالى ، أن يحمي المسلمين من كيد الأعداء ، بحرمة هؤلاء الشهداء .

كل ما جاء في هذه القصيدة يدل دلالة واضحة على أن عواطف الشاعر ، ما كانت تفرق بين شهداء صدر الإسلام، وبين شهداء الحروب العثمانية أبداً . إن جميع كتابات نامق كمال كانت على هذا الطراز :تمزج الوطنية العثمانية مع الحمية الإسلامية .

هذا ، والشاعر العظيم ، عبد الحق حامد ـ الذي نشأ معاصراً لنامق كمال ـ أيضاً كان مثله : لا يفرق بين التاريخ العثماني وتاريخ الإسلام . إنه ألف عدة روايات مسرحية ، كلها وطنية ، ومعظمها مستنبطة من تاريخ الأندلس . طارق بن زياد ، موسى بن نصير ، زتنب، تزر . . . ويقول هذا الشاعر ، في مقدمة إحدى هذه المسرحيات « إنه رأى أن ينتخب مواضيع مسرحياته من التاريخ القومي ، لتبيان أمجاد الأجداد » . مما يدل دلالة قاطعة على أنه كان ـ في ذلك العهد ـ يعتبر تاريخ الأندلس تاريخاً قومياً بالنسبة إلى العثمانيين .

ذكرت هذين الشاعرين نظراً لمكانتهما العظمى ، ولكني أؤكد أن جميع الكتابات الوطنية التي كانت تصدر عن أقلام الكتاب والشعراء ، كانت على هذا النمط : تتكلم عن الوطن العثماني وعن الأمة الاسلامية بوجه عام ، ولكنها لا تقول شيئاً عن الأتراك بوجه خاص .

ـ ٢ ـ

يظهر من كل ما ذكرته آنفاً : أن الأتراك العثمانيين كانوا ـ حكومة وشعباً ـ مرتبطين بفكرة « الوطنية العثمانية الإسلامية » ارتباطاً شديداً ، وبعيدين عن الشعور بالقومية التركية بعداً كبيراً .

والأحوال استمرت على هذا المنوال ، حتى أواخر القرن التاسع عشر ، بل حتى أواخر العقد الأول من القرن العشرين .

(١) اني رأيت ان استعمل صيغة التأنيث، لأن الخطاب موجه الى الغادة الحسناء.

غير أنه بعد ذلك ، بدأت فكرة « القومية التركية » تعمل عملها في النفوس ، وصارت تستولي على الأذهان وتستهوي القلوب بسرعة ، وأخذت تقتحم الموانع التي تقوم في سبيلها ، الواحدة بعد الأخرى . إلى أن أصبحت سيدة الموقف تماماً ، بقيام « الدولة التركية الفتية » ، مقام السلطنة العثمانية المحتضرة .

إن « الفكرة القومية » عند الأتراك العثمانيين ، بدأت أولا كحركة لغوية أدبية ؛ ثم صارت تظهر في الأبحاث التاريخية ؛ وبعد ذلك انتقلت إلى ميادين الحكم والسياسة .

وإذا سمينا حركة القومية التركية بالتتريك ، جاز لنا أن نقول : إن تيارات القومية التركية ـ عند الاتراك العثمانيين ـ بدأت بتتريك اللغة ، ثم انتقلت إلى تتريك التاريخ ، وانتهت في آخر الأمر إلى تتريك الدولة .

ومن الطبيعي ، إن التتريك في اللغة والتاريخ ، مهد السبل إلى تتريك في السياسة والحكم . ولكن هذا التتريك الأخير ، بدوره ساعد على اتمام التتريك في اللغة والتاريخ مساعدة كبيرة .

وأما إذا أردنا أن نتتبع سير هذه التيارات القومية بشيء من التفصيل ، وجب علينا أن نستعرض مظاهرها في ثلاثة أدوار متتالية :

(أ) الدور الذي يمتد من بدء حركة « التنظيمات » ـ إلى حين انقلاب الدستور ، وتأسيس « مشروطية الحكم » ـ حسب تعبير الأتراك ـ سنة ١٩٠٨ .

(ب) الدور الذي يمتد من انقلاب المشروطية العثمانية ، إلى اعلان الجمهورية التركية .

(ج) الدور الذي بدأ بإعلان الجمهورية التركية .

في الدور الأول من هذه الأدوار الثلاثة ، كانت آثار الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين قليلة ، ضعيفة ومبعثرة . إنها تجلت في كتابات بعض الأدباء والمفكرين . ولكنها لم تستطع أن تحدث تياراً مؤثراً في الحياة الفكرية والسياسية .

وأما في الدور الثاني ـ ويعني ذلك : بعد انقلاب المشروطية سنة ١٩٠٨ ـ فقد اخذت الفكرة شكل تيارات قوية واضحة . وصار القائلون بها يبذلون جهوداً متواصلة لتنظيمها من جهة ولنشرها من جهة أخرى : ألفوا الجمعيات وأسسوا النوادي ، وأصدروا المجلات . . . وانتهزوا كل الفرص لنشرها بين الشباب وبين سائر الناس ،

بواسطة المقالات ، والدروس ، والخطب والمحاضرات ، والأغاني والأشعار والروايات .

وقد لاقوا ـ في البداية ـ معارضة شديدة من بعض البيئات : لأن جماعة من الكتاب والمفكرين كانوا يعارضون فكرة القومية التركية، باسم « الإسلامية » ؛ لأنهم كانوا يذهبون إلى أن النعرات القومية منافية لمبادىء الإسلام بوجه عام .

وجماعة أخرى من الكتاب والمفكرين كانوا يعارضون فكرة القومية التركية ، باسم « العثمانية » ؛ لأنهم كانوا يعتقدون أن إنتشار هذه الفكرة يؤدي إلى تفكك الروابط التي تربط الأقوام العثمانية ، وتسبب انقراض السلطنة .

ولكن فكرة القومية التركية تغلبت على جميع هذه المعارضات .

ومما يجدر بالذكر أن الوقائع السياسية والحربية التي توالت على السلطنة العثمانية بسرعة كبيرة ـ بعد انقلاب المشروطية ـ ساعدت على هذه الغلبة مساعدة كبيرة .

ذلك لأن الحرب الطرابلسية الايطالية (١٩١١) فصلت عن السلطنة العثمانية ولايتين : هما ولايتا طرابلس الغرب وجزائر البحر الأبيض ؛ والحرب البلقانية (١٩١٢ ـ ١٩١٣) فصلت عنها ست ولايات : هي يانيه ، اشقودره ، قوصوه ، مناستر ، سلانيك ، كريت ؛ وأما الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) فقد فصلت عنها ثماني ولايات هي : الموصل ، حلب سورية ، بيروت ، بغداد ، البصرة ، الحجاز ، اليمن ؛ فلم يبق بعد ذلك للدولة غير الولايات التركية البحتة . فأصبحت الدولة « تركية » فعلا .

ومع انفصال الولايات التي ذكرتها آنفاً ، فقد تم انفصال الألبان ، والصرب والبلغار ، والعرب . وكانت الدولة قد تخلصت من معظم الأرمن ، بعملية « التهجير » التي أقدمت عليها خلال الحرب العالمية ؛ كما أنها تخلصت من جميع العناصر اليونانية ، بفضل « مبادلة السكان » التي جرت بينها وبين الدولة اليونانية ، بعد الحرب التي قامت بينهما ، ولم يبق مانع يحول دون اعتبار الدولة « تركية » بكل معنى الكلمة .

ونستطيع أن نقول : عند انتهاء الدور الثاني وبدء الدور الثالث ، كانت السلطنة العثمانية زالت من عالم الوجود بصورة رسمية ، تاركة محلها إلى جمهورية تركية جديدة .

والجمهورية التركية ـ التي دشنت الدور الأخير ، أخذت على عاتقها إتمام تتريك

الشعب والحكومة ، وتحقيق كل ما تقتضيه فكرة القومية التركية ، وفق خطط مرسومة ، مستندة إلى قوانين وأنظمة جديدة ، وأزالت بذلك جميع النظم الباقية من عهد « الفكرة العثمانية الاسلامية » التي كانت سائدة قبلا .

- ٣ -

بعد هذه النظرات العامة التي ألقيناها على « نشوء الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين » . . . يجدر بنا أن نستعرض أهم التطورات التي أحدثتها هذه الفكرة ، أولا في ميادين اللغة والأدب ، ثانيا في ميادين الأبحاث التاريخية ، وثالثا في ميادين الخطط السياسية .

١ ـ التتريك في اللغة والأدب

إن آثار الفكرة القومية التركية ظهرت أولا في ميادين اللغة والأدب ، كما قلت ذلك آنفا .

إنها بدأت أولا ، بالاعتراض على نسبة اللغة والأدب إلى العثمانية ؛ وثانيا بالدعوة إلى الكف عن اقتباس الكلمات من المعاجم اللغوية والدواوين الشعرية ، العربية والفارسية .

ربما كانت أولى الكتابات التي تجلت فيها هذه النزعة بصراحة هي إحدى القصائد التي نظمها الشاعر ضيا باشا : إنه كان من رجال عهد التنظيمات ؛ وكان ـ في بداية الأمر ـ زميلا وصديقا لشاعر الوطنية العثمانية نامق كمال الذي ذكرته آنفا . وكان مما قاله ضيا باشا في هذه القصيدة :

« الذين يبغون اللغة العربية ، فليذهبوا إلى بلاد العرب ؛ والذين يبغون اللغة الفارسية ، فليرحلوا إلى إيران؛والذين يبغون اللغة الافرنجية ، فليذهبوا إلى بلاد الفرنجة . فان كل من لا يدرك هذه الحقيقة ، فهو جاهل : نحن أتراك ، فينبغي أن يكون لنا لغة تركية . . » .

لقد أعقبت هذه القصيدة وهذه الدعوة ، كتابات ودعوات عديدة ترمي إلى نفس الغرض . إلا أن هذه الكتابات والدعوات ، كانت تظهر في أوقات متقطعة ، ولقيت مبعثرة متفرقة ، فلم تولد حركة تستحق اسم « التيار » . . حتى حدوث انقلاب الدستور ، وقيام « مشروطية الحكم » سنة ١٩٠٨ .

وأما بعد ذلك ، فقد أخذت الفكرة تنتشر بسرعة ، وولدت عدة نزعات وتيارات ، عرفت بالأسماء التالية : تبسيط اللغة ؛ تصفية اللغة ، تتريك اللغة .

أولاً : قامت دعايات قوية للعدول عن استعمال التراكيب العربية والفارسية ، للتقريب بين لغة الكتابة ولغة الكلام .

ثانياً : قامت دعوة ملحة لتبعيد القواميس والدواوين العربية والفارسية من بين أيدي الكتاب والأدباء ، ولتصفية اللغة من الكلمات العربية والفارسية التي اتخمت الكتابات الأدبية ، بقصد زخرفة الكلام .

ثالثاً : قامت دعوة للبحث عن كلمات تركية أصيلة ، لتحل محل الكلمات العربية والفارسية المستعملة في الكتابات الأدبية والعلمية .

إن الدعوة الأولى انتشرت بسهولة . وأثمرت ثمراتها بسرعة . وساعدت كثيراً على تبسيط اللغة ، بصورة فعلية .

كانت التراكيب العربية والفارسية تعتبر ـ قبل ذلك ـ من ضرورات الأدب الرفيع ، ولهذا السبب كانت اللغتان العربية والفارسية ، تدرسان في جميع المدارس الابتدائية والثانوية . عندما بدأت حركة « تبسيط اللغة » حذفت الدروس المذكورة من مناهج الدراسات الابتدائية .

وأما الدعوتان الثانية ، والثالثة خاصة ، فقد اصطدمتا بعراقيل عديدة ، لأن الكتاب والمفكرين ، اختلفوا في تعيين مدى التصفية والتتريك : أي الكلمات يجب أن تخرج من دائرة الاستعمال ، من غير أن تعوض بغيرها أيها يجب أن تبقى مستعملة كما هي ؟ وأيها يجب أن تستبدل بكلمات تركية أصلية ؟

إن آراء زعماء التجديد ، لم تتحد في أجوبة هذه الأسئلة :

لأن جماعة منهم كانوا يلتزمون مبدأ التصفية المطلقة والتتريك التام ، ويقولون بوجوب الاستغناء عن جميع الكلمات العربية والفارسية ، والاستعاضة عنها بكلمات تركية بحتة .

ولكن جماعة أخرى منهم كانوا يلتزمون خطة الاعتدال في هذا المضمار ، وكانوا يدعون إلى الاقتداء بسواد الناس . فيقولون : إن هناك كثيرا من الكلمات العربية والفارسية التي لاكتها الألسن التركية ، وتعوّد عليها الخواص والعوام على حد سواء . هذه الكلمات دخلت في صميم اللغة وأصبحت بمثابة الكلمات التركية ، على الرغم من أصولها العربية أو الفارسية . فيجب علينا أن لا نتعرض إلى أمثال هذه الكلمات ـ ولا نشغل أنفسنا بمحاولة تتريكها ؛ ويجب أن نحصر عمليات التصفية والتتريك في حدود الكلمات التي ليست من هذا القبيل .

إن رأي هذه الجماعة ، هو الذي ساد حتى قيام الجمهورية . لأن زعماء الحركة القومية التركية ـ وعلى رأسهم ضيا كوك آلب ـ الذي كان يعتبر الدماغ المفكر للقومية التركية ـ كان يلتزم هذا الرأي ، ويدعو إلى العمل به على الدوام .

ولكن في الدور الثالث من الأدوار التي ذكرتها . أعني بعد قيام الجمهورية ، انتقل زمام الأمور إلى الرأي الأول ، وصارت الحركة تتجه اتجاه « التصفية المطلقة والتتريك التام » . هذه الحركة تقوت بوجه خاص بتأثير الغازي مصطفى كمال . لأنه التزم هذه الخطة ، وأخذ يسعى لتنفيذها ، بكل ما له من نفوذ مادي ومعنوي . ولذلك ألفت الحكومة لجنة رسمية لإصلاح اللغة . وصارت هذه اللجنة تشتغل بنشاط كبير ، وحماس شديد : تجمع الكلمات التركية المستعملة في مختلف نواحي البلاد من جهة ، وتدرس الكلمات المستعملة في مختلف اللغات واللهجات التورانية من جهة أخرى ، وتقترح الكلمات التي يجب أن تقوم مقام العربية والفارسية المستعملة قبلا ، مستندة إلى ابحاثها هذه . ورأت اللجنة أن تلجأ إلى اختراع بعض الصيغ الجديدة أيضا ، لتسهيل إيجاد الكلمات التركية التي ترى لزوما لها .

وبلغ تعصب القوم على الكلمات العربية والفارسية حدا غريبا جدا : لأنهم صاروا يرجحون استعمال بعض الكلمات الإفرنجية ، عوضا عن الكلمات العربية التي كانت مستعملة قبلا . مثلا ، أنهم أبطلوا استعمال كلمة « الرهن » التي كانت شائعة بين الناس ودارجة في القوانين ، وقرروا التعويض عنها بكلمة « ايبوتيك » الفرنسية في جميع الدوائر الرسمية .

وقد أوصل الغازي مصطفى كمال ـ نزوعه إلى التتريك التام إلى الحد الأقصى ، في إحدى الخطب التي أعدها لاستقبال أحد السفراء . وعندما أبلغت الحكومة الخطبة المذكورة إلى الجرائد التركية بصورة رسمية ، اضطرت إلى تذييلها بشروح تتعلق بمعاني ٣٢ كلمة من الكلمات المستعملة فيها ! .

كان عدد غير قليل من رجال الفكر والأدب ، لا يحبذون هذه الخطة ، ولكنهم ما كانوا يجرؤ ون على مخالفتها ، بسبب تمسك الغازي أتاتورك بها تمسكا شديداً .

وسارت الأمور على هذا المنوال ، إلى أن اخترع البعض نظرية جديدة ، ساعدت كثيرا على الحد من قوة اندفاع هذه الحركة : هذه النظرية عرفت بتعبير « شمس اللغات » . إذ زعم أصحابها « أن اللغة التركية بمثابة الشمس لمجموعة لغات العالم : كل اللغات تولدت منها ، وانفصلت عنها ، كما انفصلت النجوم السيارة عن الشمس . بهذا الاعتبار ، يمكننا أن نجزم بأن الكلمات التي تنسب الآن إلى العربية أو الفارسية ، كلها منحدرة من أصول تركية » .

هـذه النظريـة ـ على مخـالفتها الصـارخة للحقـائق العلميـة ـ لم تخل من فـوائـد عملية ، لأنها فتحت الباب للملاحظة التـالية : مـا دامت هذه الكلمـات منحدرة من أصول تركية ، فلماذا نبذل جهودا للاستعاضة عنها بكلمات جديدة ؟

إن حركة تتريك اللغـة لم تتوقف بـذلك تمـاما . إلا أنها اكتسبت شيئـاً كثيراً من الاعتدال ، وأخذت تسير سيراً وئيداً .

٢ ـ التتريك في الشعر

إن التـطورات التي حدثت في اللغـة ـ من وجهتي المفـردات والتـراكيب ـ بسبب انتشـار فكرة القـومية التـركية أثـرت في الشعر أيضـا ، بطبيعـة الحال . إلا أن حـركة التتريك في الشعـر ، لم تكتف بهذه التـأثيرات غـير المباشـرة ، بل إنها تنـاولت الأوزان أيضا : إنها أدت إلى « تحرر الشعـر من أوزان العروض ، وانصـرافه عنهـا إلى « أوزان البنان » أسوة بالشعر الشعبي التركي .

أخذ بعض الشعراء يتلفتون إلى الأشعار الشعبية ، منذ عهـد التنظيمـات . وقد جرب عدد غـير قليل منهم أن ينـظموا ـ من وقت إلى آخـر ـ بعض الأشعار عـلى وزن البنـان ، وقد استـطاع بعضهم أن يبـدع بعض القـطع من الشعـر الـرفيـع عـلى هـذا الوزن . إلا أن هذه المحاولات لم تتواصـل بشكل يؤدي إلى إحـداث تيار ظـاهر ، إلا بعد انقلاب المشروطية .

في الواقع ، أنه ظهر في أواخر القرن التاسع عشر شاعر أخذ على نفسه ألا ينظم إلا عـلى وزن البنان ، المعـروف بين سـواد الشعب . وقد نشـر ـ واسمه محمـد أمين ـ كثيرا من الأشعار على هذا النمط ؛ ثم جمعها في ديوان سماه « أشعار تركية » ، إلا أنه لم ينل قبولا حسنا من بيئات الشعـر والأدب ، إلا بعد انقـلاب المشروطيـة ؛ في الدور الثاني من الأدوار الثلاثة التي ذكرتها آنفا .

وكانت إحدى القصائد الحمـاسية التي نشـرها الشـاعر المـذكور تبـدأ بالعبـارات التالية : « أنا تركي . ديني سام ؛ جنسي عظيم . قلبي مملوء بالنار . . »

ربما كان ذلك أول الأشعار والكتابات التي تقـول « أنا تـركي » في مقام التفـاخر والمباهاة .

إن نزعة التتريك التي ظهرت بين الشعراء بهذه الصورة ، بقيت في بادىء الأمـر ضعيفة ومحصورة في دائرة ضيقة . إلا أنها أخذت تتقوى وتتوسع بسرعة ، بعد انقلاب

المشروطية ، ولا سيما بعد نضوج فكرة القومية التركية ، وإزدياد الوعي القومي عند الأتراك العثمانيين :

لقد زاد عدد الذين ينظمون الشعر على وزن البنان ازديادا مطردا ، كما زاد عدد الذين ينجحون في هذا المضمار نجاحا كبيرا ، وزاد عدد الأشعار الرفيعة والرقيقة المنظومة على هذا الوزن .

وفضلا عن ذلك ، أخذ بعض الأدباء يحملون على أوزان العروض حملات شديدة : صاروا يقولون إن هذه الأوزان إنما نشأت من طبيعة اللغة العربية ، وهي غير ملائمة لطبيعة الكلمات التركية . وأخذوا يذكرون بعض الكلمات التركية ، التي لا تنطبق على أي وزن من أوزان العروض ، وخلصوا من ذلك إلى القول بأنه لا بد من إحداث انقلاب في أوزان الشعر ، تمشيا مع التطورات التي حدثت والتي لا تزال تحدث في اللغة ، من حيث المفردات والتراكيب .

إن آراء هؤلاء ودعاياتهم أثمرت ثمراتها النهائية بعد إعلان الجمهورية ، حيث اكتسح وزن البنان ميادين الشعر اكتساحا ، وقضى على أوزان العروض قضاء مبرما . هجر الشعراء أوزان العروض بأجمعها بصورة نهائية ، وصار الجيل الجديد منهم لا ينظم إلا على وزن البنان .

هذا ، ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ، ان إلغاء السلطنة ونفي الأمراء العثمانيين من البلاد ، وانتشار النزعة الشعبية بين الناس . . كان قد ساعد على تطور الشعر التركي في الاتجاه الذي وصفته آنفا ، لأن النقاد صاروا يقولون إن الشعر المعروف والمدون في الأدب العثماني نشأ في قصور السلاطين والأغنياء . من غير أن يلتفت إلى الشعب ومن غير أن يتصل به ، ومن غير أن يؤثر فيه . إن الشعب التركي لا يفهم شيئا من هذا الشعر ، حتى أنه يعجز عن النطق به ، انه شعر أريستوقراطي بطبيعته ، وهو مترفع عن الشعب بحكم نشأته ، هذا الشعر خليق بالتسمية باسم « شعر البلاط » أو « شعر السراي » . فلا يجوز لشعراء عصر الشعبية أن ينسجوا على منواله ، نحن الآن في حاجة إلى شعر جديد ، يكون تركياً لا عثمانياً ، شعبياً لا سلطانياً .

ولا حاجة إلى القول إن أمثال هذه الملاحظات ساعدت على تعجيل تطور الأدب التركي مساعدة كبيرة .

٣ ـ التتريك في التاريخ

إن حركة التتريك في المباحث والتآليف التاريخية ، بدأت في أواخر القرن

التاسع عشر ، بالالتفات إلى ما نشره المؤرخون الغربيون عن تاريخ الأتراك قبل الإسلام .

إن مؤلفات فون لوقوك ولائون قاهون ـ بوجه خاص ـ لعبت دوراً هاما في هذا المضمار . فقد وجد بعض الكتاب في تلك المؤلفات مباحث عديدة تبرهن على أن الأتراك كانوا متقدمين في الحضارة تقدما بينا ، قبل ظهور الإسلام أيضاً ، ولذلك صاروا يقتبسون منها ما يتعلق بتاريخ الأتراك « السابق للإسلام ، والمستقل عن الإسلام » .

هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، أخذ بعض الكتاب يهتمون بالمباحث المتعلقة بخدمة الأتراك للحضارة الإسلامية ، وينشرون الرسائل والمقالات للبرهنة على أنهم لم يكونوا أهل حرب وضرب فقط . كما يزعم بعض المؤرخين ، بل إنهم كانوا أهل علم وحضارة أيضاً .

إن جهود الكتاب والمؤرخين في هذين الاتجاهين بدأت قبل انقلاب المشروطية ، ولكنها لم تتواصل وتأخذ شكل « تيار فكري » قوي ، إلا بعد الانقلاب المذكور .

ومن البديهي أن هذه الجهود لعبت دوراً هاماً في إيقاظ روح القومية وإثارة الغرور القومي عند الأتراك العثمانيين .

ولكن جهود الكتاب والمفكرين في ميدان الأبحاث والتآليف التاريخية ، لم تنحصر بهذين الاتجاهين وحدهما ، بل انها توجهت إلى اتجاهات أخرى ، وأوجدت تيارات فكرية هامة ، علاوة على التيارين اللذين ذكرتهما آنفاً .

أولا ، بدأ تيار قوي ، يدعو إلى إعادة النظر في التاريخ المدوّن . كان أصحاب هذه الدعوة يقولون : « إن التاريخ العثماني ـ مثل تاريخ الإسلام ـ كتب بنظرات دينية ، وهذه النظرات الدينية حالت دون تقدير الوقائع على وجهها الصحيح . فمثلا ، اعتاد المؤرخون أن ينزلوا اللائمة على جنكيز خان ، وأن يلعنوه ، لأنه غزا بلاد الاسلام وحارب المسلمين . ولكننا إذا نظرنا إلى الوقائع التاريخية وحقائقها ، بنظرات مجردة عن التعصب الديني ، اضطررنا إلى التسليم بأنه كان من عظماء التاريخ ، وفضلاً عن ذلك فإنه خدم الأتراك ، لإنه استطاع أن يجمع معظم الشعوب التركية تحت راية واحدة . فيجب علينا أن نغير نظرتنا إليه ، وأن نعدل عن لعنه ولا نتردد في تعظيمه » .

وقالوا كذلك : إن التاريخ العام الذي كتبه الأوروبيون أيضاً يحتاج إلى إعادة النظر ، من الوجهة التركية . لأن هؤلاء كتبوا الوقائع التاريخية حسب تأثيرها فيهم ،

ولـذلك اعتـادوا أن يتهموا آتيـلا مثلا بـالظلم والتخـريب . ولكنه في حقيقـة الأمـر لا يختلف عن سائر الفاتحين في هذا المضمار . فيجب علينا أن لا نعتمد على آراء مؤرخي الغرب في أمثال هذه القضايا ، كما يجب علينا أن نسلم بعبقرية آتيلا ، وأن لا نتردد في وضعه بين أعاظم رجال التاريخ » .

إن الجهود التي بذلت في هذا السبيل ، والمقالات والكتب التي نشرت حول هذه القضايا ، أثرت في مشاعر الأتراك العثمانيين تأثيرا قوياً ، وصار الجيل الجديد منهم لا يذكر جنكيز وآتيلا إلى بـالتعظيم والاحتـرام . حتى ان البعض منهم صار يتهـافت على تسمية أولاده بأسماء هؤلاء .

وفي الأخير ، انضم إلى التيارات السـالفة الـذكر ـ في ميدان الأبحاث والتـآليف التاريخية ـ تيار آخر ، وهو تيار توسيع مفهوم الترك والأتـراك ، وتشميله على عـدد كبير من أمم التاريخ القديم :

أولا قامت حركة قويـة لاعتبار الأتـراك والتاتـار والمغول . . كلهم أمـة واحدة ؛ وصـار القوم يعتبـرون رجال جميـع هذه الأمم أجـداداً لهم وأسلافـا . ولا حـاجـة إلى القول ، إن هذه النظريات وسعت حدود مفاخر الأتراك توسيعاً كبيـراً جداً . ثم أخـذ التيار يتعدى هذه الحدود أيضـا : لأن الكتاب والمفكـرين صاروا يعتبـرون السومـريين والحيثيين أيضا من الأتـراك . وأخذوا بـذلك يـدخلون جميع مـآثر الحضـارة السومـرية والحضارة الحثية أيضا في نطاق مفاخرهم القومية . .

إن كل هذه الجهود ، بدأت أولا شخصية وفرديـة ، ولكنها لم تلبث أن أصبحت معشـرية وجمـاعية ، تـولتها الهيئـات والجمعيات ، وفي آخـر الأمر ، تبنت الحكـومات نفسها هذه الجهود ، وعهدت بأمرها إلى لجان وهيئـات رسمية ، كـما أنها أخذت عـلى عاتقها النفقات اللازمة لنشر أمثال هذه الأبحاث التاريخية .

كـانت وزارة المعارف العثمـانية ألفت لجنـة تختص بـالبحـوث التي تحـوم حـول التاريخ العثماني . وهذه اللجنة الرسمية أخذت تصدر مجلة شهرية لنشر نتائج أبحاثها التاريخية . إلا أن اللجنة المذكورة تحولت بعـد ذلك من التـاريخ العثمـاني إلى التاريـخ التركي ، وسميت « لجنة التاريخ التـركي » ؛ كما ان مجلتهـا تحولت إلى « مجلة التـاريخ التركي » .

إن الغازي مصطفى كمال ـ الذي تلقب بعـد ذلك بلقب أتـاتورك ـ اهتم بهـذه الأبحاث والنشرات اهتماماً كبيراً ، حتى أنه صار يوجهها توجيهاً مباشـراً . وذلك أدى إلى انحـراف الكثيرين من الكتـاب والمؤرخين عن منـاحي الأبحاث العلميـة إنحرافـاً صريحاً .

ولكي أعطي فكرة واضحة عن المدى الذي وصل إليه الانحراف في بعض الميادين ، أود أن أذكر لكم مثالاً واحداً :

ألف أحد الأساتذة ـ وكان أستاذاً لتاريخ الحقوق في جامعة استانبول ـ كتاباً عنوانه « منشأ الحضارة اليونانية » ، حاول فيه البرهنة على أن الحضارة اليونانية منحدرة من أصول تركية . وأما أبرز البراهين التي أوردها المؤلف لاثبات مدّعاه فكان ما يلي : « كان اليونان يعبدون الهة اسمها « أثينا » Athéna والمدينة المعروفة بهذا الاسم منسوبة إلى هذه الالهة . ومن الأمور الظاهرة إلى العيان أن هذا الاسم ـ يعني آنا ـ مخفف من « آت ـ آنا » ، والنصف الأول من هذه اللفظة « آت » ـ تدل في اللغة التركية على « الحصان » ، والنصف الثاني منها ـ « آنا » ـ تدل على « الأم » . ولما كان تأليه الحصان ، واعتباره أم الآلهة من خصائص الأتراك . . يمكن الجزم بأن إسم هذه الإلهة انتقل إلى اليونان من الأتراك . ولما كانت الديانة في تلك العهود أساس الحضارة ، لا يبقى مجال للشك في أن الحضارة اليونانية إنحدرت من أصول تركية » !

بعد هذا المثال ، أظن أنكم لا تستغربون إذا قلت : إن الكتب المدرسية التركية الحديثة تزعم أن طارق بن زياد ، تركي الأصل . وأما منشأ هذا الزعم فهو ما يلي : طارق بن زياد كان بربري الأصل . والبربر من الأتراك ، بدليل أن احدى قبائلهم المشهورة تسمى « توارك » . ومن الواضح أن هذا الاسم محرف من « أتراك » ! .

هذا ، وبقطع النظر عن مبلغ مطابقة هذه الآراء والمدّعيات للحقائق العلمية ، أو مدى مخالفتها لها . . يجب علينا أن نلاحظ أن أمثال هذه الدعايات التاريخية أثرت في نفوس الأتراك تأثيراً شديداً ، وساعدت على تقوية النزعة القومية وعلى إثارة الغرور القومي عندهم مساعدة كبيرة . كما يجب علينا أن نلاحظ ـ مقابل ذلك ، أن فكرة القومية التركية نفسها ، شجعت أمثال هذه الآراء والكتابات ، ووجهتها هذه الاتجاهات . وبتعبير أقصر : قد حدث تفاعل متقابل وتأثير متبادل ، بين فكرة القومية التركية وأمثال هذه الآراء التاريخية .

٤ ـ التتريك في السياسة :

وأما آثار حركة التتريك في ميادين السياسة ، فلم تظهر إلا بعد انقلاب الدستور .

قبل ذلك ، كانت الدولة غارقة في بحر خضم من المشاكل السياسية الداخلية والخارجية . لأن السلطنة العثمانية كانت تحكم عناصر كثيرة ، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً من حيث اللغة والدين والمذهب والتاريخ والنزعات الأساسية .

والقضايا الناجمة من هذه الاختلافات كانت جعلت بعض الأقطار من البلاد العثمانية مسرحاً لمشاكل وقلاقل دائمة ، تتوالى خلالها ثورات الأهالي المحلية ، ودسائس الدول الأجنبية بمقياس واسع وشكل فظيع : « الولايات الستّ » في شرق الأناضول ، « والولايات الثلاث » في وسط الروملي ، و« جزيرة كريت » في جنوب بحر الإيجة ، و« اليمن » في أقصى الجنوب من الممالك العثمانية . . كانت مصدراً لقلاقل دائمة ومشاكل متوالية . ولا سيما « ماكدونيا » التي كانت تسمى « الولايات الثلاث » ، أصبحت شبيهة بميادين الحرب ، تتقاتل عليها مختلف عصابات الشعوب البلقانية ، وتتصادم فيها ضروب من دسائس الدول الأوروبية . وعندما تأزمت الأمور فيها إلى حد كبير ، اضطر السلطان عبد الحميد إلى الموافقة على وضعها تحت المراقبة الدولية . وكانت هذه المراقبة تشمل أمور الأمن والمال بصورة مباشرة ، ولا تخلو من التأثير في سائر الأمور بصورة غير مباشرة وكانت كل من النمسا، وإيطاليا وفرنسا وانكلترا وروسيا ، أخذت على عاتقها تنظيم شؤون الأمن في كل متصرفية من المتصرفيات الموجودة في الولايات المذكورة ، وأوفدت ضابطاً من ضباطها «لتنسيق » شؤون الأمن في كل قائمقامية من قائمقامياتها . وكان هؤلاء الضباط يرتبطون بمجلس مراقبة خاص بكل ولاية ، ثم بمجلس مراقبة عام للولايات الثلاث المذكورة .

ولكن هذه المراقبة الدولية ـ وإن كانت قد أفادت في تنظيم أمور المال وتنسيق قوات الأمن ـ إلا أنها لم تحل دون توالي أعمال العصابات الإرهابية، بل بعكس ذلك زادتها شدة وإضطراماً ، لأن كل دولة من الدول المراقبة كانت تحابي بعض العناصر الماكدونية ، ولا تتأخر عن تشجيعه ومساعدته بصور ووسائل شتى .

وأما سائر الولايات العثمانية ، فكلها كانت في حالة سيئة جداً ، من جراء فساد الادارة الذي شمل جميع شؤون الدولة .

وقد قام عندئذ جماعة من أحرار الوطن ، يبحثون عن وسائل إصلاح أحوال الدولة ، وتخليصها من الأخطار ـ التي اخذت تداهمها من كل ناحية ـ . . ورأوا أنه لا مجال لأي إصلاح جدّي . . دون تغيير نظام الحكم ، وذلك بالتخلص من الاستبداد الحميدي ، ومن النظم الفاسدة التي نتجت عن ذلك الاستبداد . ولهذا السبب أخذوا يعدون العدة لإرغام السلطان عبد لحميد على « إعلان المشروطية » ، ليصبح الحكم مقيداً ومشروطاً بمراعاة احكام القانون الأساسي تحت مراقبة مجلس الأمة . . وقد بذلوا في هذا السبيل جهوداً جبارة ، إلى أن استطاعوا إحداث الانقلاب الذي عرف بانقلاب المشروطية ـ أو انقلاب الدستور سنة ١٩٠٨ .

إن هذا الانقلاب أثر في الأحوال العامة تأثيراً سريعاً جداً . ولا نغالي إذا قلنا

إنه عمل العصا السحرية تماماً : وذلك لأن جميع الدول سارعت إلى سحب موظفي المراقبة الدولية من « الولايات الثلاث » . تاركة مهام المراقبة كلها إلى حكومة الانقلاب الجديدة . وفي الوقت نفسه ، بادرت جميع العصابات الإرهابية إلى حل نفسها بنفسها ، وجاء رؤساؤها يعلنون ولاءهم للعهد الجديد ، وعمت جميع البلاد موجة من الفرح والابتهاج ، وتجلت في جميع الجهات معالم الائتلاف والإخاء . . . بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ العثماني .

ولكن . . . بعد ذلك . . . بدأت الحكومات الجديدة تتعرض إلى مشاكل عديدة ، وصار رجال السياسة يختلفون فيما بينهم على المبادىء التي يجب العمل بها لإدارة البلاد ، إدارة تضمن إصلاح أحوالها ، وتخليصها من المخاطر التي تهددها .

إن أولى القضايا التي فتحت باباً للاختلافات السياسية ، كانت قضية المركزية واللامركزية : كان جماعة من رجال السياسة يرون وجوب تنظيم الادارة على أساس « اللامركزية » ، في حين أن جماعة أخرى منهم كانوا يقولون بوجوب التمسك بنظام « المركزية » .

إن الاختلاف على هذه القضية الأساسية كان بدأ قبل حدوث الانقلاب ، بين زعماء الأحرار الذين كانوا ملتجئين إلى فرنسا . وعندما انتقل إلى داخل البلاد ، عقب الانقلاب ، صار أس الأساس للتشكيلات الحزبية الأولى :

كانت جمعية الاتحاد والترقي التي قامت بأعباء الانقلاب ، التزمت سياسة المركزية ، ورسمت منهاج الحزب الذي كونته على هذا الأساس . وأما القائلون بوجوب السير على مبدأ اللامركزية ، فقد كونوا حزباً آخر ، عرف باسم « حزب الحرية والائتلاف » . والاختلافات التي قامت بين الحزبين المذكورين ، استنفدت كثيراً من الجهود السياسية ، خلال السنين الأولى من حياة « المشروطية » .

ومن الطبيعي أن معظم ممثلي العناصر « غير التركية » كانوا انتسبوا إلى حزب الحرية والائتلاف . لأنهم رأوا أن نظام اللامركزية اكثر ضماناً لمصالح القوميات والأقليات .

هذا وقد كان هناك جماعة من رجال الفكر والقلم يرون أن الأمور تحتاج إلى تفكير أعمق ونظر أبعد من المناقشات التي قامت حول نظام المركزية واللامركزية ، وأخذ هؤلاء يفكرون : ماذا يجب أن يكون أس الأساس في السياسة التي تعتمد عليها الدولة ؟ هل يجب عليها أن تعتمد على الرابطة العثمانية ، فتبذل أقصى الجهود لتقوية هذه الرابطة ؟ ام يجب ان تعتمد على الرابطة الإسلامية ، فتوجه سياستها هذا

الاتجاه ؟ ام يجب عليها ان لا تعتمد لا على هذه ولا على تلك ، فتتوجه بكليتها نحو القومية التركية ؟

وبتعبير أقصر : ماذا يجب أن يكون الأساس الذي يقوم عليه بناء الدولة ، وتستند عليه سياستها : السياسة العثمانية ، أم السياسة الإسلامية أم السياسة التركية ؟

إن التفكير في أمثال هذه القضايا الأساسية ـ والنقاش حولها ـ كان بدأ قبل الانقلاب ، بين جماعة من شبان الأتراك الذين يدرسون العلوم السياسية في باريس . وكان شاركهم في هذا البحث والنقاش جماعة من أتراك روسيا الذين كانوا يدرسون معهم . إن مشاركة هؤلاء في هذه المناقشات كانت ساعدت كثيراً على توسيع آفاق النظر والبحث . لأنهم كانوا نشأوا خارجاً وبعيداً عن جو السلطنة العثمانية ـ فكانوا يرون الأمور بنظرات تختلف عن نظرات زملائهم العثمانيين . وطبيعي أن نظرات هؤلاء كانت أكثر تحرراً من السياسة العثمانية ، وأشد اتجاهاً نحو السياسة التركية بوجه عام .

وهذه الأبحاث والمناقشات التي جرت قبل الانقلاب خارج البلاد العثمانية . كما قلت ، كانت من الطبيعي أن تجري وتتوسع وتتوالى بعد الانقلاب ، داخل البلاد أيضاً . كما أنه من الطبيعي أن تختلف الآراء حول هذه المسائل الأساسية اختلافاً بينا .

صار لكل واحدة من هذه السياسات الثلاث جماعة من الأنصار والمدافعين من بين رجال الفكر والقلم .

وأما الأحزاب السياسية ، فإنها لم تهتم كثيراً بهذه القضايا الأساسية لأنها كانت تركز جهودها على القضايا الحالية ، فلا تلتفت إلى شؤون المستقبل البعيد .

حتى إن جمعية الاتحاد والترقي نفسها لم تر لزوماً لاتخاذ موقف معين تجاه هذه المسائل . والدليل على ذلك ، أن كل واحد من الزعماء الثلاثة الذين كانوا قابضين على زمام الأمور في الجمعية وفي الدولة ، كان يتجه اتجاهاً يختلف عن اتجاه زميليه كل الاختلاف ، فإن طلعت باشا مثلاً كان ينزع إلى السياسة العثمانية ، في حين أن أنور باشا كان يتجه نحو السياسة الإسلامية ، وجمال باشا كان يلتزم السياسة التركية .

ولكن الوقائع كانت تتوالى بسرعة ، وتؤثر في هذه التيارات الفكرية المتخالفة تأثيراً صريحاً : فإنها كانت تقوي بعض التيارات . وتضعف بعض التيارات ، لأنها كانت تزود المتنافسين بأسلحة وبراهين جديدة .

مثلاً : عندما أغارت إيطاليا على طرابلس الغرب ، واحتلت مدنها الرئيسية ،

انبرى المعارضون لسياسة المركزية يقـولون : أرأيتم كيف ظهـرت أضرار المـركزيـة إلى العيان ؟ كيف تسعى الحكومة الآن ، إلى تشكيل جيش محلي وإدارة محلية للوقوف صد طغيـان الطليـان ؟ أما كـان من الأوفق للحكومـة أن توجـد هـذه السلطات والجيـوش المحلية ، في وقت السلم ، قبل بدء الحرب والاحتلال ؟

وعندما توالت الثورات في اليمين . قال معارضوا السياسة الاسلامية : لاحـظوا أن الرابطة الاسلامية لم تحل دون عصيان الإمام يحي !

وعنـدما قـامت ثورة الألبـان قال هؤلاء : أرأيتم كيف ان الألبـان انفسهم ثاروا لقوميتهم ، على الرغم من شدة تمسكهم بالديانة الاسلامية ؟

وعنـدمـا نشبت حـرب البلقـان ، وانتهت بـانفصـال ست ولايـات عن جسم الدولة ، قال دعاة السياسة التركية : هل تريدون دليلاً أقوى من هذه الوقائع على خطأ الاعتماد على الرابطة العثمانية ؟ إن ولايات الروملي التي انفصلت أخيراً كانت تستنفد معظم موارد الدولة ، وكانت تحظى بـأعظم نصيب من عنـايتها . أمـا كان من الأوفق للمصلحة العامة ، أن لا تسترسـل الدولـة في تلك النفقات والتضحيـات ، وأن تركـز جهودها لاعمار الولايات المسكونة بالعناصر الأساسية ، التي لا بد من الاعتماد عليها في حفظ كيان الدولة والأمة ؟

إن كل هذه الوقائع جاءت مؤيدة لآراء القائلين بوجوب جعـل القوميـة التركيـة أساساً لسياسة الدولة .

غير أن هؤلاء أنفسهم كانوا يختلفون في الرأي ، عندما يريدون أن يعينوا الخطط التي يجب اتباعها على ضوء مقتضيات القومية التركية .

كان جماعـة منهم يرون أن الأتـراك يجب أن يعتبروا الأمـة الحاكمـة في الدولـة ، ومصالح الأتـراك يجب أن تقدم عـلى جميع المصـالح الأخـرى . ولذلـك يجب أن تسير السياسة على تتريك الدولة ، وتتريك جميع العناصر التي تؤلفها .

ولكن بعض الكتـاب والمفكرين من دعـاة القوميـة التركيـة ، كانـوا ينظرون إلى الأمور بنظرات أكثر عملية وأشد واقعية من ذلك ، وكان مما يقوله أحد الزعماء :

« إن سياسة التتريك لا يمكن أن تطبق على العناصر المختلفة على حـد سواء . فيجب أن ننـظر إلى امكانيات التتريك بالنسبة إلى كل عنصر من العناصر على حدة :

« أولاً يجب أن نميز بين المسلمين وبين غير المسلمين ، لأن العنـاصر المسيحيـة ، لا يمكن تمثيلها وتتريكها ، بسبب اختلافها عن الأتراك في الدين . فليس من سبيل إلى ابقاء تلك العناصر تحت حكم

الدولة ، إلا بالقوة والإكراه . وأما المسلمون ، فيجب أن تميز في هذا المضمار ، بين العرب وبين غيرهم من المسلمين ، مثل الأكراد والشراكسة .

« إن سياسة التتريك لا يمكن أن تنجح مع العرب : لأن عددهم كبير ، كما أن نسبتهم إلى مجموع نفوس الدولة زادت زيادة كبيرة ، بعد حرب البلقان ، وضياع ولاياتنا الأوروبية . وفضلاً عن ذلك فإن لغتهم قوية ، ولها مناعة كبيرة ، لكونها لغة الدين والقرآن . ولهذه الأسباب كلها ، يجب أن نعرف أن كل محاولة لتتريك العرب . محكوم عليها بالفشل . فمن الخير لنا أن نتفاهم معهم بأي شكل كان ، لكي نتخلص من مشاكلهم ونركز جهودنا ومواردنا لإصلاح وتعمير بقية بلادنا .

« ولكن الأمر يختلف عن ذلك بالنسبة إلى العناصر المسلمة الأخرى وذلك لأن تعدادهم قليل نسبياً ، كما أنهم محرومون من لغة قوية ومن أدب مدوّن . فتتريك هؤلاء ليس من الصعوبة بمكان . وفضلاً عن ذلك ، أنهم يقطنون الأناضول ، فتتريكهم ضروري ، لضمان وحدة البلاد التركية . ولذلك كله ، يجب على الدولة أن تعمل لتتريك هؤلاء بدون هوادة . . . » .

ولكن الفترة التي مضت بين انتهاء حرب البلقان ، وابتداء الحرب العالمية الأولى لم تتجاوز السنة الواحدة . ومن البديهي ان هذه المدة لم تكن كافية لتخمير هذه الآراء السياسية .

غير أن أحداث الحرب العالمية ، تولت بنفسها تصفية هذه الآراء ، بالنتائج الفعلية التي انتهت اليها :

كانت هذه الحرب آخر الأعمال التي أقدمت عليها السلطنة العثمانية . إنها بذلت أقصى الجهود لإحراز النصر فيها : انبرت إلى تجنيد جميع قوى البلاد المادية والمعنوية ، بكل حزم ونشاط . كما أنها توسلت بكل الوسائل الممكنة لاستجلاب عطف العالم الإسلامي على قضيتها ، حتى انها اعلنت الجهاد ، مستندة الى فتاوى شرعية ترجمت الى مختلف اللغات ، ونشرت في جميع الجهات . .

ولكن . . كل هذه الجهود ، لم تثمر الثمرات التي كانوا يتوخونها منها . وعندما انتهت الحرب المذكور بالهدنة المعروفة ، كانت الولايات العربية انفصلت عن الدولة بصورة فعلية ، كما أن الولايات التركية نفسها تعرضت إلى أخطار كبيرة .

وخلال الأزمات الحادة التي نشأت بعد عقد الهدنة مع الحلفاء ، قرر المجلس النيابي « ميثاقاً قومياً » ، لكي تتمسك به الأمة ، بكل ما لديها من قوة مادية ومعنوية ، وقد عين هذا الميثاق الذي عرف باسم « الميثاق الملّي » ، حدود القومية التركية ، وأعلن تمسكه بهذه الحدود وتنازله عن البلاد العربية الباقية خارج هذه الحدود .

بهذه الصورة انتهى عهد السلطنة العثمانية بصورة فعلية .

ومن المعلوم أن الحركة الكمالية التي قامت بعد ذلك ، نظمت وسائل الدفاع عن الولايات التركية ، ضد المستولين عليها والطامعين فيها ، وبعد أن أحرزت نصراً حاسماً على هؤلاء ، أعلنت الجمهورية .

وبهذه الصورة تجردت الدولة عن صفة « العثمانية » ، بصورة رسمية .

وبعد مدة وجيزة ، قرر مجلس الأمة التركية ، الغاء الخلافة الإسلامية وإخراج الخليفة من البلاد ، مع جميع أمراء آل عثمان ، وقضى بذلك على « السياسة الإسلامية » أيضاً القضاء الأخير .

ولم يبق بعد ذلك أمام الأتراك العثمانيين السابقين سياسة ، غير السياسة القومية . . وأصبحت الدولة بذلك تركية بكل معنى الكلمة .

وهكذا أتمت الفكرة القومية نشوءها عند الأتراك العثمانيين ، وأوجدت دولة تركية بحتة : تركية في اسمها ، في سياستها ، في لغتها ، وفي مختلف فروع نشاطها . . .

هذا ، ولإتمام بحث تأثير الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين ، أود أن أشير إلى أمر آخر ، يستلفت الأنظار :

لقد استفاد الأتراك كثيراً من تأثير الفكرة القومية في تنفيذ خطتهم الإصلاحية أيضاً :

مثلاً ، عندما أخذوا يحملون على الحجاب ويدعون إلى السفور ، كثيراً ما قالوا : ان المرأة كانت ذات مكانة رفيعة في المجتمع التركي القديم . وأما الحجاب وما يتبعه من أسباب انحطاط النساء ، فقد جاءنا من العرب ، بعد الإسلام . فلا يجوز لنا أن نبقى متمسكين بهذا النظام الدخيل على مجتمعنا . بل يجب علينا أن ننبذ الحجاب ، وأن نعود إلى سيرة آبائنا القدماء في معاملة النساء . . .

وكذلك ، عندما أخذوا يحملون على أوضاع اللغة والأدب ويدعون إلى اصلاحها . . كثيراً ما قالوا : نحن حكمنا العرب إدارياً وعسكرياً ، ولكن العرب صاروا يحكموننا أدبياً وثقافياً . فلا يليق بنا أن نبقي الأمور على هذه الحالة ، بل يجب أن نخلص لغتنا وثقافتنا من آثار هذا الحكم الأجنبي عنا .

إنهم كثيراً ما اتبعوا خطة مماثلة لذلك في المباحث الأخلاقية والمواعظ الاجتماعية أيضاً بوجه عام : فإنهم عندما يتكلمون عن الأخلاق والعادات السيئة ، ويدعون إلى

نبذها واستنكارها . . . كثيراً ما كانوا يدخلون بين حججهم الاقناعية ، أمثال هذه الكلمات :

« هذه العادة منافية للأخلاق التركية الأصلية . . .

إنها دخيلة علينا . .

إنها انتقلت إلينا من الفرس والعرب . . .

إنها نشأت من حياة القصور . التي ما كانت تراعي الأخلاق والعادات التركية . .

« فيجب علينا أن نخلص أنفسنا من هذه العادات السيئة ، لكي نعيد أخلاق أمتنا سيرتها الأولى » .

ويظهر أن أمثال هذه الكلمات ، كانت تساعدهم على استثارة روح التجديد في النفوس . لأنها كانت - في حقيقة الأمر - بمثابة « الدعوة إلى التجدد والتقدم ، تحت ستار الرغبة في إحياء الخصال التركية الأصلية » .

قبل أن أختم هذه المحاضرة ، أرى من الضروري أن أقول كلمة قصيرة عن الأتراك الباقين خارج حدود السلطنة العثمانية المنقرضة ، وخارج حدود الجمهورية التركية القائمة .

إن زعماء الفكرة القومية عند الأتراك وجهوا أنظارهم مراراً إلى هؤلاء أيضاً . حتى انهم أرادوا أن يربطوا الأتراك بالتاتار والمغول بوجه عام . . فاستعملوا كلمة « توران » للدلالة على الأقطار الشاسعة التي يقطنها الأتراك وأقارب الأتراك ، من مغول وتاتار وقيرغيزوأوزبك . انهم فكروا بوجه خاص في الأتراك الآذريين الذين يقطنون اذربيجان ، في جنوب قافقاسيا وشمال إيران .

وقد قال « ضيا كوك ألب » - الذي يعتبر من اباء الحركة القومية في البلاد التركية - في قطعة شعرية مشهورة : « الوطن للترك ، ليس تركية ، ولا تركستان ، بل هو قطر كبير لا يموت : توران » .

ووضعت الاديبة المشهورة خالدة أديب رواية كبيرة ، عنونتها باسم « التوران الجديد » . وتخيلت فيها أبطال الرواية يرتلون هذا النشيد :

« أيها التوران الجديد ! . . أيها القطر الجميل ! . . أرنا : أين السبيل اليك ؟ . . . » .

ولذلك انتشرت فكرة التورانية في البيئات التركية انتشاراً كبيراً . إن أذربيجان

المتاخمة لحدود أناضول الشرقية ، كانت بمثابة « أولى المحطات » لآمال التورانيين . وقد بلغ انجذاب البعض منهم إلى القطر المذكور مبلغاً كبيراً جداً ، حتى ان أحدهم أخذ يقول ، بكل حماس واندفاع : « يجب علينا أن نحول انظارنا من الجنوب إلى الشرق . لأن مستقبل مصالحنا الحيوية هو في الشرق ، لا في الجنوب : فلنترك الولايات العربية ، البعيدة عنا من الوجهة القومية ، ولنوجه اهتمامنا إلى اذربيجان ، التي تشترك معنا في القومية . . . » .

وكان التورانيون يلاحظون في الوقت نفسه ، أن مراكز الأرمن الكثيفة التي تقع في الولايات الشرقية لا تخلو من عرقلة الاتصال بين أتراك الأناضول وبين أتراك أذربيجان . وكانوا يقولون بوجوب التخلص من هذه العراقيل بطريقة من الطرق . ومن المؤكد أن هذه الملاحظات كانت من جملة العوامل التي دفعت الأتراك إلى « سياسة تهجير الأرمن » التي اتبعوها خلال الحرب العالمية الاولى .

هذا وقد انتعشت آمال التورانيين قبيل انتهاء الحرب العالمية ، عندما انهارت روسيا القيصرية . وذلك لأن كثيراً من الشعوب التابعة إلى روسيا ، أسرعت إلى الاستفادة من الفوضى التي أعقبت هذا الانهيار ، وأقدمت على تكوين جمهوريات مستقلة . إن العناصر التركية التابعة إلى روسيا أيضاً اشتركت في هذه الحركة ، وكونت عدة جمهوريات . وكان من جملتها جمهورية في شبه جزيرة القرم ، وأخرى في أذربيجان . قد سارع زعماء هذه البلاد ومفكروها إلى الاتصال بالعاصمة العثمانية ، وإلى طلب العون والمشورة منها . ومن الطبيعي أن ألمانيا أيضاً أخذت عندئذ تساعد هذه الحركات ، وتسهل أعمال هذه الجمهوريات .

ولا حاجة إلى القول ان دعاة الفكرة التورانية في العاصمة العثمانية أظهروا نشاطا كبيراً في هذا الدور التاريخي ، وأخذوا يذهبون إلى تلك البلاد جماعات جماعات ، زاعمين أن آمالهم في هذا المضمار أصبحت قريبة التحقيق .

إلا أن انهيار ألمانيا ، واضمحلال الدولة العثمانية ، على الرغم من انكسار الروس وانسحابهم من الحرب ، أنزلت ضربة شديدة على تلك الآمال ، وعرضت الأتراك ـ التورانيين وغير التورانيين ـ إلى تجارب مريرة وقاسية في عقر دارهم .

هذا ، وخلال الحروب التي خاض غمارها الأتراك للدفاع عن استقلال الاناضول ، أدرك الكماليون ضرورة التصافي مع روسيا ومع ايران ، ولذلك نبذوا الفكرة القومية التورانية بصورة رسمية .

ولكن البعض من زعماء القومية التركية ، ظلوا يسيرون وراء آمال التورانية مدة

أخرى من الزمن ، وذلك تارة بالاتفاق مع الروس وطوراً بالاختصام معهم . وقد اشترك جمال باشا ، في المؤتمر الذي انعقد في باكو ، مركز الاذربيجان ، وحاول أنور باشا تأسيس دولة مستقلة في تركستان ، وظل يناضل في هذا السبيل إلى أن لقى حتفه هناك .

والحركة التورانية وقفت عند هذا الحد . وأما الحكومة الكمالية ، فقد عارضت هذه الفكرة ، وحصرت جهودها داخل نطاق « الميثاق القومي » المعروف .

ولكن ، يجدر بنا أن نتساءل . هل هذا الحصر قطعي ونهائي ، أم أنه وقفة استجمام ، تنتظر الفرص الملائمة للعودة إلى الظهور ؟

يصعب عليّ أن أحكم في هذه القضية .

إلا أني لاحظت بين الوثائق التي نشرتها روسيا السوفيتية عن الحرب العالمية الأخيرة ، ما يدل دلالة صريحة على أن النزعة التورانية لم تندثر تماماً . إذ يظهر من هذه الوثائق أن ألمانيا أرادت أن تحيي الحركة التورانية ، وأن تستغلها ضد روسيا ، ولذلك تفاوضت في شأنها مع وزارة الخارجية التركية ، واتصلت مع جماعة من الرجال الذين لهم اطلاع واسع على شؤون العناصر التركية التابعة لروسيا . وفضلا عن ذلك أنها أقدمت على بعض الأعمال الإيجابية أيضاً في هذا السبيل .

ولكن ، لا حاجة إلى القول ، إن انكسار ألمانيا في هذه الحرب أيضاً ، أدى إلى انتهاء هذه المحاولات كلها بالفشل التام .

ومع هذا ، فإني أرى أن هذه النتيجة أيضاً لا تخولنا حق اصدار حكم بات على مستقبل الفكرة التورانية . لأن الفشل الذي منيت به الفكرة خلال هذه الحرب الأخيرة ، لا ينفى احتمال عودتها إلى ميدان العمل مرة أخرى ، كما أنه لا ينفي احتمال نجاحها في المستقبل ، على الرغم من فشلها هذه المرة .

ولكن ما هو حظ هذا الاحتمال من القوة أو الضعف ؟ هل هو من الاحتمالات الضعيفة ، أم من الاحتمالات القوية نسبياً ؟

إني أميل إلى الظن بأن الاحتمال المذكور ضعيف جداً بالنسبة إلى القرم ، ولكنه لا يخلو من القوة بالنسبة إلى أذربيجان، لأن :

(أ) من المؤكد أن روسيا نقلت كثيراً من السكان من مواطنهم الأصلية إلى مواطن أخرى . يغلب على الظن أنها لم تبق في القرم جماعة من سكانها الأصليين ، كما

أنها استطاعت أن تحدث تغيرات هامة في نسب مختلف السكان في الأقاليم القافقاسية .

(ب) لقد قامت بين الجمهورية التركية وبين أذربيجان الروسية ـ جمهوريتان سوفيتيتان ، فصلتا بعضهما عن بعض ، ولم تتركا بينهما أي اتصال جغرافي بري أو بحري . هاتان الجمهوريتان ، هما أرمينيا وجورجيا .

(ج) إن أوضاع روسيا السوفيتية العامة ، قضت على الاتصالات الأدبية والثقافية التي كانت أخذت تتوطد وتزدهر بين تركيا وبين أذربيجان خلال الربع الأول من هذا القرن .

هذا ، ويجب أن أضيف إلى كل ما تقدم : إن الحكومة التركية أخذت تستنكر التورانية بشدة ، وتكافحها بصورة جدية . ذلك لأنها صارت تخشى أن تكون هذه الحركة آلة في أيدي روسيا السوفيتية ، وأن تسبب عدوى الشيوعية إلى الجمهورية التركية .

واذا تركنا الحركة التورانية جانباً ، نستطيع أن نقول : إن فكرة القومية عند الأتراك العثمانيين وصلت إلى غاية مبتغاها . بخلق وتكوين الجمهورية التركية الحديثة ، وجعلها متقدمة ، قوية ومرهوبة الجانب .

المحاضرة الخامسة(*)

نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية
حتى الحرب العالمية الأولى

(*) القيت هذه المحاضرة في ١٤/٢/١٩٤٨ .

البلاد العربية والسلطنة العثمانية

في أوائل القرن التاسع عشر ، عندما بدأت « الفكرة القومية » تلعب دوراً هاماً في السياسة الأوروبية ـ ، كانت البلاد العربية داخلة في حوزة السلطنة العثمانية منذ قرون عديدة ؛ وذلك باستثناء المغرب الأقصى من جهة ، وحضرموت مع قلب الجزيرة العربية من جهة أخرى .

إن استيلاء السلطنة العثمانية على هذه البلاد العربية لم يكلفها حروبا كثيرة . لأنه لم يستلزم محاربة سكان البلاد ، وانما استلزم محاربة الدولة المسيطرة عليها فقط ، بضع مواقع حربية بين الجيش العثماني وبين جيوش المماليك ضمنت دخول سوريا ومصر والحجاز تحت الحكم العثماني، كما ان بضع حروب بين الجيش العثماني وبين الجيوش الفارسية ، أدت إلى دخول العراق في حوزة السلطنة العثمانية . وبضع محاربات بحرية بين الأسطول العثماني وبين الأسطول الإسباني ضمنت دخول تونس وطرابلس الغرب تحت حكم السلطنة العثمانية . وأما الجزائر فقد انضمت إلى السلطنة بملء ارادة أمير البحر بار باروس خير الدين ، دون حرب وقتال .

وبعد الفتح الأول ، لم تتعب السلطنة العثمانية لترسيخ أقدام حكمها في البلاد المذكورة. لأن السكان كانوا يخضعون لحكمها خضوعا طوعيا ، لكونها دولة سلامية ، تدافع عن « بيضة الإسلام » تحت زعامة « خليفة المسلمين » .

ولم تشذ عن هذه الحالة العامة الا بلاد اليمن . لأن الجيش العثماني افتتح اليمن عنوة ، وبمحاربة أهل البلاد مباشرة ، واليمانيون لم يخضعوا للحكم العثماني خضوعاً طوعياً ، لأنهم زيديون ، يعتقدون أن الخلافة الإسلامية لقريش ولابناء الإمام زيد

بوجه خاص ، ولهذا السبب ، لم يعترفوا بخلافة آل عثمان . وظلوا يثورون على الدولة ، كلما وجدوا إلى ذلك سبيلا .

وكان اليمانيون يثورون على الدولة من وقت إلى آخر ، تحت زعامة « الإمام الزيدي » الذي كانوا يلقبونه بأمير المؤمنين ، والدولة العثمانية كانت تضطر إلى إرسال قوات كبيرة لإخماد هذه الثورات . والإمام ، إذا ما رأى نفسه أمام جيوش كثيرة العدد وقوية ، انسحب إلى الجبال الوعرة ، حيث لا تستطيع الجيوش العثمانية أن تتوغل فيها ؛ وبقي متحصناً هناك ، حتى إذا وجد فرصة ملائمة أعاد الكرة والهجوم على الجيش العثماني . ولا نغالي إذا قلنا . ان الحكم العثماني في اليمن كان ـ لهذا السبب ـ مقروناً على الدوام ، بسلسلة لا تنقطع من القلاقل والحروب والثورات .

وأما سائر البلاد العربية ، فقد بقيت ـ كما قلت آنفاً ـ هادئة وخاضعة ، هدوء الولايات التركية وخضوعها . .

غير أنه . . في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، حدث في البلاد العربية ، حادثان خطيران ، زعزعا الأوضاع القائمة في السلطنة العثمانية زعزعة شديدة ، هذان الحادثان ، هما ثورة الوهابيين في نجد ، وثورة محمد علي باشا في مصر .

كانت الثورة الوهابية حركة دينية في الدرجة الأولى ، ولهذا لم تؤثر في نشوء الفكرة القومية تأثيراً يذكر .

وأما ثورة محمد علي ، فهي ايضاً لم تستمد قوتها من نزعة قومية ، ولهذا السبب لم تؤثر في نشوء فكرة القومية العربية تأثيراً مباشراً ، ولكنها خدمت القومية العربية خدمة كبيرة ، ولو بصورة غير مباشرة . لأنها أوجدت دولة عصرية قائمة في بلاد عربية ، وفسحت بذلك ميداناً واسعاً لقيام نهضة فكرية وأدبية عربية .

وأما نشوء فكرة القومية العربية ، بمعناها التام ، فقد بدأ في البلاد العربية التي كانت باقية تحت الحكم العثماني المباشر ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

ولذلك كله ، يجدر بنا أن نتتبع نشوء فكرة القومية العربية ، بدرس أحوال سوريا والعراق بوجه خاص ، منذ أواسط القرن الماضي .

- ١ -

كانت الدولة العثمانية دولة إسلامية بكل معنى الكلمة . ولذلك كانت تعامل المسلمين من العرب ، معاملة تختلف عن معاملتها للمسيحيين منهم كل الاختلاف ،

ولهذا السبب كان ارتباط العرب بـالدولـة العثمانيـة يختلف باختـلاف أديانهم اختـلافا بارزاً .

فالمسلمون منهم كانوا يدعون للخدمة العسكرية ، ويشتركون في حروب الدولـة ويسـاهمون في انتصـاراتها وانكسـاراتها . وكـانوا يحتـرمون السلطان العثمـاني احترامـاً دينيا ، ـ بصفته خليفة المسلمين ـ ؛ ويدعون لـه في الجوامـع ، خلال صلوات الجمـع والأعياد بوجه خاص . ولذلك كله كانوا يندمجون في الدولة العثمـانية . فـلا يعتبرونها أجنبية . .

وأما المسيحيون من العرب فكانـوا يعتبرون ـ مثـل سائـر المسيحيين ـ من رعـايا الدولة ، فلا يدعون للخدمة العسكرية ، ولا يشتركون في حروب الدولة ؛ فلا يبالون كثيراً بانتصاراتها أو انكساراتها .

وفضـلا عن ذلك أنهم كـانوا يتمتعـون بتشكيلات طـائفية ، وحقـوق طائفيـة ، تعترف بها الدولة ، وتساعدها : كان لهم رؤساء روحيون ، ومجالس طائفية ـ جثمانيـة وروحـانية ـ تتـولى ادارة شؤونهم الدينيـة والدنيـوية . وكـل ذلك كـان يكسبهم كيانـاً اجتماعياً خاصاً ، يميزهم عن سائر عناصر الدولة تمييزاً صريحاً .

ونستطيع أن نقول ـ بناء عـلى الأسباب الآنفـة الذكـر ـ : ان العرب المسيحيـين كانوا يعيشون على هامش حياة الدولة ، شـأنهم شأن سـائر العنـاصر المسيحيـة التابعـة للسلطنة العثمانية ـ من أروام ، وأرمن ، وبلغار . . ـ ولـذلك كـانوا يعتبـرون الدولـة غـريبة عنهم ، ومتسلطة عليهم ، وبهـذه الصورة كـانوا يختلفـون في هذا المضمـار عن اخوانهم العرب المسلمين .

ومما يجدر بالذكر في هذا الصدد ، انهم كانوا ـ فضلا عن ذلك كله ـ أكثر اتصالا بالغربيين وبالبلاد الغربية . لأن اعتقاداتهم الدينية وأحوالهم الاجتماعية ما كـانت تقيم بينهم وبين الغربيين حواجز معنويـة ، تعرقـل الاتصال الصحيـح . ولذلـك كان تـأثير الأوروبيين في هؤلاء أشد وأسرع من تأثيرهم في العرب المسلمين . . .

ولهـذه الأسباب كلهـا ، كان من الـطبيعي أن تنشأ فكـرة القوميـة العربيـة عنـد المسلمين على أنماط تختلف عن أنماط نشأتها بين المسيحيين ، كـما أنه كـان من الطبيعي أن يمضي مـدة من الزمن قبـل أن تتقـارب هـذه الأنمـاط ، وتنتهي إلى شكـل يشتـرك ويتساوى أمامه المسلمون والمسيحيون على حد سواء .

ولذلك يتحتم علينا أن ندرس نشوء فكرة القومية العربية ـ في بادىء الأمر ـ عند كل من المسلمين والمسيحـيين على حـدة ، قبل أن ننتقـل إلى الدور الـذي صارت فيـه

الفكرة القومية تشمل جميع العرب - من مسلمين ومسيحيين - وتوجههم وجهة واحدة .

كان العرب المسلمون التابعون للدولة العثمانية ينظرون إلى التاريخ بنظرات إسلامية بحتة ، فيذهبون إلى أن المفاخر والأمجاد تنحصر فيما دوَّنه تاريخ الإسلام ، كما يزعمون أن الخلافة الإسلامية تسلسلت من الراشدين إلى الأمويين والعباسيين فالعثمانيين . ولهذا السبب ما كان يرتسم في أذهان هؤلاء صورة تاريخ يستحق التسمية باسم تاريخ الأمة العربية . كما أن التاريخ العثماني ، ما كان يظهر لهم إلا بمظهر « تتمة للتاريخ الإسلامي العام » .

ولكن . . . عندما بدأت الأذهان تستيقظ من سباتها الطويل ، وصار بعض المنورين ينطلقون في تفكيرهم عن التقاليد الموروثة من اجيال عديدة . . أخذ يتولد في نفوس العرب المسلمين وأذهانهم تيارات فكرية جديدة ، تختلف عما ذكرته آنفا ، من وجوه عديدة .

بدأت هذه التيارات الجديدة أولا بالتفكير في أمور الخلافة الإسلامية : صار البعض يشك في صحة اعتبار السلاطين العثمانيين ، خلفاء للمسلمين . لأن الكتب الفقهية الأساسية تذكر بين شروط الخلافة « النسب القُرَشيّ » ، ومعلوم أن هذا الشرط غير متوفر أبداً في سلاطين آل عثمان .

في الواقع أن كتاب الأتراك ومؤرخيهم كانوا يقولون إن الخلافة انتقلت إلى آل عثمان بناء على تنازل الخليفة العباسي الأخير عنها إلى السلطان سليم ، إلا أن المفكرين المجددين ، أخذوا يقولون : « إن هذه الرواية لا تستند إلى أي سند قديم يصح الاعتماد عليه . وفضلا عن ذلك حتى ولو سلمنا جدلا بأن هذا التنازل قد تم فعلا ، فيجب علينا أن نلاحظ انه لم يحدث إلا بعد استيلاء السلطان سليم على مصر . وبعد تعريض الخليفة إلى أوضاع لا يمكن وصفها إلا بالقسر والإكراه . ولذلك يجب أن نعتبر هذا التنازل باطلا من حيث الأساس » .

إن كل هذه الملاحظات وأمثالها كانت تنتهي ، بطبيعة الحال ، إلى القول بأن سلاطين آل عثمان ليسوا خلفاء شرعيين ، وأن الخلافة الإسلامية من حق العرب ، فيجب أن تعود إلى العرب .

وهذه كانت أولى مظاهر الفكرة القومية عند العرب المسلمين ، وهي كما ترون ، كانت فكرة ممتزجة باعتقاد ديني ، ومرتبطة بغايات دينية .

إلا أن الفكرة لم تقف عند هذا الحد ، بطبيعة الحال ، لأن بعض المنورين أخذوا يفكرون في القومية العربية ، تفكيراً مستقلا عن الاعتبارات الدينية .

قام جماعة منهم يصفون سوء أحوال البلاد ـ من جراء فساد الحكم ـ ويقولون بوجوب مطالبة الدولة بإصلاحات جدية في البلاد العربية ، لإزالة عوامل هذا الفساد ، وتحسين أحوال البلاد .

ولاحظ جماعة منهم أن مُنَوِّري الأتراك أيضاً يشكون من فساد الحكم ويطالبون بإصلاح الأحوال ، فقالوا بوجوب مشاركة هؤلاء في مساعيهم الإصلاحية ، آملين ان ما يحدث من الاصلاح العام ـ في ماكينة الدولة ـ بفضل هذه المساعي المشتركة ، لا بد أن يفيد البلاد العربية ويخدم مصالح العرب أيضاً .

ولكن . . قام جماعة منهم ينظرون إلى الامور بنظرات قومية أكثر وضوحا وأشد صراحة من كل ما ذكرته أيضاً .

أخذ هؤلاء يقارنون بين الولايات العربية وبين سائر الولايات العثمانية . . ويوازنون بين أوضاع العرب في الدولة وبين أوضاع العناصر الأخرى فيها . . وكانوا يخرجون من هذه المقارنات إلى الحكم بأن حقوق العرب مهضومة في السلطنة العثمانية ، بالنسبة إلى حقوق سائر الشعوب العثمانية ، ولذلك صاروا يقولون بوجوب بذل الجهود لحمل الدولة على تغيير سياستها الداخلية ، تغييراً يؤدي إلى إزالة الغبن اللاحق بالعرب ، وذلك بمراعاة حقوقهم في مختلف الدوائر الرسمية ، وفي مختلف الشؤون العامة .

ويظهر مما ذكرته آنفا ، أن مواقف العرب المسلمين من الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر ، كانت تنم عن عدة تيارات واتجاهات :

كان السواد الأعظم منهم مرتبطا بالدولة ـ على علاتها ـ ، متكلا عليها ، مستسلما إليها . . ولكن جماعات من المتنورين المتجددين كانت تنتقد أحوال الدولة وتشتكي منها ، وتدعو إلى تغييرها وإصلاحها :

جماعة تتمنى قيام خلافة عربية تعيد الحق إلى أصحابه ؛ وجماعة تطالب الدولة بإجراء إصلاحات جدية في البلاد العربية ؛ وجماعة أخرى تشترك مع أحرار الأتراك للدعوة إلى إصلاحات عامة ، تشمل جميع البلاد العثمانية على حد سواء ؛ وجماعة أخيرة ، تطالب بمراعاة حقوق العرب في مختلف شؤون الدولة . هذا كان ـ على وجه الإجمال ـ موقف العرب المسلمين من الدولة العثمانية ، في أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين .

وأما العرب المسيحيون ، فكان لهم مواقف تختلف عن ذلك اختلافا بيّناً :

إنهم ـ بوجه عام ـ ما كانوا يرتبطون بالدولة ارتباطا قلبيا ، وانما كانـوا يخضعون لحكمها خضوع اضطرار . والسواد الأعظم منهم ما كان يهتم لا بالتاريخ العثمـاني ولا بالتواريخ العربية ، لأنه كان يعتبرهـا كلها بمثـابة « تـاريخ اسـلامي محض » لا يخـص أحدا غير المسلمين .

ولكن . . قـام من بينهم جماعـة من المتنورين ، يـدرسـون التـاريـخ من الكتب الغربية ، ثم يرجعون إلى التواريخ العربية ، ويطالعونها بنـظرات مستلهمة من الكتب المذكورة . . . ويتوصلون من هذه الدراسات والمطالعات إلى الحقائق التالية : إن الأمة العـربية ، من أعـاظم الأمم في التاريـخ . كان لهـا حضارة قبـل الاسلام ، وصـار لها حضـارة أرقى من ذلك بكثـير بعد الاسـلام ، والمسيحيون سـاهمـوا في بنـاء الحضـارة العربية قبل الاسلام وبعـد الاسلام . وهـذه الحضارة لم تكن دينيـة بحتة ، كـما يتوهم ذلك الجهلاء . بل ان لها كثيرا من العناصر والمظاهـر التي لا تمتّ إلى الدين بـأية صلة كانت . ومما يبـرهن على ذلـك أن الأوروبيين اقتبسـوا منها أشيـاء كثيرة وكثيـرة جدا . ولـذلك كله ، يجب عـلى العرب المسيحيـين أن يفتخروا بـالتاريـخ العربي وبـالحضـارة العـربية ، مثـل المسلمـين منهم . ويجب عليهم أن يتـآزروا مـع هؤلاء لإنهاض الأمـة العربية ، وإعادتها إلى ما كانت عليه من العز والمجد في سالف الزمان .

هذه الملاحظات وأمثالهـا كانت تجـول في خواطـر البعض من العرب المسيحيـين الذين تثقفوا بالثقافة الغربية ـ ودرسوا التاريخ الاسلامي بعقلية عصـرية . ولا أراني في حـاجة إلى الايضـاح ، بأنها كـانت بمثابـة البـذور الأولى لفكـرة « القـوميـة العـربيـة » الخالصة ، المتجردة عن الاعتبارات الدينية .

ولهذا السبب ، نجد أن التفكير في « القومية العربية » بدأ عند العرب المسيحيين قبـل أن يبدأ عنـد المسلمين منهم . كـما أن الكتاب والشعـراء الذين سبقـوا غيرهـم في الدعوة المتحمسة إلى النهضة كانوا من العرب المسيحيين .

قلت آنفا ان فكرة « القومية العـربية » نشـأت عند المفكـرين المسيحيين قبـل أن تنشأ بين المسلمين . ويجب علي أن أضيف إلى ذلك الآن ، فأقول : ولكن انتشار هـذه الفكرة بين المسيحيين جرى ببطء عظيم ، واستغرق وقتـا طويـلا . وذلك لأن مـطامح الدول الغربية في البلاد العربية كانت تحمل ساستها ومبشريها عـلى بذل جهـود كبيرة ، لتبعيـد المسيحيين عن فكـرة العروبـة ، حتى انها كانت تـذكي نيـران التعصب الـديني الطائفي فيما بينهم ، خدمة لمصالحها الخاصة .

وإذا أردنـا أن نتتبع سـير هـذا الانتشـار بشيء من التفصيـل ، وجب علينـا أن نستعرض الأمور في كل طائفة من الطوائف المسيحية على حدة ، لأن مواقف الـطوائف

المذكورة أمام تيارات الفكرة العربية اختلفت اختلافا بينا ، أولا : نظراً لاختلاف اللغة التي كانوا يقيمون بها طقوسهم الدينية ، وثانياً : نظراً لاختلاف الدعايات الأجنبية التي كانت تؤثر فيهم تأثيرا مستمراً .

كان العرب المسيحيون منقسمين منذ القديم إلى أورثوذوكس وكاثوليك . وقد انضم إلى هذين المذهبين القديمين ، في أوائل القرن التاسع عشر ، مذهب جديد بالنسبة إلى العالم العربي ، وهو المذهب البروتستانتي ، وذلك بمساعي المبشرين الانكليز والأمريكان .

ومن المعلوم أن هذا المذهب كان قام على أساس تلاوة الانجيل باللغات التي يفهمها الناس . ولذلك سعى ـ منذ نشأته ـ لترجمة الكتاب المقدس إلى مختلف لغات العالم .

ولهذا السبب عندما قرر المبشرون البروتستانت القيام بالدعوة إلى مذهبهم بين مسيحيي العرب ، بدأوا عملهم بترجمة الإنجيل إلى العربية . واستعانوا في هذا المضمار بأعاظم أدباء العرب في ذلك العصر ، لكي يتوصلوا إلى ترجمة بليغة ، ذات قيمة أدبية وفنية . كما أنهم بذلوا جهودا جبارة لتعلم اللغة العربية تعلم اتقان ، لكي يستطيعوا أن يخطبوا بها بين الناس بطلاقة وبلاغة ، لدعوتهم إلى المذهب الجديد بالنسبة إلى بلادهم .

كما أنهم أسرعوا إلى تنشئة رجال دين من أبناء العرب أنفسهم ، ليستفيدوا من خبرتهم بنفسيات الناس وقوة تأثيرهم في الناس .

ولذلك كله صارت الصلوات والتراتيل والمواعظ الدينية تقام باللغة العربية وحدها ، في جميع الكنائس والمدارس البروتستانية ، منذ بدء انتشار المذهب المذكور في العالم العربي .

ولا حاجة إلى الإيضاح أن ذلك أوجد جواً مساعداً جداً لقيام نهضة أدبية عربية . ولذلك ، يجب أن لا نستغرب إذا ما لاحظنا أن أول دعاة فكرة القومية العربية بين المسيحيين قد نشأوا في البيئات البروتستانية .

هذا ، ومما يجدر بالذكر ، أن البروتستانت خدموا النهضة الأدبية العربية ، عن طريق غير مباشر أيضا : لأن الإرساليات الكاثوليكية كانت تقاومهم وتنافسهم بكل الوسائل الممكنة ، إلا أنها عندما لاحظت نجاح دعايتهم بين الناس ، على الرغم من هذه المقاومة ، صارت تبحث عن عوامل هذا النجاح ، وعندما علمت أن السبب الاصلي في ذلك يعود إلى اهتمام البروتستانت باللغة العربية ، وإقدامهم على تكثير

المدارس التي تعلم باللغة المذكورة . . أخذت تقتفي أثر هؤلاء في هذا المضمار ، لكي تستطيع أن تنافسهم منافسة مجدية ، وتوقف انتشار مذهبهم بين الناس عند حده .

ويروى أن الدكتور « فانديك » - رئيس مبشري الامريكان ، وأقدم أساتذة الجامعة الاميركية ببيروت عند تأسيسها - كان يقول : أنا ذاهب إلى فتح مدرستين في القرية الفلانية . وإذا قيل إن هذه القرية صغيرة ، لا تتحمل مدرستين ، قال : أنا سأفتح مدرسة واحدة فقط . ولكني متأكد من أن اليسوعيين سيأتون من ورائي ليفتحوا هناك مدرسة ثانية .

وأما الأورثوذوكس ، فكانوا أقدم العناصر المسيحية في البلاد العربية . أنهم كانوا انقسموا إلى ثلاث طوائف : النساطرة ، واليعاقبة ، والروم الأورثوذوكس . ولغة الطقوس الدينية كانت السريانية عند الطائفتين الأوليتين ، واليونانية عند الطائفة الأخيرة . ولهذا السبب ، كانت اليعاقبة والنساطرة تسمى باسم « السريان القدماء » و« السريان الأورثوذوكس » أيضا . عدد هؤلاء كان قليلا جدا بالنسبة إلى الروم الأورثوذوكس ؛ لأنهم كانوا محصورين تقريبا في شمال العراق . وأما الروم الاورثوذوكس فكانوا منتشرين في سوريا ولبنان وفلسطين ومصر . وكانوا يؤلفون ثلاث بطركيات ، هي بطركية انطاكية ، والقدس ، والاسكندرية .

هذا ، وكان للروم الأورثوذوكس بطركية أخرى في الشرق الأوسط ، هي بطركية الفنار ، في القسطنطينية . إلا أن رعايا هذه البطركية كانوا كلهم من الأروام اليونانيين ، في حين أن رعايا البطركيات الثلاث التي ذكرتها آنفا كانوا من أبناء العرب .

ولكن . . قد حدث في البلاد العربية ، عين ما حدث في بلاد البلقان التي تكلمت عنها في محاضرة سابقة : سيطر اليونانيون على شؤون الطائفة الأورثوذوكسية سيطرة تامة ، في البلاد العربية أيضا :

كانت الطقوس الدينية تقام باللغة اليونانية ، وكانت المقامات الرئيسية في البطركيات الثلاث ، باقية تحت احتكار اليونانيين منذ قرون وقرون ، جميع البطاركة ومعظم المطارنة كانوا يونانيين ، وكانوا يتمسكون بيونانيتهم ، ولا يلتفتون إلى اللغة العربية ، ولا يهتمون بمصالح العرب .

ولكن . . عندما بدأت اليقظة الفكرية عند العرب ، كان من الطبيعي أن يشعر الاورثوذوكس منهم بما في هذه الأوضاع من الغبن في الحقوق الطبيعية ، ومن المنافاة للكرامة القومية . . وفعلا ، أخذ القوم يتذمرون من هذه الاحوال والتقاليد ، وصاروا

يتساءلون : لماذا لا نصلي بلغتنا العربية ؟ لماذا لا يكـون لنا رؤ سـاء روحيون من أبنـاء جلدتنا ؟ لماذا يبقى قساوستنا في المراتب الدنيا من الخـدمات الـدينية ، ولا يستـطيعون الوصول إلى مراتبها العليا ؟

هذه الملاحظات وهذه النزعات أخذت تنتشر بـين أبناء الـطائفة بسـرعة وقـوة . ووجدت تشجيعاً علنياً من الروس ، الذين كانوا هم أيضا اورثوذوكسيي المذهب ، كما تعلمون .

وفي أواخر القرن التـاسع عشـر ، كان هـذا التيار اكتسب قـوة كبيرة بـين الروم الاورثـوذوكس، وبوجه خاص بين رعايا بطركية أنطاكيـة ، التي كان مقـرها في دمشق . حتى إذا حـانت الفرصـة لانتخاب بـطرك جديـد ـ عقب وفـاة البـطرك اليـونـاني سنـة ١٨٩٩ ـ اكتسح التيار المـذكور الميـدان اكتساحـا ، وتم الاتفاق عـلى انتخاب المـطران دوماني ـ الذي كان عربيا سوريـا ـ لكرسي البـطريركيـة ، وانتهى بذلـك عهد سيـطرة اليونان على أورثوذوكسيي العرب في سوريا .

في الواقع ان هذا الانتخاب أثار ثائرة البطاركة الثلاثـة الآخرين ، إنهم احتجـوا عليه ، مدعين أنه غير شرعي ، وطلبوا من الباب العالي عدم التصديق على بطريركيـة المطران المذكور . وفضلا عن ذلك ، أرادوا أن يقووا احتجاجهم بإضراب عام يقوم به المطارنة . وفعلا انسحب جميع المطارنة اليونانيين من أبرشيـاتهم ، .والتجأوا إلى مناطق البطركيات الأخرى ، بغية دعم احتجاجاتهم بإحداث ضجة كبيرة .

ولكن كل هذه الاحتجاجات والإجراءات لم تجدهم نفعـاً : لأن العرب التـابعين إلى بطركية انـطاكية ، لم يعبـأوا بالأحكـام التي اصدرهـا البطاركـة اليونـانيون ، وظلوا ملتفين حول بطركهم العربي الجديد .

وبذلك تعربت الكنائس الاورثوذوكسية في منطقة انطاكية وتوابعها .

وهذا كان أول انتصار فعلي للقومية العربية .

في الواقع ، ان هذه الحركة بقيت منحصرة ببطركية انطاكية ، فلم تشمل أوضاع بطركيات القدس والاسكندرية ، ومع هذا ، فإنها لم تخل من التـأثير فيهما أيضـا : لأنها أعطتهما درسا مؤثرا ، وحملتهما على تعديل الشيء الكثير من الخطط التي كـانتا تسيـران عليها .

هذا ، وقد ذكرت خلال وصف الحركة التي شرحتها آنفا ، انها وجدت تشجيعا من روسيا . وبهذه المناسبة أرى من الضروري أن أتوسع قليلا في بيـان علاقـة الروس بالعرب الاورثوذوكس .

من المعلوم أن روسيا القيصرية - في ذلك العهد - كانت تعتبر نفسها حامية للاورثوذوكس ، لكونها أكبر دولة أورثوذوكسية . وفعلا انها أظهرت حمايتها هذه بصورة عملية ، بوسائل عديدة ، وبصور شتى ، إنها اهتمت بوجه خاص بالقدس وبالأراضي المقدسة في سائر أنحاء فلسطين ، وفتحت فيها كثيراً من المدارس . ولكنها لم تجعل هذه المدارس آلة للترويس ؛ بل جعلتها عربية ، بلغتها وباتجاهها . حتى إنها أسست مدرسة لتخريج المعلمين والمعلمات في الناصرة وفي بيت جالا ؛ وبذل رجال التربية الذين تولوا شؤون إدارة هذين المعهدين ، جهودا كبيرة لتطبيق أحدث أساليب التربية في تعليم اللغة العربية .

يظهر أن بُعد روسيا الجغرافي عن البلاد - جعلها لا تندفع وراء مطامع إقليمية في البلاد المذكورة . إن بعد روسيا القيصرية عن أمثال هذه المطامع الاقليمية في البلاد العربية ، ثبت بصورة باتة خلال الحرب العالمية الأولى ، لأنها ، عندما بدأت المساومات بينها وبين فرنسا وانكلترا لتقسيم ميراث السلطنة العثمانية ، تركت البلاد العربية بأجمعها للفرنسيين والانكليز ، ولم تطلب منها - بالنسبة إلى البلاد المذكورة - شيئا غير جعل القدس مدينة دولية .

ولا حاجة إلى القول : إن انهيار روسيا القيصرية في أواخر الحرب العالمية الأولى ، وقيام البلشفية - مع ما تبع ذلك من أحداث عظيمة - أبعد عن الأورثوذوكس ، تأثير الروس المعنوي أيضا .

إن كل العوامل والأحداث التي ذكرتها إلى الآن - من القيام على سيطرة اليونانيين ، والاهتمام باللغة العربية . . إلى عدم الاستهداف إلى دسائس سياسية خارجية - جعلت الأورثوذوكس أكثر استعداداً لقبول فكرة القومية العربية .

إن هذا الاستعداد ظهر إلى العيان بوضوح أشد من ذي قبل - خلال الحركات القومية التي قامت في البلاد العربية بعد الحرب العالمية الأولى ، كما سأشرح ذلك في المحاضرة القادمة .

وأما الكاثوليك في الولايات العربية ، فإنهم كانوا منقسمين إلى أربع طوائف أو كنائس أساسية ، لكل منها بطرك خاص بها : الموارنة ، الروم الكاثوليك ، السريان الكاثوليك ، الكلدان الكاثوليك . إن هذه الكنائس كلها خاصة بالشرق العربي ، مستقلة عن الكنائس الأوروبية ، وجميع رؤسائها من أهل البلاد .

ولكن ، بعد ذلك انضم إلى هذه الكنائس المحلية ، كنيسة كاثوليكية أجنبية ،

هي كنيسة اللاتين . إنها دخلت البلاد العربية سنة ١٨٤٨ حيث أنشأ لها البابا بطركية خاصة في القدس .

هذه الكنيسة كانت تنال من خارج البلاد مساعدات كبيرة ، ولذلك استطاعت أن توسع ساحة عملها ، وتكسب مريدين لها من بين الكاثوليك الموجودين في البلاد .

غير أن سائر البطركيات الكاثوليكية لم ترتح لهذه الأوضاع الجديدة ، بل رأت من الضروري أن تضع حداً لأعمال هذه الكنيسة الأجنبية عن البلاد ، ولا سيما في تلك الأوقات التي كان يجب أن تتضافر جهود الكاثوليك لمقاومة الدعاية البروتستانية والحيلولة دون توسعها .

ولذلك عقدت البطركيات المذكورة مؤتمر افخاريستيا سنة ١٨٨٩ ، واتخذت قرارات عديدة لتنظيم شؤونها ، وتوحيد مساعيها ، وانتخبت وفدا خاصاً ، للتفاهم مع المقام البابوي في الفاتيكان .

واستطاع هذا الوفد أن يفهم البابا أن الكنائس التي يديرها الأجانب الذين لا يعرفون شيئاً عن نفسية الأهلين ، والتي تستند في أعمالها وطقوسها إلى لغة أجنبية لا يفهمها أهل البلاد ، لا يمكن أن تنجح في أداء رسالتها المقدسة ، فليس من المعقول أن تقدم أمثال هذه الكنائس الأجنبية على منافسة الكنائس الكاثوليكية المحلية ، في الوقت الذي هي في حاجة إلى بذل الجهود بين الناس ، لمقاومة البروتستانية والحيلولة دون انتشارها .

وعلى هذا الأساس ، صدر « منشور بابوي » يصون الكنائس الكاثوليكية العربية من منافسة الكنائس الأجنبية عن البلاد .

هذا ، وبجانب هذه الكنائس الخمس الكاثوليكية ، كانت تعمل داخل البلاد العربية عدة إرساليات دينية .

كانت هذه الإرساليات ، تستند في أعمالها التبشيرية إلى التعليم في الدرجة الأولى ، وتؤسس المدارس لهذا الغرض ، وأما رجالها فكانوا من الفرنسيين أو الطليان . وكانت حصة الطليان بين هؤلاء كبيرة في بادىء الأمر ؛ إلا أنها أخذت تتضاءل شيئاً فشيئاً .

ذلك لأن الحكومة الفرنسية ، أخذت تحمي الإرساليات الدينية بصورة فعالة ، وتشجعها في أعمالها تشجيعاً جديا ، إذ تزودها بشتى أنواع المساعدات ، من مالية وإدارية وسياسية . كما أنها استفادت كثيرا من الخلاف الذي كان قد قام بين الفاتيكان وبين الحكومة الإيطالية من جراء قضية روما العويصة ، واستغلت فرنسا هذا

الخلاف لتوسيع نفوذها في المحافل البابوية . واستطاعت بعد ذلك أن تجعل معظم الإرساليات الدينية في الشرق العربي فرنسية التشكيل ، وأصبحت فرنسا بذلك حامية الكاثوليك بكل معنى الكلمة وبصورة فعلية .

ومما يظهر توسع نفوذ الفرنسيين في هذا المضمار بكل وضوح وجلاء ، أن البابا كان يعين قاصدا رسولياً في كل من بيروت والموصل ، ووكيلا للقاصد في بغداد ، وكان ينتخب هؤلاء من بين الطليان بوجه عام ، حتى سنة ١٨٧٠ . ولكنه بعد ذلك ، أي بعد استيلاء الحكومة الايطالية على مدينة روما ، صار ينتخبهم من بين الفرنسيين .

هذا ، ومن المعلوم أن فرنسا كانت تطمح منذ مدة طويلة في امتلاك بعض البلاد العربية ، ولا سيما سوريا ولبنان . وكانت تعمل لتمهيد السبل إلى ذلك بوسائل شتى . وكان أهم هذه الوسائل الاستعانة بالإرساليات الدينية والمؤسسات التعليمية لبث الدعاية لها بين أهل البلاد . ولهذا السبب بذلت جهوداً كبيرة لتكثير عدد هذه الارساليات والمؤسسات ، ولتوجيه أعمالها الاتجاه الذي يساعد على اجتذاب الناس إليها .

وكانت فرنسا تهتم بالمسيحيين بوجه عام ، وبالكاثوليك بوجه خاص ، لأنها كانت تعلق أكبر آمالها على مساعدة هؤلاء في تحقيق مطامحها .

والمساعي العظيمة التي بذلتها فرنسا في هذا السبيل ، لم تخل من بعض الثمرات ، لأنها استطاعت ان تكون بعض الجماعات التي تقول : لا أمل في إصلاح الدولة العثمانية ، إصلاحاً يضمن الحرية والمساواة للنصارى ، ولا خير في دولة عربية تقوم مقامها ، طالما تكون الأكثرية فيها للمسلمين ، فلا سبيل إلى سعادة المسيحيين ، إلا تحت حماية دولة أوروبية ، مثل فرنسا . . .

يظهر مما تقدم أن التيارات الفكرية والسياسية التي حدثت بين العرب المسيحيين أيضاً كانت متنوعة ومتخالفة .

وإذا أردنا أن نجمل التيارات التي تولدت في البلاد العربية ـ بين سكانها المسلمين والمسيحيين ـ وجدنا أنها تجتمع في خمسة تيارات أساسية :

(أ) السعي لإقامة خلافة عربية تقوم مقام الخلافة العثمانية .

(ب) المطالبة بإصلاحات خاصة بالبلاد العربية .

(ج) الاشتراك مع أحرار الأتراك للمطالبة بإصلاحات عامة ، تشمل جميع الولايات العثمانية ، وتفيد في الوقت نفسه الولايات العربية .

(د) الدعوة الى انفصال البلاد العربية عن السلطنة العثمانية ، لتأسيس دولة عربية مستقلة .

(هـ) طلب الحماية من دولة أوروبية .

ولا حاجة إلى القول ، إن التيار الأول كان خاصاً ببعض الجماعات من المسلمين ، والتيار الأخير كان خاصاً ببعض الجماعات من المسيحيين . وأما التيارات الثلاثة الأخرى ، فكانت مما يشترك فيه جماعات من المسلمين والمسيحيين .

وكانت هذه التيارات والنزعات تظهر في أحاديث المجالس والجمعيات الخاصة ، وفي كتابات بعض المفكرين الذين ينشرون آراءهم خارج حدود الدولة بعيدين عن متناول وسائطها العقابية .

وقد ظهرت الدعوة الى إقامة خلافة بأجلى مظاهرها في كتاب « أم القرى » الذي صدر باللغة العربية في مصر سنة ١٣١٦ هجرية ـ كما ظهرت الدعوة إلى إنشاء دولة عربية مستقلة ، بأجلى مظاهرها في كتاب « نهضة الأمة العربية » الذي صدر في باريس باللغة الفرنسية سنة ١٩٠٥ ميلادية .

كتاب أم القرى : كان من تأليف عبد الرحمن الكواكبي ؛ ولكن هذا المؤلف أراد أن يخفي اسمه ، فتكنى بالسيد « الفراتي » ؛ وكتب تحت عنوان الكتاب ما يلي : « أي ضبط مفاوضات ومقررات مؤتمر النهضة الإسلامية المنعقد في مكة المكرمة سنة ١٣١٦هـ » .

يتكلم المؤلف في كتابه هذا عن العوامل التي أدت إلى انحطاط العالم الإسلامي ، على شكل مناقشات تجري بين مفكرين منتسبين إلى مختلف البلاد الإسلامية ، ويخرج من هذه المناقشات بالدعوة إلى إقامة خلافة عربية في مكة المكرمة .

يتبين من ذلك أن النزعات التي تظهر في الكتاب هي دينية في الدرجة الأولى ، مع هذا يتطرق المؤلف خلال أبحاثه هذه عدة مرات إلى قضايا الأمة العربية ، لأنه يعتقد « أن العرب هم الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة الدينية بل الكلمة الشرقية » .

وينتقد الحكومة العثمانية انتقاداً مراً ، ويصرح بأن حقوق العرب مهضومة ، ويقول « من أهم الضروريات أن يحصل كل قوم من أهالي تركيا على استقلال نوعي إداري ، يناسب عاداتهم وطبائع بلادهم » ثم انه ينفى عن العرب التعصب الديني والجنسي ، وللبرهنة

على ذلك يشير إلى « عدم اشتراك البلاد العربية العثمانية في حوادث الأرمن الأخيرة ». ويقول « وأما حوادث لبنان والشام وحلب في القرن السابق ، فما كانت متولدة عن تعصب ديني أو جنسي ، بل عن غرور جماعة من الدروز بالانكليز ، وجماعة من المسيحيين بنابليون الثالث » .

وأما كتاب « يقظة الأمة العربية في آسيا » فهو من تأليف « نجيب عازوري » .

كان المؤلف ـ قبل أن ينتقل إلى فرنسا ـ من الموظفين الإداريين في الدولة العثمانية ، وكان تولى وكالة متصرفية القدس ، ولذلك كان مطلعاً على أحوال الدولة العثمانية بوجه عام ،وملماً بشؤون الطوائف المسيحية بوجه خاص . ولذلك نجده يصف في كتابه هذا ، أحوال البلاد العربية بشيء من التفصيل ، ثم يدعو إلى الأمور التالية :

توحيد الكنائس الكاثوليكية ، تحت اسم « الكنيسة الكاثوليكية العربية » .

انفصال الولايات العربية عن الدولة العثمانية ، على أن تكون الحجاز مقراً لخلافة إسلامية عربية ، وأن تتكون من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين دولة عربية موحدة عصرية .

ـ ٢ ـ

هذه كانت الخطوط الرئيسية للتيارات وللنزعات الفكرية والسياسية في الولايات العربية العثمانية . . قبل انقلاب المشروطية ، وبدء « الحياة النيابية الدستورية » سنة ١٩٠٨ .

إن إعلان الدستور وإنهاء الاستبداد وقيام عهد المشروطية في السلطنة العثمانية . . . ولد في جميع الولايات العربية ـ كما في سائر الولايات العثمانية ـ سروراً عاما ، وابتهاجاً شديداً ، صار الناس يرددون آيات الحرية والمساواة في كل الجهات ، وفي شتى المناسبات . صار رجال الدين يتعانقون على اختلاف نحلهم ومللهم ـ ابتهاجاً بزوال الاستبداد ، وبدء عهد الحرية والمساواة . صارت العمائم والقلانس ، والجبب والطلانس تتصاحب وتتخالط بين هتاف الجماهير ، وخلاصة القول ، صارت البلاد العثمانية ـ من أولها إلى آخرها ـ تموج بشتى مظاهر الأفراح .

إلا أن هذه الأفراح لم تدم طويلا . لأن الخلافات بين عناصر الدولة المختلفة ، أخذت تعود إلى الظهور بأشكال شتى ، قبل أن يمضي على هذه الأيام السعيدة مدة طويلة . كانت الخلافات العنصرية ، بدأت تظهر أولا بين الأتراك والأروام ، ولكنها ـ بعد مدة ـ جرفت بأمواجها القوية الأتراك والعرب أيضاً .

وكان لقيام هذه الاختلافات بين هاتين الأمتين ، أسباب ودوافع كثيرة ، بعضها عرضية ، وبعضها أساسية .

أذكر ـ من قبيل المثال ـ حادثاً من الحوادث العرضية التي أثارت كثيراً من المشاكل :

إن حرية الصحافة التي أعلنت بغتة ـ عند إعلان الدستور ـ بعد عهود المراقبة الصارمة التي كانت قائمة في عهد الاستبداد . . . فتحت أبواب الجرائد لجميع الأقلام ، وأوجدت حالة شبيهة بالفوضى ، تسمح لكل من يريد أن يكتب وينشر كل ما يريد ، دون أن يقيد نفسه بأي قيد كان . وراح أحد المحررين يكتب مقالة عن حوادث اليمن ، وينشرها في جريدة محترمة . يقول فيها بعبارات صريحة « إن أهل اليمن يعبدون المال . وأنهم في سبيل المال يضحون كل شيء ، حتى أعراض النساء . . . » إن انتشار هذه المقالة ـ مع هذه العبارات الشائنة ـ في جريدة تركية ، أثار ثائرة الطلاب العرب المنتمين إلى مختلف مدارس العاصمة ، وحملهم على الاجتماع للقيام بمظاهرة صاخبة ، احتجاجاً على صاحب الجريدة ، وعلى كاتب المقالة .

إن هذه الحادثة ، أثارت ثائرة الجرائد والنوادي في سائر الولايات العربية أيضا ، وفتحت باباً لكثير من الردود والاحتجاجات والمطالبات ، بطبيعة الحال .

ولكن بجانب أمثال هذه العوامل العرضية ، كان هناك من العوامل الأساسية ، التي تثير سلسلة لا تنقطع من الاختلافات الجوهرية . هذه العوامل الأساسية كانت تتصل بسياسة الدولة العامة ، وكانت تتطلب تغيير هذه السياسة تغييراً جوهرياً .

إن أولى الخلافات السياسية ، نشأت من قضية المركزية واللامركزية :

كانت جمعية الاتحاد والترقي تلتزم نظام المركزية في إدارة البلاد . والحكومات التي انبعثت عن هذه الجمعية أيضاً صارت تتمسك بهذا النظام تمسكاً شديداً ، وتعصبت إلى هذا النظام إلى حد اعتبار نظام اللامركزية من جملة النظم الهدامة التي تعرّض كيان السلطنة إلى خطر .

ولكن جميع العناصر غير التركية كانت تميل إلى نظام اللامركزية ، وتطالب العمل به . لأنها كانت ترى أن هذا النظام أضمن لتقدم البلاد من ناحية ، ولصيانة حقوق العناصر المختلفة من ناحية أخرى .

كان حزب الحرية والائتلاف ـ الذي نشأ معارضاً لحزب الاتحاد والترقي ـ يلتزم جانب اللامركزية ، ويدعو اليها ، إلا أن الحزب المذكور بقي بعيداً عن الحكم ، ولم يتوصل إليه إلا قبيل الأزمة البلقانية ، ولم يستطع أن يبقى فيه إلا مدة قصيرة .

وأما نواب العرب ، فقد خرج معظمهم من حزب الاتحاد والترقي ، وانضم الى حزب الحرية والائتلاف ، بسبب ترجيحهم نظام اللامركزية على نظام المركزية .

وفضلا عن ذلك ، قد أقدم العرب على تأليف حزب خاص بهم ، عرف باسم « اللامركزية العثماني » .

إن قضايا المركزية واللامركزية ستكون مصدر خلافات كبيرة بين الأتراك وبين العرب ، حتى نشوب الحرب العالمية الأولى .

والانتخابات النيابية أيضاً أثارت كثيراً من الاختلافات بين العرب والاتراك .

لأن قانون الانتخاب العثماني ما كان يحصر حق النيابة بسكنة المناطق الانتخابية وأهاليها ، بل كان يسوغ لأي شخص مستكمل لشروط الانتخاب أن يرشح نفسه عن أية منطقة شاء . وقد استرسلت حكومات الاتحاد والترقي في إساءة استعمال هذا المسوغ القانوني ، وصارت ترشح في كثير من المناطق الانتخابية ـ في الولايات العربية ـ بعض منتسبيها الأتراك ، ومن ثم تستعمل نفوذها المادي والمعنوي لضمان انتخاب هؤلاء المرشحين . وهذه الترشيحات كانت تمر بسلام في بعض المحلات ، ولكنها كانت تصطدم بمقاومة عنيفة في بعض المحلات الأخرى . وخلال هذه الانتخابات كثيراً ما كانت تخرج الأمور من ساحة التنافس الشخصي أو التنافس الحزبي ، إلى ساحة التنافس العنصري والقومي ، وتأخذ شكل نضال وتنافس بين « التركي والعربي » وبتعبير أصح « بين العنصر التركي وبين العنصر العربي » . ولا حاجة إلى الإيضاح ان توالي مثل هذه الأحوال كان يوسع هوة الخلاف بين العرب الاتراك .

وأرى أن أذكر الآن ، مثالا بارزاً على ما قلته في هذا المضمار :

رشحت الجمعية أحد محرري جريدة طنين الاتحادية للنيابة عن لواء الديوانية في ولاية بغداد ، وضمنت له الانتخاب . ولكن الرجل ما كان يعرف شيئاً عن الديوانية . وقد ذهب ـ بعد انتخابه بمدة ـ إلى دائرته الانتخابية ، وكتب سلسلة مقالات بعنوان « رسائل بغداد » وصف بها كل ما لاحظه خلال رحلته في البلاد التي مر عليها في طريقه إلى الديوانية . وأشار في إحدى رسالاته إلى جهل الناس هناك اللغة التركية ، وبيّن كيف كان يجد مشقة كبيرة للتفاهم مع الناس في بعض المحلات ، لأنه ما كان يجد هناك ولا شخصاً واحداً يعرف اللغة التركية . .

وعندما اطلعت إحدى الجرائد العربية على ما كتبه النائب المحترم في هذا الصدد ، انبرت للرد عليه ، قائلة : « الغريب ليس أن لا يعرف أهل الديوانية اللغة التركية ، ولكن الغريب أن يكون نائباً عنهم من لا يعرف العربية » .

وهنا كانت تظهر للعيان ، قضية مكانة اللغة العربية في الدولة العثمانية ، وهذه القضية ، ظلت تثير المشاكل تلو المشاكل في علاقات العرب مع الدولة العثمانية ، بعد انقلاب المشروطية .

لأن اللغة الرسمية في الدولة العثمانية كانت التركية ، في جميع الولايات على حد سواء . كانت المعاملات الرسمية في المحاكم وفي سائر دوائر الدولة تجرى باللغة التركية . كما ان التعليم في جميع المدارس الرسمية أيضاً كان يجري باللغة المذكورة .

وبديهي ان هذه السياسة كانت تسبب للناس مضايقات ومتاعب كثيرة . في الواقع أن هذه القاعدة لم تكن خاصة بالولايات العربية ، بل كانت شاملة لجميع الولايات ، ولجميع العناصر العثمانية . إلا إنها كانت تضر البلاد العربية بوجه خاص ، من ناحية لغة التعليم . وذلك لأن سائر العناصر العثمانية ـ مثل الأروام والأرمن والبلغار ـ كانت تدرس في مدارسها الخاصة بلغاتها القومية ، بسبب تشكيلاتها الطائفية والامتيازات الخاصة بالتشكيلات المذكورة في حين أن العرب المسلمين كانوا محرومين من مدارس خاصة ـ بسبب حرمانهم من التشكيلات الطائفية ، والامتيازات المرتبطة بتلك التشكيلات ـ فكانوا مضطرين إلى دخول المدارس الرسمية التي تعلم باللغة التركية . وأما العربية فما كانوا يتعلمون منها شيئاً أكثر مما يتعلمه الأتراك في الولايات التركية ، ومن المعلوم أن بعض القواعد العربية كانت تعلم في المدارس التركية ، بسبب استعمالها في الإنشاء التركي والأدب التركي .

إن نتائج هذه السياسة التعليمية كانت غريبة في بابها : لأنها كانت تجعل التعليم باللغة العربية ، من خصائص المدارس المسيحية وحدها ، كما انها كانت تجعل المدارس الأجنبية اكثر اهتماماً باللغة العربية من المدارس الرسمية بوجه عام .

وهذه السياسة كانت من أهم أسباب تذمر العرب من الحكم العثماني . ولذلك نجد أن « حق التعليم باللغة العربية » أحرز موقع الصدارة ، عندما أخذ العرب يطالبون الحكومة بمراعاة حقوقهم القومية .

هذا ، وقد حدثت سلسلة من الأزمات السياسية ، التي اضطرت النواب العرب الى التكتل ، وحملتهم على الانضمام الى المعارضة .

كان من جملتها قضية منح امتياز الملاحة النهرية إلى شركة لنج الانكليزية . لقد اعترض نواب بغداد والبصرة على مشروع الامتياز ، قائلين : إن ذلك يضر باقتصاديات البلاد ، كما انه يزيد نفوذ الانكليز في العراق . وفضلا عن ذلك أظهر هؤلاء النواب استعدادهم لتكوين شركة وطنية ، تتولى العمل المذكور ، وقد أيد هذه

الاعتراضات جميع النواب العرب ، كما انضم إليهم عدد غير قليل من نواب العناصر الأخرى أيضا ولكن الحكومة كانت وعدت الانكليز بمنح الامتياز ، ولذلك تمسكت بالمشروع الذي قدمته ، واستطاعت في آخر الأمر أن تحصل على أكثرية ضئيلة من الأصوات ، ضمنت تصديق الامتياز . ولكن النواب العرب اتهموا الحكومة ـ من جراء ذلك ـ بالتفريط في حقوق الولايات العربية ومصالحها الأساسيّة .

وقد حدثت أزمة أخرى من جراء قضايا اليمن ، سببت استياءاً شديدا بين نواب الولايات العربية : كان الامام يحي تمكن من الاستيلاء على مركز الولاية ـ صنعاء ، مما اضطر الحكومة إلى ارسال قوة كبيرة ، تحت قيادة القائد الكبير أحمد عزت باشا ، ولكن القائد المشار إليه ، لاحظ من سير الوقائع التي توالت في اليمن منذ عقود عديدة من السنين ، أن الحركات العسكرية ، مهما استمرت ، ومهما تقدمت ، لا تستطيع أن تحسم القضايا ، وتحول دون تكرار الثورات . لأن ثورات اليمانيين كانت تنشأ من اعتقاداتهم الدينية . فكان لا بد من أخذ هذه العوامل الاعتقادية بنظر الاعتبار ، لحسم المشكلة بصورة نهائية . ولهذا السبب ، دخل القائد العسكري في مفاوضات مع الامام بواسطة بعض الرجال ، وانتهت هذه المفاوضات بالتفاهم على وضع نظام إداري خاص باليمن ، والحكومة المركزية وافقت على ذلك ، ووضعت مشروعاً يتضمن تفاصيل الإدارة الممتازة التي ستؤسس في اليمن على هذا الأساس ، وقدمت إلى المجلس النيابي لائحة قانونية لتصديق المشروع .

وكان ذلك قبل تصفية الحركات الارتجاعية وخلع السلطان عبد الحميد .

ولكن بعد ذلك ، عندما تولى أحد زعماء جمعية الاتحاد والترقي وزارة الداخلية ، . . . أسرع إلى المجلس النيابي ، وسحب منه المشروع بعد خطبة رنانة ، قال فيها « إن الحكومة كانت وافقت على المشروع بسبب حراجة الموقف العام . غير أننا الآن ، وقد تخلصنا من تلك المواقف الحرجة ، أصبح في مقدور الحكومة أن ترسل إلى اليمن القوة العسكرية اللازمة لإخماد الثورة واستعادة مهابة الدولة . ونحن عازمون على ذلك بكل قوة واطمئنان . . » .

وبهذه الصورة عادت الحكومة إلى التزام سياسة العنف في اليمن ، وصارت تلك البلاد مرة أخرى مسرحاً لحروب وثورات جديدة ، أسالت كثيراً من الدماء ، وأزهقت كثيراً من الأرواح .

يظهر أن نواب الولايات العربية ما كانوا استحسنوا الخطة التي عادت إليها الحكومة ، ولكنهم لم يروا من الحكمة أن يعارضوها . ومع هذا فإنهم لم يقدّروا مبلغ الخطأ الذي ارتكبته الحكومة في هذه القضية إلا بعدما أغار الطليان على طرابلس

الغرب ، لأنهم عرفوا عندئذ فقط ، أن الحكومة كانت سحبت من هناك قوة عسكرية لا يستهان بها ، لإعداد القوة التي قررت إرسالها إلى اليمن ، بغية إخضاع الإمام .

والحركات العسكرية التي بدأت من جديد في اليمن ، بهذه الصورة ، لم تؤدِّ إلى النتائج التي كانت تتوقعها الحكومة . لأنها أدركت في آخر الأمر ، ضرورة الاتفاق مع الامام ، لتسوية قضايا اليمن .

وصار النواب العرب يلاحظون أن الخطة التي اتبعتها الحكومة في معالجة شؤون اليمن أدت إلى إضعاف الحامية العسكرية القائمة في طرابلس الغرب ، وسهلت بذلك للطليان سبل الاستيلاء على القطر المذكور .

ومن الطبيعي أن الحرب الطرابلسية نفسها زادت نقمة العرب على الحكومة العثمانية . لأن نواب طرابلس تقدموا إلى المجلس بتقرير مفصل ذكروا فيه براهين عديدة على تهاون الحكومة في إعداد وسائل الدفاع عن تلك الولاية النائية ، في الوقت الذي كانت الأطماع الايطالية معلومة للجميع .

هذا ، وكان حزب الاتحاد والترقي اضطر إلى التخلي عن الحكم ، خلال الثورة الالبانية ، قبيل نشوب الحرب البلقانية . وكانت تألفت عندئذ حكومة جديدة ، تستند الى حزب الحرية والائتلاف . وبما ان الحزب المذكور كان يقول منذ بداية تأسيسه بنظام اللامركزية ، أعلنت الحكومة بأنها ستقوم بإصلاحات أساسية ، عملا بمبدأ اللامركزية . ثم طلبت من الولايات أن تجمع « المجالس العمومية » لبحث ما تراه ضروريا لإصلاح أحوال البلاد .

والجمعية العمومية التي تألفت في بيروت ، عقدت عدة اجتماعات ، وضعت خلالها « لائحة إصلاحية » ضمنتها مطالب عديدة .

ولكن . . . قبل أن تنتهي الجمعية من أعمالها ، حدثت في عاصمة السلطنة ، « ضربة الحكومة » التي أعادت الحكم إلى حزب الاتحاد والترقي ، وذلك أدى إلى تغيير الأمور من أساسها :

كان رجال جمعية الاتحاد والترقي ، أعادوا النظر في خططهم السياسية ، خلال بقائهم بعيدين عن الحكم ، وشعروا بلزوم انتهاج خطة جديدة في إدارة البلاد العثمانية بوجه عام ، والبلاد العربية بوجه خاص ، لأن حرب البلقان كانت فصلت عن الدولة ثماني ولايات من أهم وأرقى الولايات العثمانية . وخروج هذه الولايات من حوزة السلطنة ، أدى بطبيعة الحال إلى زيادة « النسبة بين تعداد الولايات العربية

وبين تعداد سائر الولايات » زيادة بارزة . ولذلك أصبح من الضروري اتباع سياسة جديدة ، تتلاءم مع هذا الوضع الجديد .

صار معظم ساسة الأتراك يقدرون هذه الضرورة حق قدرها ، حتى ان بعضهم صار يقول بوجوب جعل السلطنة ثنائية ـ أي تركية عربية ـ مثل امبراطورية النمسا والمجر .

إلا ان هذه الآراء الجديدة ، ما كانت استكملت اختمارها بعد ، عندما استعادت جمعية الاتحاد والترقي زمام الحكم في البلاد .

والحكومة الجديدة ، عندما اطلعت على مشروع الاصلاحات الذي وضعته الجمعية العمومية المنعقدة في بيروت ، لم تستحسنه ، لأنها وجدت فيه مادة متعلقة باستخدام مستشارين أجانب ، ولذلك أمرت الولاية بحل الجمعية العمومية التي كانت تألفت بناء على طلب الحكومة الائتلافية السابقة .

وهذا الاجراء أثار ثائرة الأهلين ،وحملهم على القيام بمظاهرات صاخبة ، مقرونة باحتجاجات شديدة وبإضراب عام .

وطبيعي ان قوى الحكومة الضابطة ، تمكنت من توقيف هذه الحركات . ولكن ذلك لم يقض على استياء الناس من موقف الحكومة الجديدة بطبيعة الحال . وهذا الاستياء لم يبق محصورا بمدينة بيروت وبولاية بيروت ، بل عم سائر المدن والولايات العربية أيضا .

وأمام الاجراء الذي قامت به الحكومة ، رأت بعض الجماعات أن تلجأ إلى التشكيلات السرية ، ورأت جماعات أخرى أن تسعى لعقد مؤتمر عربي عام خارج البلاد العثمانية.. وهذه الفكرة الأخيرة ، تولى تحقيقها جماعة من شبان العرب المقيمين في باريس .

وانعقد المؤتمر العربي الأول في باريس ، في ١٧ حزيران ١٩١٣ . وظل منعقداً حتى ٢٣ حزيران .

اشترك في المؤتمر ممثلون عن مختلف الجمعيات العربية القائمة في الآستانة ودمشق وبيروت والقاهرة ، وعن مهاجري العرب في المكسيك وفي الولايات المتحدة الأمريكية .

وتلقى المؤتمر خلال انعقاده عدداً كبيراً من برقيات التهنئة والتأييد ، من مختلف المدن العربية ، ولا سيما من المدن السورية .

وقد ألقيت في المؤتمر عدة خطب ، جرت بعد كل واحدة منها بعض المناقشات .

وهذه هي عناوين الخطب : تربيتنا السياسية ؛ حقوق العرب في المملكة العثمانية ؛ الحياة الوطنية في البلاد العربية العثمانية ؛ أماني السوريين المهاجرين ؛ تحية العراق للمؤتمر ؛ المهاجرة من سوريا وإلى سوريا ؛ الاصلاح على قاعدة اللامركزية ؛ رقيّ المهاجرين وتعضيدهم للمؤتمر .

وذلك عدا خطب الافتتاح والاختتام التي تناولت مواضيع عامة .

وأما القرارات التي اتخذها المؤتمر فكانت ما يلي :

١ ـ إن الاصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية . فيجب أن تنفذ بوجه السرعة .

٢ ـ من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية ، وذلك بأن يشتركوا في الادارة المركزية للمملكة اشتراكاً فعلياً .

٣ ـ يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لامركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها .

٤ ـ كانت ولاية بيروت قدمت مطالبها بلائحة خاصة صودق عليها في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩١٣ باجماع الآراء ، وهي قائمة على مبدأين أساسيين وهما : توسيع سلطة المجالس العمومية ، وتعيين مستشارين أجانب ، والمؤتمر يطلب تطبيق وتنفيذ هذين الطلبين .

٥ ـ اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني ، ويجب أن يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية .

٦ ـ تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية ، إلا في الظروف والأحيان التي تدعو للاستثناء الأقصى .

٧ ـ يتمنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية أن تكفل لمتصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها .

٨ ـ يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الأرمن العثمانيين القائمة على اللامركزية .

٩ ـ سيجري تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنية .

١٠ ـ وتبلغ أيضا هذه القرارات للحكومات المتحابة مع الدولة العثمانية .

١١ ـ يشكر المؤتمر الحكومة الفرنسوية شكرا جزيلا لترحابها الكريم بضيوفها .

وقد ألحق المؤتمر بالقرارات الآنفة الذكر ، المواد الثلاث التالية :

ـ إذا لم تنفذ القرارات التي صادق عليها المؤتمر ، فالأعضاء المنتمون إلى لجان الاصلاح العربية يمتنعون عن قبول أي منصب كان في الحكومة العثمانية إلا بموافقة خاصة من الجمعيات المنتمين إليها .

ـ ستكون هذه القرارات برنامجاً سياسياً للعرب العثمانيين ، ولا يمكن مساعدة أي مرشح في الانتخابات التشريعية إلا إذا تعهد من قبل بتأييد هذا البرنامج وطلب تنفيذه .

ـ المؤتمر يشكر مهاجري العرب على وطنيتهم في مؤازرتهم له . ويرسل لهم تحياته بواسطة مندوبيهم .

ولكي أبين دوافع هذه المقررات ومراميها ، أود أن ألخص أهم الآراء التي أبديت خلال الخطب والمناقشات :

(أ) أكد جميع الخطباء أن حركتهم بعيدة عن الغايات الدينية ـ ولذلك اشترك فيها المسلمون والمسيحيون ، لأنهم يعتبرون أنفسهم أفراد أمة واحدة ، هي الأمة العربية .

وكان مما قاله رئيس المؤتمر عبد الحميد الزهراوي إلى مراسل جريدة الطان الفرنسية : « إن المؤتمر ليس له صفة دينية . وكل أعماله تنحصر في الدائرة المحدودة له من البحث في شؤوننا الاجتماعية والسياسية .ولذلك ترى عدد أعضائه المسلمين والمسيحيين متساوياً . وعلى كل حال فإن فكرة الاتحاد بين المسلمين والمسيحيين قد ولدت . وأيدتها حوادث بيروت الأخيرة » .

وكان مما قاله في الخطاب الذي ألقاه في المؤتمر :

« إن الرابطة الدينية عجزت دائما عن إيجاد الوحدة السياسية . وأنا لا أرجع إلى التاريخ لأبرهن على هذا . بل حسبي ما لدينا الآن من الشواهد الحاضرة . أنظر إلى الحكومتين العثمانية والفارسية ، كيف لم تقو رابطتها الدينية على إزالة خلاف بسيط من بينها ، وهو الاختلاف المتعلق بالحدود » .

« العاطفة الاسلامية لم تقدر مرة من المرات أن تحمل أميرا مسلما على التنازل عن حقوقه لأمير آخر من المتدينين بدينه ، حتى لو كان هذا خليفة » .

وقال الشيخ أحمد طباره خلال خطابه « نحن نعني بالعرب كل ناطق بالضاد ، لا فرق في ذلك بين المسلم وغير المسلم » .

وقد توسع ندرة مطران في خطابه في بيان « التضامن الاجتماعي الموجود بين مسلمي العرب ومسيحييهم » . وقال :

«إذا كانت النعرة الجنسية فضيلة في النفس ، فلست أدري أمة أشد تأثراً بعواملها من الأمة العربية . لما قدم أبو عبيدة بن الجراح وخالد بن الوليد بجيوش العرب المسلمين إلى الشام ، وجدوا حارساً على أبوابها من الغسانيين ، وهم عرب نصارى ، يتقدمهم ملكهم المسيحي جبلة بن الايهم. الا أن هؤلاء بدلاً من قتال المسلمين والوقوف في وجوههم عطفوا عليهم عطف الأخ ، فتركوا الجامعة الدينية والرابطة السياسية اللتين كانتا تقضيان عليهم بموالاة الروم ، وخطبوا ود وولاء الناطقين بلسانهم من بني أمتهم العرب ، فمهدوا لهم السبل وفتحوا الطرق ، ومكنوهم كل التمكين من فتح البلاد . إن لعمري فيما أبداه نصارى غسان من العصبية العربية في هذا الشأن الخطير ، لأعظم شاهد على ان العرب متحمسون بالجنس قبل الدين ، وهي فضيلة الشعوب الحية . فضيلة الشعوب التي لا تريد أن تموت » .

(ب) صرح الخطباء بأن العرب لا يريدون الانفصال عن الدولة العثمانية ، وإنما يريدون الاشتراك في إدارة المملكة لتبقى حقوقهم القومية مصونة ومضمونة .

ومع هذا ، قال بعض الخطباء : إننا نتمسك بالرابطة العثمانية ، على شرط أن تعترف الحكومة بحقوق العرب ، وتراعي تلك الحقوق ـ وإلا فإننا نضطر إلى تغيير موقفنا ، لندافع عن حقوقنا .

وكان مما قاله عبد الحميد الزهراوي حول هذا الموضوع إلى مخابر جريدة الطان الفرنسية : « نحن لا نتمسك بالوحدة السياسية لأجل الرابطة الدينية ، بل رغبة منا في إيجاد مجموع عثماني قوي ، يرتقي فيه مجموعنا العربي بدون حائل يقف في طريقه ، وأملا بقيام حكومة رشيدة ، تكون لنا مشاركة في أمورها . والدولة العثمانية هي التي تقدر أن تحقق رغباتنا ، إذا هي عملت بلوازم الإصلاح الذي نحن مصرون على طلبه . وأما إذا هي ظلت بعيدة عن ذلك ، فإني أصرح لك ـ كما صرحت في القاهرة ـ بأن حطتنا معها تتغير عندئذ تمام التغير» .

وقد تناول اسكندر عمون في خطابه هذا الموضوع ، بتفصيل أزيد ، حيث قال :

« توهم بعض أنصار النظام المركزي من إخواننا الأتراك ، أن الغرض من النهضة العربية هو الانفصال عن الدولة . ذلك أمر بعيد عن الصحة . فإن الأمة العربية لا تريد إلا استبدال شكل الحكم الفاسد ـ الذي يكاد يودي بالدولة ـ بالحكم الذي يرجى منه وحده الصلاح والنجاح لنا ولهم ، وهو الحكم على قاعدة اللامركزية . ولو كانت الهيئة الحاكمة اليوم من صميم قريش ، لكان موقفنا معها نفس موقفنا هذا . . . » .

« إن الأمة العربية لا تريد الانفصال عن الدولة ، ولا نصرة حزب على حزب ، أو جنس على جنس إنما تريد استبدال نظام الحكم الحاضر ، بنظام يناسب كل العناصر على اختلاف شؤونها ، فيكون لمجموع الأمة سلطة عليا نيابية ، قائمة على النسبة الصحيحة لإدارة الشؤون العامة » .

ويصرح إسكندر عمون أن بقاء النظام الحاضر يؤدي إلى الهلاك ، ثم يقول :

« أما إذا أبت الأمة التركية إلا الهلاك ، فالعرب معذورون إذا هم ترددوا قبل أن يلقوا بأنفسهم في الهوة » .

هذا ، وكان مما قاله عبد الغني العَريسي في خطابه حول هذا الموضوع :

« لا تتطرق إلينا فكرة الانفصال عن هذه السلطنة ، ما دامت حقوقنا فيها مرعية محفوظة فارتباطنا بهذه الدولة يتراوح إذاً بين ضمان هذه الحقوق : فإن كثر فكثر ، وإن قل فقل » .

وقد تكلم حول هذا الموضوع الشيخ احمد طبارة بطلاقة :

« نحن إذا طلبنا الإصلاح فإنما نطلب هذه الحياة السياسية الشريفة ؛ نطلب الإصلاح لنكون العنصر الأقوى كما أننا العدد الأوفى ، في جسم دولتنا العثمانية . نطلب الإصلاح لنبقى لسان الدولة الناطق ، وقلبها الخافق ودرعها المتين ، وحصنها الحصين ؛ نطلب الاصلاح ، لا لنتغنى بهذه الكلمة الحلوة ، بل لنعيش كما يعيش غيرنا من الأمم الراقية مخافة أن نتلاشى في هذا الوجود إذا دمنا على هذا الجمود . ولم نجار غيرنا في مضمار الحياة ، عملا بالقاعدة الطبيعية ، قاعدة تنازع البقاء ، وبقاء الأنسب . . .

فنحن قوم ولدتنا أمهاتنا عثمانيين ، ونريد أن نبقى عثمانيين ولا نرضى عن دولتنا العثمانية بديلا ، ولا برهان على ذلك أقطع من طلبنا للإصلاح الذي به حياتنا وحياتها معاً .

ولو كنا نبغي الانفصال عنها ، كما يرجف المرجفون ، لتركنا الحال تجري على ما نرى من سيّء إلى أسوأ ، وهي بطبيعتها سائرة في طريق الاضمحلال . كلا اننا نتجشم الأسفار ، ونركب الأخطار حباً بصيانة الوطن وحرصاً على حياة الدولة . ولسنا نتحول عن هذا العزم ما دام فينا عرق ينبض ودم يفور . فليقل عنا القائلون ما شاءوا أن يقولوا ، فإن التاريخ لا يظلم أحداً ، وهو يسجل لكل إنسان عمله ، إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر .

أي الفريقين أكثر حباً وأصدق وطنية ؟ هل من يطلب صلاحك وإصلاحك لتحيا ، أم من يخفي عنك داءك لتموت » .

(ج) أشار بعض الخطباء إلى الاتهامات الجائرة التي يكيلها أتباع الحكومة وأذنابها إلى رجال الإصلاح العربي ، وصرحوا بأنهم يعملون لمصالح العرب ، ويرفضون ، بل يقاومون كل تدخل أجنبي .

وكان مما قاله ندرة مطران في خطابه ، حول هذا الموضوع : « إن العرب لا يجهلون حسنات ارتباطهم بالدولة العثمانية ، وحرصهم عليها ، إذا أرادوا أن يصونوا أنفسهم من شرور أقل ما فيها الأسر والاستعباد إلى ما شاء الله .

الدين لا ينفي المصلحة الشخصية ، ولا يقوم مقام العوائد والتقاليد واللسان والوطنية . إلا أن المتزلفين للقوة وللحاكم يختلفون على رجال الإصلاح ما توحيه أهواؤهم : فيتهمون المسلم بدولة عربية ، ويتهمون المسيحي بدسيسة أجنبية . ولا يفقهون ، لدناءة أخلاقهم وعجز مداركهم ، أنه ليس لمفكري العرب واشرافها غرض غير ما يريدونه لأمتهم من الحياة التي يتمتع بها القسم الراقي من البشر ، وذلك ضمن دائرة المصلحة العثمانية .

« من هذا المنبر ، بقوة الوقار والإخلاص اللذين يحفان بهذا المؤتمر المجيد ، وباسم الأمة العربية الممثلة هنا بكم وبوفود كرام قطعوا الأمصار والأبحار ليسعوا في تأييد شأنها وتحسينه ، أفتخر بأن الأمة العربية مسلمة وغير مسلمة متضامنة ومترابطة في مصالحها . . . وتنبذ بكل قوتها كل حركة من شأنها تدخل الغريب في أحكامها أو انفصام العرى بينها وبين الدولة العثمانية ، وترويج أي غاية كانت غير عربية عثمانية في البلاد العربية العثمانية . . . » .

(د) ألقى عبد الغني العريسي في الجلسة الثانية من المؤتمر خطاباً عنوانه حقوق العرب في المملكة العثمانية . وكان مما قاله في هذا الخطاب :

« الحق في كل تكوين سياسي قائم على نوعين : حق فرد وحق جماعة . والجماعات كثيرة . وأجّلها مكانة جماعات الشعوب . فللشعوب حق غير حق الأفراد .

هل للعرب حق جماعة ؟ - إن الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستحق هذا الحق إلا إذا جمعت على رأي علماء الألمان ، وحدة اللغة ووحدة العنصر ، وعلى رأي علماء الطليان : وحدة التاريخ ووحدة العادات ، وعلى مذهب ساسة الفرنسيس : وحدة المطمح السياسي . فإذا نظرنا إلى العرب من هذه الوجوه الثلاثة علمنا أن العرب تجمعهم وحدة لغة ، ووحدة تاريخ ووحدة عادات ، ووحدة مطمح سياسي . فحق العرب بعد هذا البيان أن يكون لهم على رأي كل علماء السياسة دون استثناء ، حق جماعة ، حق شعب ، حق أمة .

تتساءلون عن ماهية هذا الحق لجماعة الأمة العربية . فبياناً لهذا الحق أقول : أول حق لجماعة الشعوب حق الجنسية .

« فنحن عرب قبل كل صبغة سياسية . حافظنا على خصائصنا وميزاتنا وذاتنا منذ قرون عديدة ، رغماً مما كان ينتابنا من حكومة الآستانة من أنواع الادارات ، كالامتصاص السياسي ، أو التسخير الاستعماري ، أو الذوبان العنصري . فكل ما تذرعت به الآستانة من الوسائل لم يؤد إلى غير نتيجة واحدة ، وهو الحرص على مكانة حق الجماعة وإحياء هذا الحس الشريف النبيل : حس الجنسية . فاقتفاءً للماضي نقرر مناهضة كل ما يؤول إلى إضعاف هذه القومية ، والتذرع بكل ما فيه

حياة لخصائص العرب وميزات العرب . فنحن كتلة حية ، قائمة بذاتها ، وخاصتها لا تدع أية قوة تمس هذا الركن الركين . . .

فنصرح في هذا اليوم بملء الأفواه : أننا خلقنا لأنفسنا . . .

والبلاد العربية لا تكون بعد اليوم مسداً للمطامع الأجنبية عن بلاد أخرى » .

(هـ) ألقى اسكندر عمون في الجلسة الثالثة من المؤتمر ، خطاباً عنوانه « الاصلاح على قاعدة اللامركزية » وكان مما قاله في هذا الخطاب : « إننا نريد حكومة عثمانية ، لا تركية ولا عربية ، حكومة يتساوى فيها جميع العثمانيين في الحقوق والواجبات . فلا يستأثر فريق بحق من الحقوق ، لا بداعي الجنس ، ولا بداعي الدين ، عربياً كان أو تركياً أو أرمنياً ، أو مسلماً أو مسيحياً أو درزياً .

هذه هي قاعدتنا السياسية الجامعة ، وإن كان لا بد لهذه القاعدة من شهداء ، فكلنا لها مستعدون » .

(و) وقد ألقى نعوم مكرزل في الجلسة الثالثة من المؤتمر ، خطاباً عنوانه « رقي المهاجرين ومؤازرتهم النهضة العربية الاصلاحية » .

وكان مما قاله في الخطاب : « أيها المصلحون ، نحن في المهاجر نشعر بالحركة لا بالسكون ، نعتقد بأن من لا يتقدم يكون ، بحكم جموده وتقدم غيره ، متأخراً . نعتقد بالإخلاص في النية والقول والعمل . نعتقد بالحرية والمساواة والعدل . ونعتقد بالثورة ، إلا أن اعتقادنا بالثورة مشروط فيه أن تكون أدبية اصلاحية ، حتى إذا ضاعت كل حيلة مع أعداء أنفسهم قبل أن يكونوا أعداءنا ، نعتقد بها دموية ، لأن كل أنظمة الشعوب الحرة كتبت بنجيع القلوب لا بالمداد الأسود » .

(د) أما أهم القضايا التي صارت مدار مناقشات حادة ـ في المؤتمر وفي خارج المؤتمر ـ (كانت قضية المستشارين الأجانب) .

هذه القضية كانت قد دخلت بين مطالب الجمعية الإصلاحية البيروتية بعد بعض المناقشات . وقد عادت إلى بساط البحث والمناقشة في المؤتمر لأن بعض الأعضاء طالبوا التأكيد عليها ، لأنهم كانوا يعتقدون بأن لا سبيل إلى اصلاح حقيقي دون الاستعانة بمستشارين أوروبيين ، في حين أن بعض الأعضاء عارضوها ، لأنهم كانوا يخشون أن يؤدي ذلك إلى تدخل الأجانب في شؤون البلاد .

وهذه القضية كانت من أهم الحجج التي تذرع بها معارضو المؤتمر عندما زعموا « أن المؤتمر وليد دسائس أجنبية ، وأن أعضاء المؤتمر إما خونة مأجورين ، وإما ضحايا مخدوعين » .

لا شك في أن جماعة من المتفرنسين كانت تحاول على الدوام أن تلعب دوراً في المؤتمر لصالح فرنسا . ولا شك في أن فرنسا كانت تعلق آمالاً كبيرة على المؤتمر ، لاعتمادها على جهود هؤلاء المتفرنسين . إلا أنه من المؤكد أن المفكرين المخلصين الذين تولوا زمام المؤتمر ، عملوا بتبصر وحذر ، واستطاعوا أن يفسدوا خطط المتفرنسين ، وأن يخيبوا آمال الفرنسيين . لأن مظاهر الاتحاد التي تجلت في المؤتمر بين المسلمين والمسيحيين ، والتصريحات التي صدرت من المؤتمرين بنبذ التدخلات الأجنبية كانت ضربة شديدة على آمال فرنسا .

وفضلا عن ذلك ، رأى منظمو المؤتمر أن يؤكدوا على هذا الأمر تأكيداً قويا بعد انتهاء المؤتمر أيضا . ولذلك أوفدوا « مختار بيهم » إلى وزارة الخارجية الفرنسية ، ليقول لها ما يلي :

« إننا نحترم الفرنسيين ، ولكنا لا نرضى أن يكونوا رؤساء علينا ، بل نرغب معاضدتهم في إصلاح أحوالنا ، بشرط أن نبقى عثمانيين . وليس السوريون ـ كما قيل لكم ـ إنهم يفتحون صدورهم لفرنسا » .

ويتبين من بعض الوثائق التي نشرتها الحكومة التركية ، أن وزير خارجية فرنسا « بيشون » تألم من هذه النتائج . وكتب إلى القناصل يقول :

« إن الحركة الاصلاحية العربية قد انقلبت علينا ، ولذلك يجب عليكم أن تتظاهروا بمساعدتها ـ لكي تكسبوا قلوب الأهلين ـ ، على أن تسعوا ـ في الخفاء ـ للقضاء عليها » .

وأما سلوك الحكومة العثمانية ، تجاه هذه الأحداث والحركات ، فقد اجتاز أطواراً عديدة .

فهي لم تكترث بالحركة في بادىء الأمر ، لأنها بعد حل جمعية بيروت تولت بنفسها وضع مشروع جديد « لقانون الولايات » مؤسس على أساس « توسيع المأذونية » أي « توسيع سلطة الولايات » وأرادت بذلك أن تقطع الحجة على دعاة اللامركزية ؛ إلا أن هؤلاء لم يرضوا بالقانون الجديد ، لأنهم لاحظوا « أنه ضيّق سلطة الحكومة المركزية ، ولكنه لم يوسع سلطة الأمة ، لأنه وسع سلطان الولاة ، من غير أن يوسع سلطان مجلس الولاية » .

وفضلا عن ذلك ، حاولت الحكومة أن تحمل بعض الجماعات في الولايات العربية على استنكار سلوك الإصلاحيين بوجه عام ، وأعضاء المؤتمر بوجه خاص ، واستطاعت أن تستكتب وتستورد كثيراً من المقالات والبرقيات لهذا الغرض .

إلا أنها . . رأت في آخر الأمر ، أنه من الأصلح لها وللبلاد ، أن تتصل بزعماء

المؤتمر ، وأن تتفاوض معهم في شؤون الاصلاحات ، وأوفدت لباريس ـ لهذا الغرض ـ أحد أعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي . وقد اتصل المومىء إليه هناك مع زعماء الحركة الاصلاحية ، وناقشهم في مختلف المسائل والمطالب ، وعندما رأى تقارب وجهات النظر في معظم المسائل الأساسية ، عاد إلى استانبول ، وبرفقته عبد الكريم الخليل الذي كان « رئيس المنتدى الأدبي ومعتمد الشبيبة العربية » في عاصمة الدولة . وذلك لاتمام المفاوضات مع طلعت بك نفسه ـ الذي كان عند ذلك وزيرا للداخلية ـ وهذه المفاوضات . انتهت باتفاقية وقع عليها طلعت باسم المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي وعبد الكريم الخليل باسم الشبيبة العربية .

وهذا هو نص الاتفاقية ، مترجماً من الأصل التركي :

« صورة الاتفاقية المعقودة بين المركز العام للاتحاد والترقي وبين هيئة الشبيبة العربية :

المادة ١ ـ يكون التعليم الابتدائي والاعدادي (أي الثانوي) باللغة العربية في جميع البلاد العربية . كما يكون التعليم العالي أيضاً بلغة الأكثرية . وإنما يكون تعليم اللغة العثمانية اجبارياً في المدارس الإعدادية .

المادة ٢ ـ يشترط في رؤساء المأمورين بوجه عام أن يكونوا واقفين على اللغة العربية . وأما سائر المأمورين فسيعينون من قبل الولاية ، إلا أن الحكام ومأموري العدلية الذين يتولون أعمالهم بإرادة سنية (أي بإرادة ملكية) سيعينون من المركز . وأما الولاة فمستثنون من القيد السالف الذكر .

المادة ٣ ـ إن العقارات والمؤسسات الوقفية المشروط صرفها إلى الجهات الخيرية المحلية ، ستترك إلى مجالس الجماعات المحلية ، على أن تدار من قبلها وفق شروطها الخاصة .

المادة ٤ ـ الأمور النافعة ستترك إلى الادارة المحلية .

المادة ٥ ـ إن الأفراد العسكريين سيؤدون خدماتهم العسكرية ـ في وقت السلم ـ داخل البلاد العربية ، في دوائر مناطق الجيش التي ينتسبون إليها . إلا أن الجنود الذين لا بد من إرسالهم في الحالة الحاضرة إلى الحجاز والعسير واليمن ، سيرسلون من جميع الولايات العثمانية ضمن نسبة معينة .

المادة ٦ ـ إن المقررات التي تتخذها مجالس المديريات العامة ضمن صلاحيتها القانونية ستكون نافذة على كل حال .

المادة ٧ ـ سيقبل كمبدأ أساسي ، أن يكون في الوزارة ثلاثة من العرب على الأقل ، كما أنه سيكون في الدوائر المركزية عدد مماثل لذلك من العرب بصفة مستشارين أو معاونين . وسيعتبر من الأسس المقررة : أن يكون في كل من لجان المأمورين ، وشورى الدولة ، ومجلس المشيخة الإسلامية ، ومجالس سائر الدوائر المركزية اثنان أو ثلاثة من العرب ، كما يكون في كل وزارة أربعة أو خمسة موظفين من درجات مختلفة أيضاً من العرب .

المادة ٨ ـ سيكون في الحالة الحاضرة خمسة ولاة وعشرة متصرفين من العرب . كما أنه ستزال المغدوريات التي قد تكون لحقت بالموظفين في الدوائر الملكية والعدلية والعلمية الذين لم يرفعوا بالنسبة إلى سائر زملائهم ، وأما فيما بعد فسيكون تعيين الموظفين وترفيعهم وتأديبهم وفق قانون خاص .

المادة ٩ ـ سيعين في مجلس الأعيان من العرب بنسبة اثنين عن كل ولاية عربية .

المادة ١٠ ـ سيعين في كل ولاية ، مفتشين متخصصين من الأجانب في الدوائر والمصالح التي تحتاج إلى ذلك . وستقرر صلاحيات هؤلاء المفتشين وواجباتهم بنظام خاص ، يكفل الحصول على الفوائد الانضباطية والاصلاحية المطلوبة والمنتظرة منهم .

المادة ١١ ـ النقص الموجود حالياً في ميزانيات الدوائر التي تركت ادارتها إلى الولايات ، سيسد عن طريق إضافة الموارد الكافية لميزانية الولاية . وسيخصص نصف حصيلة ضريبة المسقفات إلى الادارات المحلية ، على أن تصرف لأمور المعارف .

توقيع

عبد الكريم الخليل طلعت

وقد تقرر أن تبقى هذه الاتفاقية مكتومة ، لكي تتخذ جمعية الاتحاد والترقي التدابير اللازمة لوضع وإصدار القوانين والأنظمة والقرارات والتعليمات التي تقتضيها المبادىء المقررة شيئاً فشيئاً ، بالأساليب التي تراها الحكومة ، مع ملاحظة أحوال العناصر العثمانية الأخرى .

وبعد هذا الاتفاق أولَم « معتمد الشبيبة العربية » عبد الكريم الخليل مأدبة عشاء ـ باسم «هيئة الشبيبة العربية » ـ على شرف وزير الداخلية طلعت بك ، وسائر أعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي .

وألقيت خلال هذه المأدبة خطب عديدة . وكان مما قاله طلعت بك في تلك المأدبة :

« أود أن أصرح للملأ أن موقفنا من نظام اللامركزية ، كان مبنياً على أوضاع الشعوب البلقانية . إننا كنا نعلم نزعات تلك الشعوب ونواياها ، وكنا نخشى أن يؤدي نظام اللامركزية ـ إلى تسهيل وتسريع انفصالهم عنا . . . ولكن الآن . . . وقد انفصلت تلك الشعوب عن الدولة فعلا ، لم نعد نرى ما يستوجب الاستمرار في سياسة المركزية التي كنا نتبعها قبلا . لأننا نعرف نزعاتكم الحقيقية ، فلا نتردد في المضي معكم إلى آخر حدود التساهل في سبيل تطمينكم على صيانة حقوقكم . لأننا نعتمد على أخوّتكم ، فنستطيع أن نتفاهم معكم في جو من المودة الصميمة ، على سياسة جديدة » .

ظهر من هذه التصريحات الرسمية أن الدولة العثمانية أصبحت على أبواب حياة جديدة ، تقوم على التفاهم والتعاضد بين العرب والاتراك .

إلا أن . . . الحوادث التي توالت بعد ذلك ، ولا سيما الحرب العالمية الأولى التي شبت قبل أن تتقدم الحكومة شوطاً كبيراً في تنفيذ أحكام الاتفاقية ، غيّرت مجرى الأمور تغييراً كلياً ، كما سأبين ذلك بالتفصيل في المحاضرة القادمة .

المحاضرة السادسة(*)

نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية

منذ نشوب الحرب العالمية الاولى حتى تكوّن جامعة الدول العربية

(*) القيت هذه المحاضرة في ١٩٤٨/٢/٢١ .

- ١ -

عندما بدأت الحرب العالمية الأولى ، كانت العلاقات التركية العربية تجتاز مرحلة انتقال محفوفة بالحيرة والتردد .

في الواقع أن الاتفاقية التي عقدت بين هيئة الاتحاد والترقي وبين هيئة الشبيبة العربية كانت قررت مواد إصلاحية هامة ، كما شرحت ذلك في المحاضرة السابقة .

وهذه المواد ، كانت تقوم على المبادىء الأساسية التالية :

(أ) جعل اللغة العربية لغة التعليم في جميع مدارس الولايات العربية .

(ب) إصلاح إدارة الولايات العربية وفق ما يقتضيه نظام اللامركزية .

(ج) إشراك العرب في حكم المملكة إشراكا فعليا ، بتخصيص عدد من المناصب لهم في الدوائر المركزية القائمة في العاصمة .

إلا أن تنفيذ أحكام الاتفاقية ، وتطبيق المبادىء المذكورة ، سارا ببطء شديد : فعندما نشبت الحرب العالمية ، كان ما تم تنفيذه وتطبيقه منها لا يزال ضئيلا جداً .

والسبب في ذلك يعود في الدرجة الأولى إلى اختلاف ساسة الأتراك أنفسهم في هذه القضايا ، وعدم إطمئنان الكثيرين منهم على نظام اللامركزية .

في الواقع أن جماعة منهم كانت آمنت بضرورة تغيير الأوضاع على أساس الإدارة اللامركزية ، حتى أن بعضهم ، صار يقول بوجوب جعل الدولة ثنائية ، لكي تصبح « تركية - عربية » ، أسوة بامبراطورية « النمسة والمجر » . غير أن كثيرين منهم كانوا

بقوا ـ بعكس ذلك ـ متمسكين بمذهبهم الأصلي ، مستسلمين إلى نزعتهم القديمة ، معتقدين بضرورة الاستمرار على حكم البلاد العربية ، بالقوة والقسر .

ولهذه الأسباب ، لم تظهر الحكومة في تنفيذ المبادىء المتفق عليها النشاط الضروري لكل حركة إصلاحية جدية ، وصارت تماطل وتسوّف ، ولا تغير الأوضاع إلا شيئاً فشيئاً وببطء كبير جدا .

ولا حاجة إلى القول ، إن مشاريع الإصلاحات التي كانت تسير بطيئاً قبل نشوب الحرب العالمية ، توقفت بتاتا بعد بدء التعبئة العامة . ولا سيما بعد إعلان الحرب بصورة رسمية .

لأن الإدارة تتمركز خلال الحروب ، حتى في البلاد التي تسير على نظام اللامركزية ، فما كان ينتظر من الحكومة العثمانية ، أن تندفع في طريق الاصلاحات اللامركزية وقت الحرب ، بعد أن كانت تتباطأ وتتلكأ فيه وقت السلم .

فبقيت الأمور في جميع الولايات العربية على حالتها السابقة من المركزية ، بل إنها أصبحت أشد مركزية من ذي قبل ، بسبب إعلان « الأحكام العرفية » ، وقيام الإدارات العسكرية ، تمشياً مع الضرورات الحربية .

ومع هذا ، فإن الرأي العام تلقى هذه الأوضاع برحابة الصدر ، ولم يظهر نحوها شيئاً من السخط . وذلك لأن الحاجات الجديدة التي تجابه الناس من جرّاء قيام حالة الحرب من ناحية ، والحماس الوطني العام الذي يلهب الصدور في مثل هذه الأحوال من ناحية أخرى . . . كان يصرف أنظار الناس واهتمامهم عن قضايا المركزية واللامركزية ، وعما يتصل بذلك من حقوق ومطالب .

غير أنّ . . تصرفات الحكومة في الشؤون العربية ، لم تتوقف عند حد « تأجيل الإصلاحات التي كان تم الاتفاق عليها سابقاً » ، بل تعدت ذلك إلى « الانتقام من زعماء الحركة التي آلت إلى ذلك الاتفاق » ، وذلك بغية نسف فكرة الإصلاحات من اساسها .

وكان من الطبيعي أن تثير هذه التصرفات الجديدة كوامن النفوس ، وأن تدفع الناس ـ في آخر الأمر ـ إلى الثورة دفعاً .

إني لن أتتبع هنا ، صفحات تاريخ الثورة العربية بتفاصيلها ، بل سأكتفي بذكر الوقائع الأساسية التي لعبت دوراً هاماً فيها ، وذلك لإظهار التيارات الفكرية التي أثارتها ، ورافقتها ، وغذتها .

إن الخطة الحربية التي كانت وضعتها القيادة العامة العثمانية ـ بالاتفاق مع الألمان ـ كانت تقضي بالهجوم على الأعداء من ناحيتين : على الروس من ناحية قافقاسيا ، وعلى الانكليز من ناحية صحراء سينا وقنال السويس .

كان الهجوم على قافقاسيا يستلزم تعبئة الجيوش وتحشيدها في الجهات الشمالية الشرقية من الأناضول ، في نواحي أرضروم . ومعلوم أن هذه الجبهة كانت خارجة عن البلاد العربية ، وبعيدة عنها ، وما كان ينتظر أن يكون لهذه الجبهة ، تأثير في شؤون البلاد العربية ، إلا أن القيادة العامة رأت أن ترسل الجنود العراقيين إلى الجبهة المذكورة ، مع أن العراق وأرضروم كانا يؤلفان قطبين متعاكسين من حيث المناخ في البلاد العثمانية . إذ بقدر ما كان العراق مشتهراً بالحر ، كانت أرضروم مشتهرة بالبرد ، وبقدر ما كان العراق مسرحاً لعواصف رملية لاهبة ، كانت أرضروم مسرحاً لعواصف ثلجية مجمدة . ولهذا السبب مات كثير من الجنود العراقيين في جبهة قافقاسيا ، من شدة البرد ، قبل أن يدخلوا ساحات القتال .

وهذه الأحوال صارت مثاراً لكثير من الانتقادات والتذمرات : اتهم البعض القيادة العامة بعدم التبصر ، ولكن البعض استبعد أن يبلغ بها عدم التبصر إلى هذا الحد ، وصار يعزو الأمر إلى سوء النية .

ولكن هذه الخطة آلت إلى نتيجة أخرى أيضا : إنها تركت العراق محروما من حامية قوية . ولذلك ، عندما أرسل الانكليز ـ من الهند ـ جيشا لامتلاك البصرة ، استطاع الجيش المذكور ، أن يحتل جنوب العراق بسهولة ، ثم صار يتقدم نحو الشمال شيئا فشيئا ، بسرعة نسبية .

وأما جبهة القنال ، فكانت ذات علاقة مباشرة مع البلاد العربية ، لأنها كانت تستلزم حشد الجيوش وتعبئتها في سوريا وفلسطين ؛ وكانت تتطلب اجتياز صحراء النقب مع شبه جزيرة سينا ، وكانت تهدف إلى فتح مصر ، وطرد الإنكليز منها .

أخذت القيادة العامة العثمانية تحشد الجيوش في سوريا لهذا الغرض ، وعهدت بقيادة هذه الجبهة إلى وزير البحرية جمال باشا ؛ وزودته بصلاحيات « فوق العادة » تكاد تكون مطلقة ، في جميع الشؤون العسكرية والإدارية والمالية .

كان جمال باشا هذا أحد « الثلاثة » الذين يسيطرون على شؤون الدولة والحزب سيطرة تامة . وكان نجمه سطع بوجه خاص ، عندما تولى زمام محافظة العاصمة ، ولعب دوراً هاماً في إسقاط حكومة « الحرية والائتلاف » ، وفي القضاء على مؤامرات المعارضين عقب مقتل محمود شوكة باشا . وكان معروفا في الوقت نفسه بميوله

التورانية . لأنه كان وثيق الاتصال بدعاة القومية التركية ، وكثير التشجيع لنواديها .

وإذا كانت مقدرته الإدارية والعسكرية تجعله من أجدر الناس بتولي هذه المهمة الخطيرة . . إلا أن نزعته التورانية كانت تجعله ـ بعكس ذلك ـ من أخطر الرجال على إدامة العلائق الحسنة بين الأتراك وبين العرب .

وفي الواقع أنه سار في بادىء الأمر ، على سياسة « استمالة القلوب » و « جمع الكلمة » : أخذ يتكلم ويخطب في روابط الأخوة التي تربط الأتراك والعرب ، ويستحث همم الجميع لخدمة « الغاية المقدسة » التي تسعى إلى تحقيقها الحكومة بواسطة الجيش . غير أنه ، بعد مرور نحو سنة من الزمن ، التزم سياسة الإرهاب : فأخذ يعتقل ، ويحاكم ، وينفي ، ويشنق الكثيرين من متنوّري العرب .

إن الاعتقالات الأولى لم تثر هواجس القوميين كثيراً ، لأنهم كانوا يقولون فيما بينهم « قد يكون هناك ما يبرر الاعتقال » ولكن . . عندما توسعت دائرة الاعتقالات ، وصارت تشمل بعض الرجال المعروفين بإخلاصهم القومي وحماسهم الوطني . . ولا سيما عندما وصلت إلى رجال الحركة الاصلاحية أنفسهم . . صار الكل يعتقدون أن هذه الاجراءات إنما هي حركات اعتسافية ، يقصد منها الانتقام والارهاب .

وقد استمر جمال باشا في هذه الأعمال الارهابية ، دون أن يلتفت لا إلى الملاحظات التي أبداها بعض رجال الدولة ، ولا إلى النصائح التي أسداها « الشريف حسين » .

من المؤكد أن الشريف حسين ـ الذي كان عندئذ « أمير مكة المكرمة » ـ أوفد إلى جمال باشا ابنه فيصل ـ الذي كان عندئذ نائباً عن الحجاز في مجلس المبعوثان العثماني ـ ليلتمس منه الكف عن سياسة الإرهاب والاعدام . ولكن جمال باشا لم يعبأ بذلك أبداً .

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد : إن عبد الحميد الزهراوي ـ الذي ترأس المؤتمر العربي المنعقد في باريس ، والذي عين بعد ذلك في عضوية مجلس الأعيان ـ كان من جملة الذين أعدموا شنقاً ، بقرار الديوان العرفي .

وكذلك عبد الكريم الخليل ، الذي كان وقع على الاتفاقية التي شرحتها في المحاضرة الماضية باسم الشبيبة العربية ، والذي أدب المأدبة المشهورة على شرف أعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي ، بمناسبة تلك الاتفاقية ، هو أيضاً كان ممن لقوا حتفهم على أعواد المشانق !

هـذا وقد رأى جمـال باشـا أن يدافـع عن أعمالـه بنشـر الـوثـائق المتعلقـة بهـذه القضايا . فأصدر كتاباً بـاللغتين العـربية والتـركية ، ضمنـه الوثـائق التي استند إليهـا الـديوان العـرفي في قراراتـه ، مع ذكـر الجرائم التي أدين بهـا كل واحـد من المحكـوم عليهم . وكان عنوان الكتاب ـ في ترجمته العربية ـ ما يـلي : « إيضاحـات عن المسائـل السياسية التي جرى تدقيقها بديوان الحرب العرفي المتشكل بعاليه » .

ولما كانت اعتسافات جمال باشا لعبت دوراً هاماً في قيام الثـورة العربية ، يجدر بنا أن نتوسع قليلا في درس الوثائق التي يتضمنها هذا الكتاب الرسمي :

إن أهم الـوثائق التي استنـد إليها ديـوان الحـرب العـرفي في أحكـامـه ، كـانت الأوراق التي عثر عليها في دار القنصلية الفرنسيـة ببيروت ، لأن القنصـل عندمـا غادر بيروت عقب إعلان الحرب ، لم ينقل أو يتلف الأوراق السياسية المحفوظة بالقنصلية ، بل تركها هناك . والسلطات العسكـرية العثمـانية رأت أن تضـع يدهـا على البنـاية ، واستـولت عـلى الأوراق التي وجـدتهـا هنـاك ، ثم ألّفت لجنـة خـاصـة لـدرس تلك الأوراق . واللجنة عثرت بينها على وثائق سياسيـة هامـة جدا : صـور المخابـرات التي جرت بين السفارة الفرنسية في الآستانة ، حول سياسة فـرنسا في سـوريا . . بـلاغات واردة من وزارة الخارجية الفرنسية ، وتقـارير مقـدمة إليهـا . . . صور المحـادثات التي جرت في السفارة أو في القنصلية مع بعض رجـال السياسـة ، تعليمات تـوجيهية تبـين الخطط الأساسية التي يجب اتباعها عند مقابلة الأهلين أو الموظفين . . .

وكانت إحدى الوثائق تلخص الحـديث الذي جـرى بين السفير الفرنسي وبـين شفيق المؤيد . وكان هذا الحديث مما يدين الرجل إدانة خطيرة ، واستند ديوان الحرب العرفي في حكمه على الرجل ـ بحق ـ على هذه الوثيقة .

ولكنه لم يكتف بذلك ، بل شمل الإدانة سائر أعضـاء « حزب الـلامركـزية » ، لأنـه علم بأن شفيق المؤيـد كان منتسبـاً إلى الحزب المـذكـور . وبتعبير آخـر : اعتبـر الديوان العرفي الوثيقة المذكورة كافية لاتهام الحزب بالتآمر عـلى الدولـة خدمـة لمصالـح فرنسا .

في حـين أنه يـوجد بـين الوثـائق المنشورة في مـوضع آخـر من الكتاب إشـارات صريحة إلى أن زعماء الحزب كانوا يشتبهون بشفيق المؤيد ، ولـذلك بـذلوا جهـداً كبيراً للحيلولة دون دخولـه المؤتمر ، وتـوفقوا في مـا سعوا إليـه : وفعلاً ، لم يـدخل الـرجل المؤتمر .

ولذلك ، فإن اعتبار الحزب مسؤولاً عن العمل الـذي أتى به شفيق المؤيـد من تلقاء نفسه كان مما لا يتفق مع أبسط قواعد المنطق والعدل .

هذا ، ويذكر الكتاب الجرائم التي حكم بها على عبد الحميد الزهراوي بقوله : « كان منتسباً لحزب اللامركزية ، حتى أنه استأذن الحزب برقياً قبل أن يقبل منصب عضوية مجلس الأعيان » ثم يضيف إلى ذلك : « كأن السلطة التي أنعمت عليه بذلك المنصب لم تكن الحكومة السنية ، بل كان حزب اللامركزية » .

في حين أن الاستئذان الذي يشير إليه الكتاب ، كان مفروضاً بمقررات المؤتمر العربي الأول . وهذه المقررات كانت أبلغت إلى الحكومة في حينها . .

هذا ، ومن المعلوم أن مقررات المؤتمر كانت صارت أساساً لمفاوضات جرت بين مندوب الاتحاد والترقي وبين رجال الإصلاح ، والاتفاقية التي عقدت بين معتمد الشبيبة العربية وبين رئيس جمعية الاتحاد والترقي كانت من ثمرات تلك المفاوضات ـ وأما تكليف عبد الحميد الزهراوي بعضوية مجلس الأعيان ، فكان جرى تنفيذاً لإحدى مواد الاتفاقية التي نصت على تعيين أعضاء من العرب في مجلس الأعيان ، بنسبة عضوين عن كل ولاية عربية ، كما أن إستئذان المشار إليه من حزبه في هذا الأمر أيضاً ، كان مما تقتضيه مقررات المؤتمر التي تم الاتفاق حولها ، والحكم على الرجل بناء على أمور كان تم الاتفاق عليها قبلاً ، إن دل على شيء ، فإنما يدل على إنكار الاتفاق ، وإنزال العقاب بأحد طرفي الاتفاق .

ولا حاجة إلى القول : إن هذه الأفعال أزالت من نفوس متنوري العرب الثقة بمواعيد الأتراك. حتى الذين كانوا من أشد دعاة التفاهم صاروا يسلمون بأنه : لا سبيل إلى تفاهم جدّي ، ما دام الأتراك ينقضون اليوم ، ما كانوا أبرموه أمس ، وما دام أنهم يتفقون عند الحرج ، ويعودون إلى سيرتهم الأولى بعد زوال الحرج .

كل هذه الأحداث ، كانت تحمل المتنورين على التفكير في الأمور بجد واهتمام : هل يجوز لنا أن نبقى مكتوفي الأيدي ، تجاه هذه السياسة الارهابية ؟

إنهم كثيراً ما كانوا يقولون : لا بد من أن تنتهي الحرب بانتصار أحد الطرفين . وإذا انتصرت الدول المتحالفة استولت جيوشها على بلادنا ، وسينسحب الأتراك منها ، وسنبقى تحت رحمة المستولين ، لكوننا محرومين من كل أنواع التشكيلات الادارية والاجتماعية والقومية التي تحفظ كياننا .

وأما إذا انتصر الأتراك ، فيسفعلون بنا أضعاف ما كانوا يفعلونه قبلاً ، وسيسترسلون في سياسة التتريك ، فيحرموننا من حقوقنا القومية ، ويسعون للقضاء على قوميتنا . فلا بد لنا من القيام بتشكيلات قومية ، تضمن لنا الحياة ، بين هذين الخطرين الداهمين . .

هـذه كانت أهم وأعم الآراء التي صـارت تجول في خـواطر متنـوري العرب . . بعد بدء الاجراءات الارهابية التي أخذ يقوم بها جمال باشا .

ولا حـاجة إلى القـول ، إن أمثـال هـذه الآراء والملاحـظات ، صـارت تـدفـع المتنورين القوميين إلى تنشيط الجمعيات السرية وتوسيعها . .

ونستطيع أن نقول ، لذلـك : إن الثورة العـربية التي أعلنهـا الملك حسين ، في أواخر السنة الثـانية من الحـرب في ١٠ حزيـران ١٩١٦ جاءت مـوافقة لآراء متنـوري العرب ورغباتهم تمام الموافقة .

ولـذلك انضم إلى الثـورة عدد كبـير من المتنورين ، بـين ضباط وملكيـين ، من مختلف الأقطار العربية .

- ٢ -

وهذه الثورة التي بدأت من مكة المكرمة ، تحت زعامة أمـير مكة ، لم تكن ثـورة حجـازية ، بـل كانت ثـورة عربيـة بكل معنى الكلمـة إنها كـانت ترمي إلى استقـلال الولايات العربية بأجمعها ، وكانت تصبو إلى تكوين دولة عربية جديدة موحدة ، تنهض بالأمة نهضة حقيقية تعيد إليها مجدها السالف .

وكانت الراية التي قررها رجال الثورة ترمز إلى هذه النزعة السـامية بكـل وضوح وجلاء : لأنها جمعت الألوان الأربعـة التي كان كـل واحد منهـا شعاراً لعهـد من عهود « دولة العرب » ، في أبان سؤددها الغابر .

ولذلك اشتـرك في الثورة وقـام بأعبـائها ، رجـال من مختلف الأقطار العـربية ، فكان بينهم السوري والعراقي واللبناني والحجازي والفلسطيني ، كـما كان بينهم المسلم والمسيحي .

وأما بدء الثورة من الحجاز ، فكان نتيجة طبيعية لعوامل عديـدة ، يتصل كلهـا بالأحوال الجغـرافية والإقتصـادية والتـاريخية : مـا كان من المعقـول أن تبدأ الثـورة من سـوريا مثـلاً . لأن سوريـا كانت متصلة بسـائر أقسام المملكـة العثمـانيـة بـالسكـك الحديدية ، كما أنها كانت مقر جيش أساسي من قديم ، وأصبحت مركز إحتشـاد قوى كبيرة منذ بداية الحرب . فكان من السهل على الحكومة أن تتغلب بسرعة عظيمة عـلى كل ثورة قد تقوم هناك .

وأما الحجاز ، فكان في وضع يختلف عن ذلـك إختلافاً كلياً : لأنـه كان بعيـداً

عن مراكز احتشاد الجيوش وعن طرق المواصلات الأساسية ، زد على ذلك ، إن الحجاز كان مأهولاً بعشائر مسلحة ، اعتادت القتال منذ أجيال ، وذلك كان مما يسهل حملها على الثورة ، وسوقها إلى الحرب .

ثم ان « إمارة مكة المكرمة » كانت تتمتع بمركز تاريخي مهم ، يجعلها صالحة لإثارة الثورة وقيادتها . وعلى الخصوص ، فإن الأمير الأخير - الشريف حسين باشا - نفسه كان قد اكتسب شخصياً نفوذاً كبيراً خلال إمارته الطويلة . لأنه لم يترك فرصة تمر دون أن يستفيد منها لتقوية الامارة تجاه سلطة الولاية . وكل هذا كان يجعله أقدر وأكفأ الرجال على تزعم الثورة بصورة معنوية .

هذه العوامل المختلفة هي التي اقتضت بدء الثورة من الحجاز .

ولكن جيوش الثورة التي أخذت تتكون - لهذه الأسباب - في الحجاز ، لم تبق معتكفة على نفسها هناك ، بل إنها أخذت تتقدم نحو الشمال ، مرحلة مرحلة ، إلى أن تمكنت من دخول دمشق ، ومن التقدم إلى ما وراء دمشق ، لتعقيب الجيوش التركية حتى حلب وما وراء حلب .

إن وصول جيوش الثورة إلى دمشق قوبل في جميع أنحاء سوريا بحماس منقطع النظير . وصارت المدن السورية ترفع الأعلام العربية ، وتعلن انضمامها إلى الثورة ، وانصياعها لأوامر القيادة العربية ، حتى قبل أن تصل إليها كتيبة من كتائب الجيش العربي الذي كان يسير تحت لواء فيصل بن الحسين .

وحتى المدن اللبنانية نفسها قد اشتركت في هذه الحركة ، ورفعت الرايات العربية على الدوائر الحكومية والدور الخصوصية ، والقيادة العربية لم تحتج إلى شيء غير إيفاد ضابط أو ضابطين مع نفر من قليل من الجنود إلى المدن المهمة ، بغية تنظيم الحركة فيها . .

تكونت الحكومة العربية في سوريا في هذا الجو من الحماس القومي الشديد ، وعملت كثيراً لتغذية هذا الحماس وتقويته .

استمر الحماس واستعر من دون عائق مدة سنتين . اختمرت خلالها فكرة القومية العربية ، واكتسبت قوة عظيمة ، وانتشرت انتشاراً كبيراً .

وتولدت في النفوس ، من جراء ذلك كله « وطنية عربية » صريحة ، متحررة من قيود نزعة « العثمانية الاسلامية » التي كانت تأخذ بخناق فكرة القومية العربية ، وتحول دون تبلورها وتشكلها بأشكال واضحة ، وتمنعها عن الانطلاق والاندفاع .

في الواقع إن المقررات التي اتخذها الحلفاء في مؤتمر سان ريمو بشأن الانتدابات ، والاجراءات العسكرية التي أعقبت تلك المقررات . . أنزلت على فكرة القومية العربية ضربات قاسية ، ولكنها لم تستطع القضاء عليها ، بل أن الفكرة حافظت على حيويتها ، على الرغم من الصدمات التي تلقتها ، وصارت الدافع الأصلي لروح المقاومة القومية التي تجلت في سلسلة الثورات التي قامت في سوريا والعراق وفلسطين .

ومما يجدر ذكره في هذا المضمار ، أن فكرة « الرابطة العثمانية الإسلامية » عادت إلى الظهور في بعض المحافل ، بعد انقراض الحكومة العربية في سوريا : لأن جماعة من الذين كانوا يعارضون فكرة القومية العربية ، ويروجون السياسة التركية ، صاروا يقولون : « هذه هي نتيجة الثورة على الدولة العثمانية ، لو لم تقم الثورة لما أتى الاحتلال » غير أن هذه الآراء كانت ظاهرة البطلان ، ولذلك لم يتعب القوميون في تفنيدها بحجج قوية .

استولت انكلترا على نصف العراق قبل قيام الثورة في الحجاز ، وأتمت احتلال العراق بأجمعه بعد ذلك ، دون أن تستعين بالثورة . وأما احتلال سوريا من قبل الجيوش الفرنسية ، فقد تم ـ في حقيقة الأمر ـ تنفيذاً لاتفاقات دولية سابقة ، بناء على انتصار الحلفاء على المانيا ومتفقيها ، فلا يحق لأحد أن يدعى أن الثورة هي التي سببت الاحتلال . بل بعكس ذلك ، يحق لنا أن نقول : إن الثورة هي التي أجلت الاحتلال طول هذه المدة . ويجب أن نلاحظ في الوقت نفسه انه خلال هذه المدة بذرت الثورة في النفوس كثيراً من البذور التي تحمل في طياتها أسباب التخلص من الاحتلال في مستقبل الأيام . ولو لم تقم الثورة لأصبحت حالة البلاد العربية أسوأ بكثير مما هي عليه الآن . وأما مثل هؤلاء الذين يدعون الآن إلى الندم على الثورة كمثل من يغادر داراً آيلة للسقوط ، ثم عندما يتعرض إلى عاصفة هوجاء ، يقول : « يا ليتني كنت باقياً في الدار » ، غافلاً من أن الدار نفسها تهدمت من جراء تلك العاصفة ، وأنه لو كان بقي فيها لعرض نفسه إلى أخطار أشد وأعظم من التي يجابهها الآن . .

إن هذه القضايا صارت مدة من الزمن ، موضوع أحاديث ومناقشات في بعض المحافل الفكرية والسياسية .

وأنا شخصياً ، كنت دونت رأيي في هذا الموضوع سنة ١٩٢٠ في رسالة وجهتها إلى رئيس تحرير إحدى الجرائد التركية المشهورة ، رداً على مدعياته . وأرى من المفيد أن أنقل هنا بعض الفقرات من الرسالة المذكورة ، لكي أعطي فكرة واضحة عن

المسائل التي كانت تجول في الخواطر ، عقب استيلاء الفرنسيين على سوريا ، بعد يوم ميسلون :

هل يستطيع أحد أن يقول : لولا ثورة الحجاز ، لما انتصر الفرنسيون والانكليز على الألمان ، ولما استطاعوا أن يستولوا على هذه البلاد الإسلامية ؟ أنا لا أشك في أنه لا يمكن لأحد أن يدعي ذلك عن طريق الجد .

ولقد قال جمال باشا في إحدى خطبه : « إننا كدنا نستولي على مصر ، غير أن خيانة الشريف حسين منعتنا عن ذلك » . ولكن تلك الخطبة كانت من الخطب السياسية التي تستهدف خداع الرأي العام أثناء الحرب ، ولا أظن أن أحداً يستطيع أن يحمل ما جاء فيها من المدعيات على محمل الجد .

لأن ظروف الحرب كانت قد ربطت مقدرات الدولة العثمانية ـ ومقدرات البلاد الإسلامية التي تسير من ورائها ـ بمقدرات ألمانيا . فكيف كان يمكن أن تؤثر حركة الملك حسين ، والحالة هذه ، في النتيجة النهائية ، بين هذه القوى الهائلة التي كانت تصطدم في ميادين هذه الحرب العالمية ؟ هل كان يمكن أن يتغير اتجاه الحرب ، من جراء نشوب الثورة في الحجاز ، أو عدم نشوبها ؟ وهل كان يمكن أن تكون لهذه الثورة من القوة والتأثير ما يؤدي إلى انتصار المانيا وانكسارها ؟

اعتقد أن الثورة العربية ، ما كان يمكن أن تؤثر تأثيراً يستطيع أن يغير مجرى الحرب ، فينزع النصر من أحد الطرفين ليأخذه الآخر .

إن انكسار الألمان واستسلامهم كان من الأمور المتحتمة ، نظراً إلى سير الوقائع العالمية ، سواء أقامت الثورة في الحجاز أم لم تقم . كما أن استسلام الدولة العثمانية أيضاً كان من النتائج التي لا بد من أن تلي انهيار القوى الألمانية ، سواء أثار عليها الشريف أم بقي مواليا لها .

إني أعتقد أن هذه الأمور من الحقائق التي ليس لانكارها من سبيل وإنه ليجدر بنا ـ بعد تقرير هذه الحقيقة ، على هذه الصورة ـ أن نتساءل : هل كان من الممكن أن تبقى سوريا مصونة من الاحتلال ، بعد انتصار الدول المتحالفة ، واستسلام الدولة العثمانية والجيوش الألمانية ، في جميع الجهات ؟

إن الاحتلال العسكري الذي منيت به مدن وبلاد كثيرة ، مثل ادرنه وبروسة وإزمير ، بالرغم من بُعدها عن ساحات القتال ، لا يترك لنا مجالاً لأي شك كان ، في الجواب عن هذا السؤال : لا ، إن سوريا ما كان يمكن أن تبقى مصونة عن الاحتلال ، بعد انتصار الحلفاء ، حتى ولو لم تقم أية ثورة في الحجاز .

ومما يؤيد حكمي هذا ، أن أنور باشا كان قد خطب في المجلس النيابي العثماني ، على أثر القلق الذي أظهره بعض النواب من تقدم الانكليز في العراق ، وقال ما معناه : أيها السادة ، يجب أن نواجه الحقائق وجها لوجه . إننا ربطنا مقدراتنا بمقدرات الألمان . فإذا انتصر الألمان خرجنا من الحرب سالمين ، حتى ولو كنا أضعنا بعض أقسام بلادنا خلال الحرب . لأن ألمانيا عندما تنتصر تعيد إلينا جميع تلك البلاد . أما إذا خرجت من الحرب مغلوبة على أمرها ، معاذ الله ، فإننا نخسر كل شيء ، حتى ولو بقيت بلادنا مصونة من كل احتلال . .

إن ما قاله أنور باشا آنئذ عن جميع البلاد العثمانية ، يصح بوجه خاص أن يقال في شأن سوريا إن مقدرات سوريا كانت ارتبطت بمقدرات الحرب العالمية ، فما كان يمكن أن تبقى سوريا مصونة من الاحتلال ، بعد انكسار الألمان واستسلام الدولة العثمانية .

«لكني أرى أن أخطو بضع خطوات أخرى في سبيل الفرضيات : ماذا كان يحل بسوريا لو لم تقم الثورة العربية ، ولو لم تدخلها جيوش تلك الثورة ؟

« لا شك في أن عدم قيام الثورة ما كان يؤثر في اتجاه الحرب ونتائجها تأثيراً يذكر . ولكنه كان يؤثر - حتما - في احوال البلاد السورية تأثيراً كبيرا : فإن الجيوش الأجنبية التي تقدم على احتلال سوريا بعد الحرب ، لما وجدت أمامها المقاومة التي وجدتها إلى الآن ، ولما جابهت الحكومة الوطنية التي تولدت من الثورة ، ولما اصطدمت بفكرة الحرية والاستقلال التي تغلغلت في نفوس الشعب بفضل هذه الثورة . ولاستطاعت لذلك أن تحتل البلاد وتحكمها بسرعة وبسهولة ، ولما وجدت نفسها مضطرة إلى بذل الجهود لأستئصال البذور التي زرعتها الثورة العربية ،ولإزالة الآثار التي تركها الاستقلال الموقت في نفوس الشعب . وإذن لكانت أحوال سوريا وسائر البلاد العربية أسوأ بكثير مما هي عليه الآن . . . »[٢] .

ولذلك كله ، إن الدعايات التي قامت في تلك الأيام ضد الثورة العربية ، باسم « الرابطة العثمانية الإسلامية » لم تجد كثيراً من المريدين . ولا سيما فإن الحوادث التي توالت على تركيا نفسها ، لم تترك مجالا لانتشار أمثال هذه الدعايات ، لأن تركيا نفسها نبذت السلطنة ، فألغت الخلافة ، وأصبحت « تركية ، قومية » بكل معنى الكلمة .

ولهذا السبب نستطيع أن نقول : إن فكرة القومية العربية ، تخلصت من تأثيرات « الرابطة العثمانية » بصورة نهائية ، قبل أن يمضي على معاهدات الصلح مدة تستحق الذكر .

(٢) ساطع الحصري، يوم ميسلون :صفحة من تاريخ العرب الحديث (بيروت :مكتبة الكشاف ومطبعتها ، [١٩٤٧]) ، ص ١٧٣ - ١٧٥ .

ولكن فكرة « القومية » تعرضت بعد ذلك إلى أخطار جديدة ، هي التي تولدت من تقسيم البلاد العربية إلى دول عديدة ، ومن قيام نزعات الإقليمية من جراء هذا التقسيم . وأستطيع أن أقول : إن هذه الأخطار الجديدة ، فتحت في تاريخ « نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية » ، فصلا جديدا ، لمّا ينته بعد .

- ٣ -

إن الثورة العربيةُ كانت قامت - كما ذكرت ذلك قبلا - بغية ضمان استقلال الولايات العربية بأجمعها ، وبأمل تكوين دولة عربية مستقلة تجمع تلك الولايات تحت راية واحدة .

ولكن معاهدات الصلح ومقررات الانتداب قضت على هذا الأمل ، وقسمت الولايات العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية إلى سبع وحدات سياسية : إحداها تحت حكم أجنبي محض ، واثنتان منها مستقلتان استقلالا تاما ، والأربع الباقية ، تحت إدارات وطنية مقيدة بقيود الانتداب .

إن قيام هذه الدول العربية بهذه الصورة صار سبباً لتوليد « نزعات إقليمية » مرتبطة بكل دولة من هذه الدول . وهذه النزعات الإقليمية أخذت تعاكس فكرة « القومية العربية » وتعرقل سيرها ، بل تحاول - في بعض الأحيان وفي بعض الجهات - للقضاء عليها .

وتوالت الأحداث ، بعضها يقوي النزعات الاقليمية الخاصة ، وبعضها يغذي الفكرة القومية العامة ، والتنازع الذي قام بين هذه العوامل المتعارضة والمتعاكسة ، لا يزال مستمراً حتى الآن .

ولكي نفهم سير هذه الأمور حق الفهم ، يجدر بنا أن ندرس كل نوع من نوعي هذه العوامل على حدة ، ونتتبع صفحات تطورها منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى .

ويجب علينا أن نلاحظ أولا ، أن النزعة الاقليمية تتمسك بالأمر الواقع ، وأما الفكرة القومية ، فتنزع إلى الأمل المنشود . النزعة الاقليمية ترتبط بالحدود المرسومة ، وتسعى لتحكيم هذه الحدود وتقويتها بمختلف الصور والأساليب ، في حين أن الفكرة القومية تعتبر هذه الحدود موقوتة ومحدودة ، وتشجع التيارات التي تجتاز بل تكتسح هذه الحدود .

وكل واحدة من هاتين النزعتين تستمد قوة من بعض الحوادث والأمور ، وتضطر إلى مغالبة بعض الحوادث والأمور الأخرى .

والنـزعة الاقليميـة تكون أشـد تأثيـراً في سواد النـاس ، وأكثر مـوافقة لمصـالح النفعيين . لأن للدولة معالم مشهودة وملمـوسة ، وسلطة فعليـة : لها علم خـاص يراه النـاس ، شرطـة خاصـة ، وجيش خاص ، وأوراق هـوية وجـوازات سفر خـاصـة ، وحكومة خاصة مع نقودها الخاصة ومجالسها الخاصة . في حين أن فكرة القوميـة ـ عند تعدد الدول ـ تكون محرومة من أمثال هذه المعالم المادية ، لأنها تبقى أمام هذه الدول ، بمثابة نزعة معنوية تجول في الخواطر وتختلج في الصدور .

ثم إن الدولة تسن القوانين وتنظم الاقتصاد وتـوجه الثقـافة . ولـذلك إن تعـدد الدول واختلافها يؤدي بطبيعة الحال إلى شيء كثير أو قليل من التبـاعد بـين الشعوب التابعة لها ، على الرغم من وحدة الأمة التي تنتسب إليها .

وكل هذا قد حدث فعلا في البلاد العربية ، بعد انقسامها إلى دول عديدة ، كل واحدة منها نشأت تحت شروط تختلف عن شـروط نشأة غيـرها ، بعضهـا دخلت تحت انتداب دولة تختلف عن الدولة التي انتـدبت على شقيقـاتها ، تحت شـروط تختلف عن شروط الانتداب التي فرضت على غيرها . ولذلك أخذت الشعوب التابعة لهـذه الدول تختلف وتتبـاعـد بعضهـا عن بعض ، من حيث التنـظيمـات والتشكيـلات الإداريـة والقضائية والاقتصادية والثقافية التي تخضع لأحكامها .

هذا ، وقد تكوّن في كل دولة طائفة من الزعماء والحكام والساسة الذين أصبحوا مرتبطين بالأوضاع القائمة ، وصاروا يدعون إلى إبقاء ما كان عـلى ما كـان ، ويسعون للحيلولة دون تغيير الأحوال الراهنة .

وقد انضم إلى هذه العوامل الـداخلية ، بعض العـوامل الخـارجية أيضـا : فإن الدول المحتلة والمنتدبة ، لا ترتاح بوجـه عام إلى تكتـل الشعوب العـربية . فهي تـرى من مصلحتهـا أن يستمر التبـاعد والتخـالف بين هـذه الشعوب ، بـل يتفاقم ويتـأيـد ، ولذلك تبذل كل ما في استطاعتها للحيلولة دون انتشار فكرة القومية العربية .

وقـد اهتمت بذلـك فرنسـا بوجـه خاص اهتمـاماً كبيـراً جداً، وحـاربت فكرة القومية العربية ، بكل وسائل الدعاية الخـداعة : « إن السـوريين ليسـو بعرب ، ولـو كانت لغتهم عربية . . واللبنانيون يختلفون عن العرب وعن السوريين في وقت واحـد ، انهم فينيقيون . ولا سيما المسيحيون منهم ، من أبعد الناس عن العرب والعروبة . لأنهم من أحفاد الصليبيين الذين كـانوا أتوا إلى سوريا ولبنان ، من مختلف البلاد الأوروبية ، ولا سيما من فرنسا » .

لقد سعى الفرنسيون ، طوال مدة انتدابهم على سوريا ولبنان لبث هـذه الافكار والآراء ، بـواسطة الصحـافة والمـدارس والوعظ . . واستـطاعـوا أن يؤثـروا في بعض

الناس ، ويجعلوهم دعاة للاقليمية ، وأعداء للقومية العربية .

ولكن . . العوامل التي ذكرتها آنفاً ، لم تسيطر على الموقف سيطرة كلية . لأنه كان هناك عوامل أخرى ، تعمل عكس ذلك تماما ، عوامل عديدة تقتحم الحواجز ، وتدفع إلى التعارف والتقارب . وتصارع عوامل التباعد .

إن تطور وسائط المواصلة تأتي في مقدمة هذه العوامل ، لأن افتتاح طريق السيارات ـ عبر بادية الشام ـ لعب دوراً هاماً في هذا المضمار . إنه قرب المسافات بمقياس كبير جدا : كان السفر من دمشق إلى بغداد يستغرق نحو ثلاثة أسابيع . ولكن بعد افتتاح طريق السيارات نزلت هذه المدة بغتة إلى يومين ، ثم إلى يوم ، ثم إلى ثلث اليوم . . وأما بعد تأسيس الخطوط الجوية ، قد أصبحت المدة نحو ساعتين ـ بل أقل من ساعتين .

ولا حاجة إلى البيان أن التطور الذي حدث بهذه الصورة في وسائل المواصلة أثر تأثيراً كبيراً في تقوية الفكرة القومية الشاملة ، وإضعاف النزعات الإقليمية الضيقة ، لأنه فسح مجالا واسعا للاتصالات الثقافية أيضا .

هذا ، ومما لا مجال للشك فيه ، إن حركة الاصطياف في لبنان أيضا لعبت دوراً هاما في هذا المضمار : إنها صارت من « العوامل المضادة للتباعد » لأنها ساعدت على زيادة التعارف والتقارب بين منتسبي الدول العربية المختلفة ، يجب أن نلاحظ أن أوضاع لبنان الجغرافية وأحواله المناخية ، جعلته مصيفاً طبيعيا للبلاد العربية ، لا سيما بعد تطور وسائل الانتقال والسفر . صار يجتمع كل سنة في ربوع لبنان جماعات كبيرة من العراقيين والسوريين والفلسطينيين والمصريين ، مع عائلاتهم ، لقضاء فصل الصيف ، أو للاستجمام بوجه عام . ومن الطبيعي أن هؤلاء صاروا يتعرفون إلى لبنان واللبنانيين ، كما يخالطون بعضهم البعض ، على اختلاف الجوازات التي يحملونها والدول التي ينتسبون إليها . والتعارف الذي يتم بهذه الصورة يؤدي ـ بطبيعة الحال ـ إلى التآلف ، ويحدث تأثيراً معاكساً لعوامل التباعد التي ذكرتها سابقاً .

هذا ، ويجب أن أضيف إلى هذين العاملين « شبه ـ الماديين » ، العوامل المعنوية ـ كالصحافة والاذاعة ، والشعر والآداب والتمثيل ـ التي لا تقف عند الحدود السياسية ، بل تتعدى تلك الحدود ، وتنتشر بطبيعتها في مختلف البلاد الناطقة بالضاد .

وطبيعي ، أن كل الأمور التي ذكرتها آنفاً تعمل إلى تكوين شعور مشترك عام ـ يشمل مختلف الأقطار العربية ـ من غير أن يكون هناك ، من يقصد ذلك ويسعى إليه .

ولكن الأمر لم يبق محصوراً بحدود هذه العوامل « غير القصدية » ، بل انضم اليها بعض العوامل القصدية أيضاً :

قام جماعة من القوميين يؤلفون الأشعار والأناشيد ، ويلقون الخطب والمحاضرات ، وينشرون الكتب والمقالات . . لبثّ الفكرة القومية ، وإيقاظ الشعور القومي ، ولمحاربة النزعات الأقليمية مباشرة. وفضلا عن ذلك ، أخذ القوميون يؤلفون الجمعيات ويؤسسون النوادي ، لتوسيع نطاق هذه الأعمال ، وزيادة تأثيرها في الناس .

كما أن بعض الحكومات أخذت على عاتقها مهمة نشر فكرة القومية العربية مباشرة ، فأدخلت في مناهج مدارسها المختلفة الأبحاث التي تخدم الغاية المذكورة صراحة .

إن هذه الأعمال والمساعي ، كانت في بادىء الأمر تنحصر داخل كل دولة على حدة . إلا أنها صارت بعدئذ تجمع رجالا من دول مختلفة يعملون في جمعيات دائمة ، أو مؤتمرات مؤقتة .

وفي الأخير صارت الدول العربية نفسها تشترك في أمثال هذه الأعمال والمساعي .

وفي هذا الطور من القضية العربية ، أخذت مصر تلعب دوراً هاماً جداً . ولذلك أرى الآن أن أترك جانباً البلاد العربية التي انفصلت عن السلطنة العثمانية في الحرب العالمية ، لانتقل إلى بحث ما حدث في مصر قبلا .

- ٤ -

كانت مصر بقيت خارجة عن جميع التيارات السياسية التي ذكرتها قبلا ، حتى معاهدة لوزان تقريباً .

لأنها كانت انفصلت عن الدولة العثمانية انفصالا فعلياً منذ مدة طويلة ، وابتليت بمشاكل خاصة من جراء الاحتلال البريطاني منذ سنة ١٨٨٢ . ولهذا السبب لم تلتفت مصر إلى ما كان يحدث في البلاد العثمانية بوجه عام ، وفي البلاد العربية بوجه خاص . ولا نغالي إذا قلنا انها كانت تجهل أحوال البلاد العربية ومشاكلها جهلا يكاد يكون مطلقاً ، ولهذا السبب ما كانت تتأثر بها ، ولا تحاول التأثير فيها .

ومن الغريب أنه في الوقت الذي كانت مصر لا تبالي بما يحدث في البلاد

العربية ، كان جماعات من مثقفي العرب تتجه بقلوبها وبأنظارهـا نحو مصـر ، تنتظر منها أن تتزعم الحركة العربية . ورجال الدولة العثمانيـة كانـوا يعرفـون هذا الاتجـاه ، فيسعون لعزل مصر عن سائر البلاد العربية بشتى الصور والأساليب . حتى إن الـدول الغربية نفسها كانت تجد ترابطاً طبيعياً بـين القضية المصرية وبـين قضايـا سائـر البلاد العربية .

وللبرهنة على ما قلته آنفاً ، أود أن أذكر بعض الوقـائع ، مستنـدا إلى مذكـرات ووثائق رسمية :

(أ) معلوم أن انكلتـرا عندمـا احتلت مصـر ، طلبت من الـدولـة العثمـانيـة أن تشترك معها في هذا الاحتلال ، لضمـان استتباب الأمـور بسرعـة . والدول المعـارضة لانكلتـرا أيضاً حبـذت إرسال جنـود عثمانيـة إلى مصر ، لكي لا تنفـرد انكلتـرا بهـذا الاحتـلال . ولكن على الـرغم من كل ذلـك ، أحجمت الدولـة العثمانيـة عن إرسال الجنود ، وتركت انكلترا تنفرد بالاحتلال ، وتتصرف في الأمر كما تشاء . .

لماذا ؟ إني لم أعثر في الكتب العربية التي طالعتها على جواب عن هذا السؤال ، كما أني لم أجد في الكتب الفرنجية التي اطلعت عليها أيضاً ما يوضح عوامل الخطة التي سلكتها الدولة العثمانية في هذا المضمار .

ولكني وجدت في المذكرات التي نشرها الصدران الأعظمان سعيـد باشـا وكامـل باشا ـ وكانا قد تناوبا الحكم خلال أزمة احتلال مصر ـ إشارات عديدة تكشف النقاب عن هذا اللغز الغريب :

يتبين من هذه المذكرات ، أن الوزارة القائمة عندئذ ، قررت تلبيـة طلب الدول في إرسال جيش عثماني إلى مصـر ، لتهدئـة الأحوال . ووضعت الخـطة اللازمـة لنقل قسم من القـوى المرابـطة في الشام . عـلى وجه الاستعجـال . والسلطان عبد الحميـد وافق على ذلك في بادىء الأمر ، ولكنه عدل صباح اليوم التالي ، قائلا : « أخشى أن يؤدي ذلك إلى عواقب خطيرة . فإن الجنود الذين يذهبون إلى مصر قد يعجبون بها ، وينجذبون إليها ، ويتأثرون بها . وعندما يرجعون إلى بلادهم ، لا يرتاحون الينا . . » وتؤكد مذكرات الصدرين الأعظمين ، أن السلطان عبد الحميد ، ظل متمسكا بهذا الرأي ولم يتخل عنه بعد ذلك أيضا .

ويظهر من ذلك بكل وضوح وجلاء : أن الخوف من تأثير مصر ، هو الذي كان حـال دون إرسال الجنودالعثمانيين في تلك الأيام الحرجة من تاريخ مصر .

(ب) في الكتـاب الرسمي الـذي أصدره جمـال باشـا عن أعمال ديـوان الحـرب

العرفي المتشكل في عالية ، صورة كتاب مرسل من قنصل فرنسا إلى سفيرها في الأستانة بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٣ ، يدل على مبلغ تخوف فرنسا من تأثير مصر في سوريا

إذ جاء في مقدمة الكتاب ما يلي : « شاع منذ أيام أن البرنس عمر طوسون باشا المصري ، كلف لأن يكون والياً في سوريا . ولكنه رد هذا التكليف . غير أن هناك أصراراً لأجل إقناعه على الموافقة » كما جاء فيه : « غير أن تعيين طوسون باشا ، على فرض تحققه ، سيكون ضربة مدهشة على نفوذنا في سوريا». وجاء في آخر الكتاب: «إن تعيين هذا البرنس يكون مضراً بحقنا، بقدر ما يكون مضراً تعيين رجل ألماني، بل أشد تأثيراً».

يلاحظ أن السياسي الفرنسي كان يعتبر ولاية أمير مصري على سوريا ، أشد ضرراً لمنافع فرنسا من ولاية رجل ألماني عليها ! . .

(ج) في الكتاب الرسمي نفسه ، يوجد بعض التفاصيل عن التهم الموجهة إلى شكري العسلي :

« انه ألقى خطاباً في مصر ، في ميدان إبراهيم باشا . وأثناء خطابه أشار إلى تمثال إبراهيم باشا فقال: «إلى أين يشير هذا التمثال؟» واستمر في خطابه قائلا: «إن مصر والشام اختان ، بينهما رابطة الدين واللسان والعنصرية. وهذا التمثال يشير بيده إلى البلاد الشاملة».

هذا ، ومما يجب ذكره في هذا الصدد ، أن الديوان العرفي حكم على هذا الرجل بالاعدام ، وتم تنفيذ الحكم في حقه شنقاً في دمشق الشام .

أظن أن هذه الأمثلة تكفي للبرهنة على ما قلته آنفاً .

ومع هذا أرى أن أشير إلى واقعة أخرى أيضاً :

عندما اعتزم خديوي مصر عباس حلمي باشا السفر إلى الحجاز ، لأداء فريضة الحج ، ساور السلطان عبد الحميد وحاشيته قلق شديد ، حملهم على اتخاذ تدابير عديدة ، وعلى استخدام جيش من الجواسيس ينتشرون في البلاد التي سيزورها الخديوي ، وذلك خوفاً من قيام حركات تؤدي إلى انتقال الخلافة من الآستانة إلى القاهرة ! .

هذا وعندما كانت تجري الحوادث التي ذكرتها آنفاً . . . عندما كانت تتجه أنظار جماعات المثقفين في الولايات العربية العثمانية نحو مصر اتجاهاً طبيعياً . . . وعندما كان يلاحظ هذا الاتجاه كثيرون من رجال السياسة ـ عثمانيين وغير عثمانيين ـ . . .

كانت مصر غير مكترثة بكل ذلك غير منتبهة إليه . لأنها كانت منشغلة بمشاكلها الخاصة ، معتكفة على نفسها .

ونفسها هذه ، كان تتنازعها تيارات متنوعة ، متضاربة : جماعة تقول إن مصر فرعونية ، وأخرى تقول : بل إنها إسلامية ، وأخرى تقول : لا هذا ولا ذاك ، إنما هي مصرية . وجماعة تمد بصرها إلى خارج حدود مصر وتتوجه نحو الآستانة ، زاعمة أن مصر لا تزال عثمانية ، وأنها ستتخلص من الاحتلال البريطاني بفضل العثمانيين وجماعة أخرى تتكلم عن الرابطة الإسلامية العامة ، وأخرى تكتب وتخطب في الرابطة الشرقية الشاملة . . ولكن . . بين هذه الجماعات العديدة المتنوعة . لا تقوم جماعات تلفت الأنظار إلى الرابطة العربية . لأن العالم العربي - في نظر ساسة مصر ومفكريها - كان مندمجاً ، عندئذ ، في السلطنة العثمانية ، وفي العالم الاسلامي ، وفي دنيا الشرق . . . لا يتميز فيها بكيان خاص .

ولا نغالي إذا قلنا لذلك : عندما قامت الثورة العربية في الحجاز ، ما كانت مصر تعرف شيئاً يذكر عن القضية العربية ، إنها كانت تجهل المشاكل التي كانت قائمة في الولايات العربية ، والمفاوضات التي كانت جرت لمعالجة هذه المشاكل . ولذلك ، توهمت مصر ، أن الثورة التي قامت بغتة إن هي إلا وليدة مطامع شخصية ، ونتيجة دسائس إنكليزية ؛ وتحت تأثير هذا الوهم استنكرت مصر الثورة العربية ومقتتها . وصارت تكره العرب والعروبة من أجلها .

ولكن للطبيعة أحكام . فكان من الطبيعي أن تنجلي الحقائق ، بمرور الزمان ، الواحدة بعد الأخرى . وأن تجد مصر نفسها ، بعد معاهدة لوزان ، مجاورة لعدة دول ووحدات سياسية ، انفصلت من السلطة العثمانية المنقرضة بصورة نهائية . وكان من الطبيعي أن تتأسس بين مصر وبين تلك الوحدات السياسية علاقات قنصلية فسياسية ، واقتصادية وثقافية ، وأن تتعرف مصر إلى حقيقة تلك البلاد شيئاً فشيئا ، وأن تنتبه الى روابط التاريخ واللغة والتقاليد التي تربطها بها . . وكان من الطبيعي أن تشعر مصر في آخر الأمر ، بأن هناك رابطة تسترعي النظر والاهتمام أكثر من الرابطة الاسلامية العامة والرابطة الشرقية الشاملة ، هي : رابطة القومية العربية .

أخذت مصر تهتم بالقضايا العربية خلال الربع الثاني من هذا القرن ، ولا سيما بعد منتصف العقد الثالث منه .

إن اشتراك مصر في حركات القومية العربية ، فتح في « تاريخ نشوء الفكرة القومية عند العرب » ، فصلا جديدا ، يدل على طور جديد .

في هـذا الطور ، لم تبق الفكـرة القوميـة مـوضـوع بحث واهتمـام في المحـافـل والجمعيات الخاصة بكل دولة من الدول العربية على حدة ، بـل انها صارت مـواضع بحث واهتمام في جمعيات وجماعات تتألف من منتسبي جميع الدول العربية أيضاً .

والمؤتمرات الطبية العربية التي صارت تنعقد تقريبا كل سنـة منذ سنـة ١٩٣٧ ، والاتحاد العام للجمعيات الطبية العربية الذي تـأسس سنة ١٩٤١ ، ومؤتمـر المحامـين العرب الذي انعقد سنة ١٩٤٤ ، ومؤتمر المهندسين العرب الذي اجتمع لأول مرة سنة ١٩٤٥ . كان من أهم مظاهر هذا التيار الجديد .

والمؤتمرات العربية العامة لم تبقَ منحصرة بشؤون العلم والثقـافة وحـدها ، بـل صارت تتناول الأمور السياسية أيضاً : المؤتمر الفلسطيني العربي العام ، الذي انعقد في بلودان سنة ١٩٣٧ ، جمع وفودا وأعضاء من جميع الأقطار العربية ، للنـظر في التدابـير التي يجب اتخاذها لمكافحة الصهيونية .

هذا ، وبعد هذه المؤتمرات الشعبيـة ـ صارت الحكـومات أيضـاً تشعر بضـرورة التعاون والتعاضد لصيانة المصالح العربيـة المشتركـة . ومؤتمر المـائدة المستـديرة الـذي انعقـد في لندن سنـة ١٩٣٩ لمناقشـة قضايـا فلسطين كـان أول مظهـر من مظاهـر هذا الشعور . لأن المؤتمر المذكور جمع ممثلين رسميين عن جميع الدول العربية .

ولا حـاجـة الى القـول ، إن جميـع هـذه الاجتمـاعـات والتشكيـلات الشعبيـة والحكومية المتفرقة والمؤقتة ، كان من الطبيعي أن تمهد السبل إلى منظمة دائمة ، تتولى تنسيق شؤون الدول العربية .

إن قضـايا فلسـطين من جهة ، والأزمـات الشديـدة التي اجتاحت العـالم العربي خلال الحرب العـالمية الثـانية من جهـة أخرى . . . جعلت الحكـومات العـربية تشعـر شعوراً قوياً بضرورة توثيق التعاون فيما بينها .

ولا حاجة إلى القول ان هذا الشعور القوي هو الذي ساعد عـلى تكوين جـامعة الدول العربية .

ومن المعلوم أن الجـامعة المـذكورة تكـونت بصـورة رسميـة سنـة ١٩٤٥ ، بعـد مشاورات ومذكرات جرت سنة ١٩٤٤ .

ولكن . . . ماذا حدث بعد ذلك ؟ ماذا عملت جامعة الدول العربية ؟ ماذا كان تأثيرها في نشوء فكرة القومية العربية ؟

هذه أسئلة هامة ولا شك ، غـير أني لن أحاول الإجـابة عليهـا هنا . ذلـك

المدة التي مضت على تأسيس جامعة الدول العربية ، لم تبلغ بعد ثلاث سنوات[٣] . وهذه المدة غير كافية لإخراج القضايا عن نطاق الشؤون السياسية ، وإدخالها في ساحة الأبحاث التاريخية .

وأنا مضطر هنا ، للتوقف عند الحدود التي تنتهي فيها مهمة الأبحاث التاريخية . . لأني ألقي هذه المحاضرات تحت رعاية كلية جامعية ، فيترتب علي أن أتجنب الخوض في غمار القضايا السياسية .

ولذلك أختم أبحاثي هذه بذكر تأسس جامعة الدول العربية ، دون أن أتكلم عن أعمالها .

ومع هذا ، أرى أن أقول كلمة موجزة عما اعتقده في مستقبل « فكرة القومية العربية » ، قبل أن أختم هذه السلسلة من المحاضرات :

مستقبل
فكرة القومية العربية

أظن أن كل من يقارن بين أحوال العالم العربي الآن ، وبين الأطوار التي مرت عليها البلاد التي استعرضنا سير نشوء الفكرة القومية فيها قبلا . . يضطر إلى التسليم بأن فكرة « القومية العربية » لم تُتِمَّ بعدُ نشوءها : أنها لا تزال في حالة نزاع وكفاح مع النزعات الأقليمية ، انها لم تتغلب على تلك النزعات ، ولكنها لمّا تستسلم إليها ، ولمّا تكف عن مصارعتها ومكافحتها .

ماذا سيكون نتيجة الصراع القائم الآن بين فكرة القومية العربية العامة وبين النزعات الأقليمية الخاصة ؟

إن ما لاحظناه من الاتجاه الثابت في تاريخ نشوء فكرة القوميات ، عند الأمم الغربية والشرقية التي تكلمت عنها في المحاضرات الخمس الماضية ، لا يترك مجالاً للشك في الجواب الصحيح الذي يلائم هذا السؤال :

ان الغلبة ستكون ـ في آخر الأمر ـ إلى فكرة القومية العربية العامة .

هناك أمران هامان يجب أن لا يغربا عن البال في هذا المضمار :

(٣) ألقيت هذه المحاضرة في أوائل سنة ١٩٤٨ .

أولا : يجب أن نلاحظ أن الفكرة القومية ، تتمتع بقوة ذاتية ، انها تدفع إلى العمل والكفاح ، عندما تدخل العقول وتستولي على النفوس ، انها من « الفكر القَوّانية » idées — forces التي تحرك الهمم وتسير الجماهير ، وتدفع الناس إلى البذل والتضحية عند الاقتضاء .

ثانياً : يجب أن نلاحظ أن العصر الذي نعيش فيه أصبح خليقاً بالتسمية بعصر التكتلات الكبيرة ، لأن التطورات التي حدثت في الحياة الاقتصادية وفي الوسائل الحربية ، صارت تحمل الأمم على التكتل ، ولو كانت متباينة اللغة والتاريخ والتقاليد . . . فليس من المعقول أن تترك شعوب الأمة الواحدة منفصلة ومتفرقة .

ولذلك قلت : إن الغلبة ستكون في آخر الأمر إلى فكرة القومية العربية العامة .

وأما النزعات الأقليمية الخاصة ، فيبدو لي بأنها ستتلاشى فتزول في بعض البلاد ، ولكنها ستبقى في بعض البلاد الأخرى ، بعد أن تتطور تطوراً أساسياً ، تصبح معه خاضعة لفكرة القومية العربية العامة ، ومقتصرة على الشؤون الخاصة التي لا تتنافى مع مستلزمات القومية العربية الأصلية .

واليد العليا ستكون للقومية العربية العامة على كل حال .

هذا ما نستطيع أن نجزم فيه . على ضوء أبحاث تاريخ القوميات العام .

الاعمال القومية لساطع الحصري

طبعة خاصة يصدرها
مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ آراء واحاديث في الوطنية والقومية
٢ ـ أحاديث في التربية والاجتماع
٣ ـ صفحات من الماضي القريب
٤ ـ العروبة بين دعاتها ومعارضيها
٥ ـ محاضرات في نشوء الفكرة القومية
٦ ـ آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة
٧ ـ آراء واحاديث في القومية العربية
٨ ـ آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع
٩ ـ العروبة اولاً!
١٠ ـ دفاع عن العروبة
١١ ـ في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية
١٢ ـ حول الوحدة الثقافية العربية
١٣ ـ ما هي القومية
١٤ ـ حول القومية العربية
١٥ ـ الاقليمية جذورها وبذورها
١٦ ـ ثقافتنا في جامعة الدول العربية
١٧ ـ ابحاث مختارة في القومية العربية

ابو خلدون ساطع الحصري

■ ولد في صنعاء اليمن عام ١٨٧٩. وهو من عائلة عربية اصلها من الحجاز وقدمت الى حلب في القرن التاسع الهجري

■ عمل في السلك الاداري العثماني في البلقان حيث درس على الطبيعة نشوء القوميات البلقانية قبل الحرب العالمية الاولى

■ التحق بالملك فيصل الاول واصبح وزيراً للمعارف في الحكم الفيصلي بدمشق

■ فاوض الجنرال غورو قبيل معركة ميسلون

■ خرج من سوريا مع الملك فيصل الاول، والتحق به بعد ذلك في العراق حيث تولى شؤون المعارف والثقافة

■ جُرد من جنسيته العراقية وأُخرج من العراق عام ١٩٤١، وذلك لتأييده للجانب العراقي في الحرب العراقية - البريطانية

■ عمل مستشاراً للجنة الثقافية في جامعة الدول العربية

■ أسس معهد الدراسات العربية العالية في القاهرة عام ١٩٥٣ واصبح مديراً له، والذي سمي فيما بعد معهد البحوث والدراسات العربية

■ توفي في بغداد عام ١٩٦٨ ودفن في مقبرة الامام الاعظم.

الطبعة الثانية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الثمن